

## ملاحظات حول ماهية السياسة

السياسة ظاهرة تمت إلى موضوع السلوك البشري، إن فردياً أو جماعياً، ولذا يمكن القول إن مصدر معرفتنا لها واحد هو الاستقراء أي المراقبة والتجربة الواقعية. فمن شاء التعرف على الموضوع يمكنه أن يستنتج أنماط السلوك السياسي من مراقبة الناس وكيف تتصرف في تدبير أمورهم العامة في المجتمع. وقد يساعد جداً في هذا المسار مراقبة حالات متعددة في مجتمعات مختلفة كي يتمكن الباحث من التوصل إلى مقولات عامة، فلا تكون ملاحظاته جزئية وعارضة. قد يكون الإقبال مثلاً على المشاركة الشعبية ضعيفاً في بلد ما إلا أن الملاحظة المذكورة لا تؤهلنا لأن نجزم أن عامة الناس لا تشارك كثيراً في النشاط السياسي، بل علينا مقارنة السلوك المذكور مع السلوك السياسي في بلدان أخرى وأن نحاول من خلال ذلك أن نعيّن ما هو أقرب إلى الحالة العامة ونبيّن سبب الخلاف في السلوك.

قد يبدو هذا الكلام بسيطاً ومعقولاً، إلا أنه في الواقع لا يروق لجميع الدارسين لظاهرة السياسة، فمنهم من يرى في السياسة ظاهرة معيارية (normative) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموضوع الأخلاق (ethics) وغير ذلك من الفرائض. ويرى هؤلاء أن السياسة هي علم تدبير الأمور العامة بموجب الدساتير والتقاليد المرعية، وقد كان هذا المذهب الشكلي شائعاً في العلوم السياسية حتى العقد الثالث من هذا القرن إلى أن قوّض علماء

إيليا حريق

إيليا حريق

السياسة المحدثين ذلك المفهوم، خاصة منهم ممن عُرف بمدرسة شيكاغو نسبة إلى جامعة شيكاغو. ومن هؤلاء مريم C.E. (Merriam) <sup>(١)</sup> وبعده ترومان (David Truman) <sup>(٢)</sup> وديفيد إيستون (Easton David) <sup>(٣)</sup> وأرثر بنتلي (Arthur Bentley) <sup>(٤)</sup> وغيرهم أمثال هارولد لاسويل (Lasswell Harold) <sup>(٥)</sup> وميلز (C. Wright Mills) <sup>(٦)</sup>. فقد وجه هؤلاء الأنظار إلى أن السياسة تمت إلى السلوك البشري فهي مظهر من مظاهر التصرف اليومي بين الناس. وقد ساعد في انتشار المفهوم السلوكي للسياسة (Political behavior) الاهتمام الملحوظ في الأوساط العلمية والحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في البلدان النامية التي قد تخلو في بعضها السياسة من أي دساتير أو قوانين شكلية. إلا أن ظاهرة السياسة فيها قوية وبارزة، فكان المفهوم السلوكي معيناً للدارسين على فهم المظاهر المختلفة عن المؤلف التي كانت تأخذها السياسة في تلك البلدان. فكان في ذلك الاتجاه تنشيط واضح لمنهج علم السياسة المقارن (comparative politics) على مستوى عالمي غير مقتصر على البلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية <sup>(٧)</sup>.

السؤال هنا هو هل ينتفي الجمع بين المظهر المعياري التقليدي من جهة والنهج الحديث السلوكي الطابع، من جهة أخرى؟ الجواب كلا، فإن من سلوك البشر أن يعمل الناس بموجب نواميس أخلاقية وفرائض متعددة الأوجه. الخلاف يقع في كون المدرسة السلوكية تميل إلى اعتبار المظهر المعياري ضمن أنواع السلوك البشري كمعطى أو معلومة، دون أن تبدي اهتماماً ملحوظاً في مصدره أو صحته، كما يفعل التقليديون <sup>(٨)</sup>. فإن كان أحد يعتبر أن من واجب المجتمع إعانة المحروم من المال العام، فإن الباحث السلوكي يعتبر ذلك صفة سلوكية يأخذها بعين الاعتبار ولا يبدي اهتماماً خاصاً في ما إذا كان مبدأ إعانة المحروم في المجتمع يقوم على أساس نظري سليم

See Charles Merriam, **Political Power**, (new edition, N.Y.: Collier, 1964. (١)

David B. Truman, **The Governmental Process**, N.Y.: Knopf, 1951. (٢)

David Easton, **The Political System**, N.Y.: Alfred Knopf, 1953. (٣)

Arthur F. Bentley, **The Process of Government**, Chicago: University of Chicago Press, 1908. (٤)

Harold D. Lasswell, **Politics: Who Gets What, when and How?** N.Y.: The Free Press, 1951. (٥)

C. Wright Mills, **The power Elite**, N.Y.: Oxford University Press, 1956. (٦)

(٧) ليس القصد هنا التاريخ لعلم السياسة الحديث، فهذه مجرد عجالة الغرض منها وضع القارئ أمام وجهات النظر الأساسية في مفهوم السياسة.

Herbert J. Storing (ed.), **Essays on the Scientific Study of Politics**, N.Y.: Holt, Rinehart, 1963. (٨)

من الوجهة الفلسفية أو الدينية. يكفي أن يكون فريضة يعمل بموجبها الناس. لذلك لا يغور أتباع المنهج السلوكي في الفلسفة السياسية، وهو أمر كان يخالفهم فيه أصحاب النظرة الكلاسيكية كليو سترأوس (Leo Strauss) <sup>(١)</sup> مثلاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتجاه المسمى اليوم بما بعد الحداثة (post modernist) لا يتفق مع النزعة الاستقرائية (empiricism) في المذهب السلوكي.

### السياسة والحياة العامة:

ما يعنينا في الدرجة الأولى من هذه المقدمة هو أن نلفت النظر إلى أن المفهوم الحديث للسياسة يتسع فيتخطى المفهوم الضيق الذي يقتصر على الحكومة والدولة ليشمل سلوك الفرد العادي والتكتلات والهيئات الصغيرة على مختلف أنواعها فيثبت أن في تدبير الأسرة سياسة وكذلك في إدارة النادي الرياضي أو الجامعة أو شركة الأعمال تماماً كما هو الحال في الأحزاب السياسية أو الدولة ككل. لا يقتصر الطابع السياسي إذن على الهيئات الحكومية بل يشكل ظاهرة متفشية في مفاصل المجتمع قاطبة. بالإضافة إلى ذلك، فإن دراسة السياسة لا تقتصر على من ينفرد في التصرف بالسلطة الشرعية كما شاء ماكس فيبر (Max Weber) <sup>(٢)</sup> في تحديده للدولة، بل تتسع إلى مظهر السلطة والنفوذ أينما وجدا وأي طابع أخذوا. وبالمناسبة، تجدر الإشارة هنا إلى أن اعتبار دور المرأة السياسي من هذا المنظار للمفهوم السياسي قد يغيّر الصورة المألوفة حول عزلتها وبعدها عن السياسة.

الديباجة هذه لا بد منها لمن يكتب في السياسة كمحترف وهو واجب قد تم إنجازه، فلنتكلم الآن في الموضوع وجهاً لوجه كأناس يعيشون ويعانون مسألة السياسة في الحياة اليومية. هنا نقول إن السياسة موضوع تدبير السيطرة (control) والاستغلال والتبعية وهي ظواهر ترافق الاجتماع البشري على مختلف أنواعه من العائلة الصغيرة إلى مكان العمل والمدرسة والمعبد والقبيلة والطائفة والدولة. حيث يجتمع اثنان أو أكثر من البشر تظهر مسألة السيطرة: من سيدعن لمن. وكذلك تظهر مسألة الاستغلال: من سيستفيد على ظهر من، فالإنسان طاقة عمل وحيث هناك طاقة عمل تبرز مسألة من سيستفيد منها. ولا يجب هنا أن نتصور هذا الكلام إعادة لما قاله ماركس، كون نظرتة للاستغلال ضيقة جداً أملتها ظروف مرحلته التاريخية المتميزة بظهور الصناعة

(١) راجع مثلاً: Leo Strauss, «What is political philosophy?» *Journal of politics*, 19 (August 1957).  
 (٢) راجع مقالته: Max Weber, «Politics as a Vocation», and his book, *The Theory of Social and Economic Organization* NY: the Free Press of glencoe, 1947.

الميكانيكية. الاستغلال لا يقتصر على المالك والأجير، صاحب العمل والعامل، بل يعم الاجتماع البشري جملة وتفصيلاً، حتى بين رجال الدين. ظاهرة الاستغلال تُعرف بين الزوج والزوجة، الوالدين وأولادهم، كما تعرف بين ربّ العمل والعامل، بين الزعيم الاقطاعي وأتباعه. وقد يصعب على البعض التسليم بأن ظاهرة الاستغلال شائعة في علاقة الآباء بالأبناء إلا أن هذا أمر ولو كان مستنكراً فهو قائم بالرغم من العائلة البرجوازية وأخلاقياتها، ولنذكر هنا أن بيع الأطفال والتخلي عنهم أو تشغيلهم كخدم وعمال أمر معروف على نطاق واسع. إذن مجال العمل السياسي للمرأة والرجل على السواء مفتوح على مصراعيه في التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المدني، إن من جهة إصلاحية أو من أجل ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان على مستوى الناس العاديين.

التبعية أيضاً ظاهرة سياسية تتعلق بالكسب دون العمل فهي على الصعيد الخاص عبء إعالة كما في حالات قيام مَنْ هو قادر مادياً على إعالة عاجز يخصه كفر من أفراد عائلته وتصبح ظاهرة التبعية هذه سياسية ريعية عندما تصبح ثمناً من أثمان السلطة وعبئاً عاماً على الدولة. كَثُرَ من أثمان السلطة، التبعية متفشية في معظم البلدان ونعرفها جيداً في البلدان العربية ولبنان بذلك الجيش العارم من الموظفين الحكوميين الذين لم يكن لتعيينهم سبب معروف سوى إرضاء الزعماء لمحاسبيهم. والوجه الآخر للتبعية هو القصور عن الإنتاج أو العجز عن العمل لأسباب مختلفة بين العديد من الناس الذين لا يستطيعون كسب رزقهم كلياً أو جزئياً بأيديهم فيصبحون عالة على المال العام.

تأخذ التبعية أهمية خاصة في السياسة في البلدان النامية لتزايد أعداد أفراد القوى العاملة ممن تقل قيمة عملهم عن كلفة معيشتهم، بعبارة أخرى تدني مستوى قيمة عملهم فلا يستطيعون أن يعيلوا أنفسهم أو عائلاتهم. وهؤلاء يشكلون جزءاً كبيراً من السكان في البلدان النامية، مما يرفع نسبة السياسيين العاملين في تعبئة التبعين من الناس وتدبير شؤونهم. ولكن كلما ارتفعت درجة انتاجية العامل بالمعنى الواسع كلما انخفضت نسبة العمل السياسي في تعبئة الفقراء وكلما كان المواطنون يتمتعون بدرجة عالية من الرقي أو من الاستعداد للمشاركة في الأمور العامة والدفاع عن حقوقهم كلما انحصرت درجة السيطرة والاستغلال وانخفضت أهميتها. ويقوم المجتمع بإنشاء المؤسسات والقوانين لضبط أمور السيطرة فلا تنحدر إلى مستوى القهر والاستغلال وكي يضيق نطاقها، رغم أنه لا يزول كلياً.

ويكاد يكون من المُسلّم به أن من يُحكم قبضته على المؤسسات السياسية ومناصب السلطة فيها يكون المستفيد الأول من المقدرات المتوفرة والأهواء السياسية. أي أنه المستغل الأكبر أو الأول. وقد يتصور البعض أن المقصود شخص بمفرده وهو تصور خاطيء فلاستغلال السياسي غالباً ما يميز جماعة ما صغيرة كانت أو كبيرة. الناس تنقسم إلى «قبائل» أو لنقل «أحزاب» تتعاون وتتعاقد من أجل أن تكون الكاسب الأكبر لما هناك من مقدرات متوفرة أو متوقعة. فأنواع التجمعات السياسية تلك متعددة ومتشابهة وتشكل موضوعاً واسعاً جداً في علم السياسة.

ولا بد من الوقوف لحظة هنا عند مسألة السياسة والرقي، فقد ذكرنا سابقاً أن الرقي الحضاري ذو تأثير في إضعاف ظاهرة الاستغلال والسيطرة وإخضاعهما لسيادة القانون. ولما كانت سيادة القانون وحكم المؤسسات من ميزات الحكم الديمقراطي، يتصور البعض في لبنان والبلدان العربية أننا غير مؤهلين بعد للديمقراطية كوننا على درجة أدنى في سلم الرقي الاجتماعي والاقتصادي. وتكاد تكون مثل هذه المقولات أذكاراً لمن هو متفاعس أو انهزامي أو معاد للديمقراطية. أولاً، الرقي الحضاري وحده لا يكفي للحد من غلواء ظاهرة السيطرة أو الاستغلال، ولنذكر هنا أن أسوأ مظاهر السيطرة والاستغلال ظهر حديثاً على أيدي الأوروبيين إن في الاستعمار لسائر الشعوب أو في الظاهرة النازية وإجرامها. وقد يحصل الاستغلال والسيطرة في بلدان ديمقراطية كما كان عليه حال الزوج حتى أواسط هذا القرن في الولايات المتحدة الأمريكية. ثانياً، يجب أن لا نتصور الرقي مفقوداً في البلدان المعروفة بالبلدان النامية فلو أخذنا إحدى أفقر البلدان كمالي في أفريقيا والهند في آسيا لوجدنا هناك من تقاليد عريقة هي من أساس الديمقراطية، كاحترام الخلاف في الرأي والعزوف عن العنف. النزعات هذه قوية في الهند وفي مالي ولكن لا يعني ذلك أن العنف مفقود في تلك البلدان، ولكننا لنتذكر أن الديمقراطية مزدهرة في الهند منذ بزوغ عهد الاستقلال وفي مالي حديثاً. وفي حين نجد أن رئاسة الدولة خاضعة للانتخابات الحرة في مالي الأفريقية ليس هناك من بلد عربي واحد الآن يخضع فيه انتخاب الرئيس للمنافسة الانتخابية حتى في مصر حيث لم يترشح أحد ولم يكن بإمكان أحد أن يترشح لرئاسة الجمهورية سوى السيد حسني مبارك منذ أن اعتلى السلطة. ثالثاً، وبناء على ما ذكر من أن الرقي قد يكون شرطاً إنما لا يكفي دون التزام صريح وشائع بمبادئ حقوق الإنسان وإصرار الناس على حقوقهم السياسية وممارسة تلك الحقوق. وعلى هذه الأسس ليس هناك من عذر لتخلف معظم البلدان العربية عن اللحاق بركب الديمقراطية.

يظل هناك أمر هام آخر وهو سوء فهم مسألة ثمن السلطة في الأنظمة الديمقراطية. ويظن البعض أن الحصول على السلطة في الأنظمة الديمقراطية مجرد أمر تعبير عن الرأي ومسألة مواقف عامة فحسب. ودون أي قصد للتقليل من أهمية المواقف السياسية والتعبير عن الرأي فإنها لا تفعل من تلقاء ذاتها ولا بد ممن يروج لها ويجلبها لأنظار الناخبين وهذه أمور مكلفة وبالتالي لها ثمن. إن من يرشح نفسه للمناصب السياسية لا بد له من أنصار يساعدونه في معركته السياسية ومن مال يصرفه على التنظيم والإعلام. إن ما هو مكلف هو أيضاً ذو ثمن. الحصول على السلطة مكلف، ولا بد من أن يدفع ثمنه أحد ما، والذي يدفع ثمنه هو المواطن العادي بصورة مباشرة إن قدم العمل مجاناً أو عن طريق تبرع بمال، وبصورة غير مباشرة بما يقتضيه المنتصر من مقدرات عامة للتوزيع على أنصاره ممن قدموا له الخدمات في المعركة الانتخابية. ومسألة ثمن السلطة موضوع مهم جداً في علم السياسة وفي الأنظمة الديمقراطية كافة، ومن الأهمية إلى درجة أن يعالج هذا الموضوع وترسم له الحدود الشرعية، فيعرف ما كان منه مقبولاً وما كان فساداً وظاهرة ريعية مجردة.

### استغلال السلطة

من ثوابت علم السياسة أن السراة (political elites) يميّزون أنفسهم ويستفيدون من السلطة التي يتمتعون بها، ولا يقتصر هذا القول على الأنظمة الديمقراطية بل على الأنظمة السياسية كافة بما فيها الشيوعية، حتى شيوعية ماوتستنج في الصين. إلا أن هناك فرقاً بين الاغتصاب والاستلاب كما في الأنظمة الديكتاتورية ومثال ذلك حكم موبوتو في زائير وصادام حسين في العراق، من جهة ومن جهة أخرى البلدان الديمقراطية العريقة حيث يضيق مسلك الانتفاع على الزعماء السياسيين بفعل القوانين وأجهزة المراقبة وضغوط الرأي العام فلا يكون كسبهم بالغ الأهمية، وقد ينتفعون أكثر من شهرتهم بعد تركهم العمل السياسي. أما عندنا في لبنان فإننا في حالة وسط حيث نجد أقطاب الحكم خاصة في أيامنا هذه يقتسمون الغنائم «المدهنة» كترخيص التلفزيون وتوزيع المحروقات والمقاولات الضخمة، ويتركون للغير ما لم يحل لهم أو ما عجزت عن نيله أيديهم. فهل يعني ذلك القبول بهذه المعلومة الثابتة؟ طبعاً لا، خاصة في البلدان الديمقراطية حيث باستطاعة المواطن أن يحتج وأن يعمل على الحد من ذلك السلوك، ومن شأن النشاط ذاك أن يخفف من وطأة الانتفاع بالمال العام ومن الفرص المتاحة للسياسيين، وهذا أمر لا يستهان به رغم أن القضاء كلياً على نزعة الاستفادة ليس بالأمر الوارد.

كثيراً ما نستفرد جماعة السراة بالنقد الشديد فيخال المرء أنهم من طينة خاصة، والواقع أن ما يصح فيهم يصح في سائر المواطنين، ولا أحق في هذا من القول المأثور: «كما تكونون يولى عليكم». يستحكم الطمع بالإنسان في معظم الحالات بغض النظر عن أوضاعه، وليس هناك من إنسان حيادي في ما يتعلق بمصالحه وأهوائه. الاستئثار والاستغلال ظواهر شائعة في هيئات المجتمع المدني، وما يصح في المجتمع المدني يصح أيضاً في الحكومات. والواقع أن أحد أهم وظائف الحكومة ضبط سلوك المجتمع المدني في هذا الخصوص. إلا أن العقدة في هذا الموضوع أن ما من حكومة بريئة من الذنب ذاته الذي عليها تصويبه، ولا يمكن أن تعتبر أية حكومة حيادية في أمر المكاسب و«عمل المعروف». وهذه هي إشكالية (paradox) حكم المجتمع لذاته. القاعدة الوثيقة أن لا الحاكم ولا المحكوم حَكَمَ منزله! فما العمل؟ وهل يعني هذا القول أن السياسة ظلم لا بد منه؟ في كثير من الحالات الجواب نعم، إنما يمكن القول إن هناك عوامل مساعدة في الأنظمة الديمقراطية على الحد من الظلم هذا ومن ذلك تربص أصحاب المصالح وتعددهم، وهو أمر قد يضبط سلوك أهل السلطة. فمن شأن المنافسة بين السراة أن تضيق فرصهم في استغلال واستلاب المحكومين. فالمنافسة من فوائد التعددية السياسية، ولو أنها ليست كفيلة بأن تحقق العدالة كاملة ولا أن تمنع اتفاق السراة أحياناً على تقاسم الغنيمة. ولكن بقدر ما يكون المواطنون فاعلين وعلى اتصال وثيق بمجريات السياسة بقدر ما تعادل أمور الحكم وتؤخذ مصالح أكبر عدد من الناس بعين الاعتبار. ويظل البائسون يقتاتون على فتات أهل النفوذ، وتلك هي الحالة الإنسانية المأساوية في الحياة السياسية.

هناك أيضاً مسألة المعرفة التي تضيف على السراة ميزة التفوق دون استحقاق. إن التقليد الفكري غرباً وشرقاً يعطي مقاماً رفيعاً للمعرفة ويستخدم أهل النفوذ والسلطان تلك المقولة المزعومة لتبرير سلطانهم وانفرادهم بالسلطة. ومن ذلك الزعم بأن السلطة تقوم على ما هو حق وما هو حق يُعرف بواسطة العلم والفكر فقط، أما غير الضالعين في العلم فهم من الرعاع القاصرين عن رؤية الطريق المستقيم، وقد كان شارل مالك آخر من يمثل ذلك التقليد في الفكر عندنا في لبنان ولا يزال يحمل ذلك المشعل المضلل من هو أبعد ما يكون عن شارل مالك أمثال الأصوليين الإسلاميين والأحزاب العقائدية. ولا بد من وضع حد نهائي لتلك الخرافة التي أقام لها الأسس الفلسفية سقراط وأفلاطون أصلاً وقد غاب عن أعين الكثيرين ممن قد أخذوا بتلك المقولة أن سقراط العظيم وأفلاطون الأعظم كانوا من المميزين اجتماعياً ومن أعداء ديمقراطية أئينا،

بعبارة أخرى أعداء لأن يكون المواطن العادي سيد أموره.

يجب أن يكون واضحاً أن المحرك الأساسي للسياسة هي المصالح والأهواء وهذه دائماً في حالة تنافس وصراع من أجل أن تأخذ شكلاً مرضياً ومسيطرًا. وما الحق السياسي سوى ادعاء على الغير تكمن وراءه المصالح الجزئية والأهواء ويتفق عليه أصحاب الكلمة بالتراضي حيناً وبالقوة حيناً آخر. إلا أنه كلما كانت المصالح والأهواء السياسية على مستوى قيم عليا يدين بها الناس كلما كان الخيار السياسي المبني عليها أقوى وأسلم. وليس هناك من مصلحة سياسية أفضل من مصلحة أخرى ما دامت جميعها ذاتية. ويعني ذلك أن الخيار السياسي لأستاذ الفلسفة أو أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية مثلاً ليس أفضل ولا أصح من خيار موظف التنظيفات في مكتب الأستاذ العتيد. إن التعالي لا يفيد أهل الفكر شيئاً، لا بل يمكن القول إن أقوى الحجج في دعم مقولة فهم المواطن العادي لشؤونه السياسية هي سوء فهم الجامعيين لتلك الشؤون. وقد درج أصحاب العقائد السياسية في بلداننا العربية على الادعاء بحوزة الحق في الأمور السياسية بعامل فكرهم الخلاق. ويكفي لدحض مقولتهم هذه أن ننظر إلى ما آلت إليه أوضاع البلدان العربية التي خضع حكمها للأحزاب العقائدية.

إن للمعرفة دون شك دوراً في الحياة السياسية، والمعرفة المقصودة هي معرفة المعلومات والأساليب الناجعة في تدبير أمور السياسة والدولة وليس المعرفة العقائدية والفلسفية. المعرفة المقصودة هي أن يلم المواطن بمواقف المرشح للانتخابات مثلاً وأن يعرف تاريخ المرشح السياسي كي يتأكد من أنه يمثل مصالحه حقاً. والمعرفة المقصودة هي معرفة تكاليف سياسية معينة ونتائجها وميزاتها على غيرها من الخيارات المتوفرة. وهذا النوع من المعرفة يحصل بالمشاركة الفعالة والإعلام الحر النشط وليس بفلسفة أفلاطون أو غيره. المعرفة هذه تعطي المواطن القدرة على محاسبة ممثليه وغيرهم من أهل الحكم. وتلك مسألة أهم بكثير للناس من معرفة أمر فكري عويص مثل بحث إن كانت السيادة القومية كلا أو أنها تجزأ.

من أهم القضايا السياسية كيفية صرف المال العام وهي أقلها عناية من قبل العاملين في السياسة وأكثر القضايا غموضاً وتمويهاً. الناس تهتم في أكثر بلدان العالم في كيف تحصل الدولة على دخلها، أي في مسألة الضرائب، ولا تبدي النشاط ذاته في كيف تصرف الدولة ذلك الدخل. وتكمن خطورة الموضوع في الهدر الكبير الذي يصيب المال العام وصرف الجزء الأكبر منه على ما ليس فيه للمواطن العادي فائدة. قليلون جداً هم في لبنان مثلاً الذين يعرفون أن ما صرفته الحكومة اللبنانية في عهد



الحريري على الإعمار لا يتجاوز خمس مصروفات الحكومة في ذلك العهد، أما الباقي فقد ذهب القسم الأكبر منه لصالح بيروقراطية متضخمة، مدنية كانت أو عسكرية. هذه الظاهرة الريعية التي قد بلغت مؤخراً في لبنان مستوى شبيهاً بما هي عليه في البلدان النامية عامة هي من أخطر أسباب التراجع الاقتصادي وإفقار المجتمع.

من أبرز مظاهر السياسة في البلدان النامية هي تفاقم أمر الريعية في السلوك. إن توظيف المحاسيب معروف في معظم البلدان، متقدمة اقتصادياً كانت أم متخلفة. الفارق أن في البلدان المتقدمة لا تحتل تلك الظاهرة إلا حيزاً ضيقاً، في حين أنها تتفاقم في البلدان النامية تفاقماً خطيراً، ذلك أن الضغط على أهل السياسة من أجل الحصول على مكافآت ريعية شديد جداً. يتصف معظم سكان البلدان النامية بالتبعية الاقتصادية، كما سبق وذكرنا، أي بنقص عدد المعيلين عن عدد الذين بحاجة إلى إعالة. ذلك أن ما لا يقل عن ثلث السكان في البلدان النامية يعيشون دون مستوى الفقر ومن هنا السبب الرئيسي في ظهور الدولة الرعوية<sup>(١)</sup> في الستينات وتتميز بكونها معيلة ورثة عمل. إلا أنه سريعاً ما اتضح أن المعادلة هذه غير مجدية لأن الدولة نفسها لم تكن الأداة الصالحة لأن تلعب دور ربة عمل فتضخمت مكاتب شركات القطاع العام بمن يستدرّون معاشاً دون أن يكون من عمل ما لهم. ولسنا هنا في باب البحث عن فشل الدولة الرعوية، بل القصد هو إبراز ظاهرة اجتماعية للعيان من شأنها أن تغذي السلوك الريع في سياسة البلدان النامية. فإن معظم السكان في البلدان النامية يعتبرون الدولة مسؤولة عن معيشتهم وإعالتهم. وكان أن استغل تلك الظاهرة سياسياً الزعماء الشعبويون (populists) أمثال عبد الناصر في مصر والحبيب بورقيبة في تونس وأسسوا بموجبها الدولة الرعوية الشعبوية.

نجد الضغوط الشعبية ذاتها التي نلاحظها في الدول الرعوية شائعة في الأنظمة الديمقراطية التمثيلية بفارق أساسي وهو أن الحكومات في الدول الديمقراطية ليست ربة عمل، وبالتالي لا تتوفر لها المناصب والقدرة لتقديم الوظائف كما في الدولة الرعوية صاحبة القطاع العام الضخم. وهنا نرى أن استجابة السراة في النظام الديمقراطي لمثل تلك الضغوط تكون بتوظيف أعداد كبيرة من الناس تزيد عن الحاجة

(١) إن مصطلح «الدولة الرعوية» هو تعبير أطلقته بمناسبة دراستي للمجتمع المصري وقد أسميته بالإنجليزية (patron state) وللإستفاضة يمكن القارئ أن يراجع مقالتي، «الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية»، المستقبل العربي، عدد ١٩٨٩: ٣؛ أيضاً كتابي: *Economic Reform Policies in Egypt*, Gainesville, Fl.: University Press of Florida, 1997.

وذلك في الإدارة المدنية والجيش والدرك. بالإضافة إلى ذلك تغدق الحكومات مال الدولة على مؤسسات خاصة، مثلاً المدارس الخاصة المجانية في لبنان ومعظمها يؤر لابتزاز المالم العام. نلفت النظر هنا إلى أنه يمكن فهم هذه الظاهرة اقتصادياً وسياسياً، إلا أن فهمها لا يبرر العمل بها ولا يحول دون نتائجها الخطيرة في إفقار المجتمع وإضعاف الدولة. الأموال الربعية هي أموال مهدورة قد تحولت عن الإنتاج إلى الاستهلاك. إن مثل تلك المعادلة كفيلة بتردي الأوضاع الاقتصادية في أي مجتمع كان، وليس في البلدان النامية فحسب. ونحن اليوم في لبنان في هذا الوضع المقلق حيث يقف رئيس الوزراء ليثبت وجود الألوف من الموظفين الذين يزيدون عن الحاجة، معترفاً في الوقت ذاته بعجزه عن عمل أي شيء للخروج من هذا المأزق. إن رئيس الوزراء هذا أو غيره سوف يجد حلاً لهذا المأزق عندما تقف قوى سياسية تضغط عليه من أجل تصويب وتصحيح أمور البيت الاقتصادية، ولكنه لن يقوم بذلك مجاناً. إن العمل السياسي المجدي هو في أن يقوم المواطنون بالضغط على أصحاب القرار السياسي من أجل أن تسدد خطاهم.

### الخلاصة:

يتضح مما سبق قوله أن السياسة تدور حول شؤون السلطة والمكاسب التي توفرها للفرد أو للجماعة، وهي تحصل في حقل صاحب تميّزه المنافسة الحرة والسلمية في بعض البلدان والهيمنة والتسلط في غيرها. والناس في المنافسة أصحاب مصالح وأهواء سياسية ذاتية وبالتالي لا بد من مؤسسات وقوانين تضمن حقوق المغلوب في المنافسة وتحدّ من غلواء واستبداد الغالب. وأكثر ما نأمله في هذا الخضم الذي يستعصي فيه أمر الفصل القاطع في ماهية الخير العام، هو التوصل إلى معادلة ترضي الناس نسبياً فتوازن بين ما يمكن اعتباره الخير العام والمصالح الجزئية المهيمنة.

السياسة لا تخضع لأحكام تقوم على الشيء وضده، بل هي أشبه بمحاور تتأرجح بين أطرافها المواقف. قد يظن البعض في لبنان مثلاً أن الإعمار بعد الحرب هو الهدف وهو السياسة الصالحة والحكيمة، وكل ما هو خلاف ذلك خطأ صريح. وهذا موقف قوي في الظروف اللبنانية حالياً. إلا أن هناك حجة أخرى تظهر أن التركيز على الإعمار مضر فعلاً في الاقتصاد الوطني. والرأي هذا يقول بأن حشد الأموال في الإعمار يجرّد رجال الأعمال من رأس المال الضروري للاستثمار وبالتالي هو سبب التراجع

الاقتصادي حالياً (recession). فالدولة هي المستدين الرئيسي وبشروط تغري البنوك فيحجم المسؤولون عن إدارتها عن إقراض الغير. فأى طرف من المحور هو السليم وأيه المضر؟ ليس هناك إتفاق بين المحازبين، إلا أن الواضح للمراقب أن هناك من ضرورة للتوازن بين الصرف على الإعمار والصرف من أجل الاستثمار بنسب تختلف بين تقدير وآخر. العبرة بالنسبة لنا أننا في هذا المثل نتعرف على أن السياسة مواقف تتوزع بين طرفي محور، ويختلف الناس في تلك المواقف فيشكلون جماعات متنافسة. فلكل سياسة فوائد ومثالب والنجاح غالباً ما يكون في التوصل إلى موقف متوازن بين المواقف والأهواء المختلفة. والمحاورة هي عبارة أخرى عن الصراع المستمر في السياسة، فمثلاً، السراة يبتغون صالحهم السياسي دائماً والاستفادة الريعية من مناصبهم بينما يحاول المواطن دائماً أن يضيق عليهم فرصة الاستفادة فتكون النتيجة ما يحصل من عملية الدفع والجذب بينهم. مثل آخر على سياسة المحاور أن المطالبة بتوزيع الثروة القومية بالمساواة من شأنه أن يؤدي إلى الحكم المستبد وتجريد الناس من حريتهم، في حين أن ترك الحرية الاقتصادية على مداها قد يجعل القادر في السوق يأكل الضعيف. وهكذا تجد القوى المتصارعة أنه ليس باستطاعتها سوى الحصول على جزء من هدفها، فلا يموت الديب ولا يفنى الغنم، وهذه هي الحالة المأساوية في الحياة السياسية. والعبرة من هذا الكلام هو أن لا يطمئن أي مواطن لتحقيق مصلحته ما لم يشارك في الحياة السياسية. ويجب أن لا تضلله الظواهر كأن يتصور أن مشاركته زهيدة، لأنه لو أخذ كل فرد مثل ذلك الموقف لالتفت الفائدة من الديمقراطية. وليفهم الملسوع من السياسة أن الخروج من الأزمة يكون في المزيد من السياسة لا الإحجام عنها.

*Reflexion  
Preliminaires  
sur une  
Approche  
Feministe de La  
Dichotomie  
Espace Public /  
Espace Privé  
Le cas du Maroc*

Aicha Belarbi

On assiste, au Maroc, durant ces deux dernières décennies, à une production abandonnée d'écrits féminins et à une vague de publications relatives à la question féminine. Le cadre théorique demeure, cependant, encore peu élaboré, voire en état de gestation. Les études féministes produites jusqu'à nos jours restent souvent descriptives, répétitives, recourant à des thèmes préférentiels: santé, travail, éducation, et accès au politique.

Les chercheurs, femmes ou hommes produisant des travaux (ouvrages, articles, interventions) sur la femme, sont peu préoccupés par l'élaboration de cadres théoriques permettant d'analyser, d'interpréter et d'expliquer scientifiquement la condition des femmes marocaines. Pourquoi cet handicap?

Les causes sont multiples et variées. Elles résident dans un grand nombre de faits dont nous énumérons les plus significatifs:

\* L'actualité de la recherche scientifique sur la question féminine. Celle-ci date du début des années 1970.

\* L'insertion de la question féminine dans un cadre idéologique, officiel ou partisan.

\* La défaillance des données, notamment quand on s'engage dans les labyrinthes qui exigent détail et précision.

\* Le recours à des cadres théoriques élaborés par des étrangers et expérimentés dans d'autres contextes socioculturels.

\* La prédominance de la compilation et de la description.

\* L'attrait particulier que présente la question féminine que ce soit dans le cadre de la préparation de diplômes universitaires ou de recherches subventionnées par des organismes internationaux. Toutefois, en dehors de quelques spécialistes, beaucoup d'apprentis chercheurs se déclarent capables de se circonscrire dans le vaste et nouveau champ que constitue les études féminines, faisant généralement la synthèse de ce qui a été dit ou écrit sur le sujet.

Les approches théoriques qui ont prévalu ces dernières décennies sont:

1 - L'approche religieuse, recourant à l'analyse du Coran et des Hadiths pour justifier soit le maintien de la femme dans un ordre social statique, soit sa libération.

2 - L'approche marxiste qui en se basant sur les concepts de patriarcat, de division sexuelle du travail et de division de classes, s'efforce de comprendre la genèse et la perpétuation de la subordination universelle des femmes par référence à l'organisation sociale du travail dans le ménage et la société.

3 - L'approche ethno - anthropologique, fondée sur la distinction entre deux mondes distincts et fortement différenciés: La sphère publique, celle de la politique, de la religion et du commerce où évoluent les hommes et la sphère privée, c'est à dire le foyer où sont confinées les femmes.

Ces cadres théoriques constituent la base de travail des études féminines élaborées par les nationaux. Généralement, ils sont repris tels quels, sans aucun effort de remise en question et en dehors de toute réflexion critique en vue de les réadapter au contexte étudié.

La dichotomie public/privé, objet de notre intervention demeure galvaudée non seulement par les anthropologues, mais également par des sociologues, des économistes et par nombre de chercheurs qui s'inscrivent dans le champ des études féminines. Aussi, notre objectif est-il de percer ce mystère et d'analyser la pertinence de cette dichotomie à la lumière des transformations sociales que vit la Maroc, et de relever l'existence d'espaces intermédiaires et d'une dialectique des espaces dans lesquels évoluent les hommes et les femmes.

## 1 - Le clos et l'ouvert: de l'approche reductioniste à l'approche interactionniste

Les espaces public/privé sont perçus et conçus par les ethno anthropologues comme des espaces isolés l'un de l'autre par des barrières étanches.

Dans l'espace privé, le foyer, vivent les femmes, alors que les hommes évoluent et murissent dans l'espace public, que constituent la mosquée, la rue, le marché... etc. Les sociologues, les urbanistes donnent une définition plus large à l'espace privé qui ne se limite plus à la maison lieu de «séquestration des femmes», mais s'étend à la médina traditionnelle avec son enceinte et ses remparts qui abrite les hommes et les femmes, il va plus loin pour englober le pays d'origine pour la population émigrée.

Certes, les mutations sociales et les approches féministes ont contribué à l'éclosion de l'approche dialectique, qui analyse les interactions entre ces deux espaces et rétablit les hommes et les femmes dans un espace commun, attestant leur participation collective dans la dynamique sociale; approche qui restitue aux femmes un rôle actif et une insersion plus grande dans la société.

### 1 - Espace public - espace privé, espaces séparés, mais dirigés par les hommes.

Nombre d'études ethno-anthropologiques, voire sociologiques recourent à cette dichotomisation et attribuent à chaque sexe un espace déterminé et délimité. Ainsi, on assiste à la séparation:

- \* Privé/ public
- \* Le dedans/ le dehors
- \* L'intérieur/ l'extérieur
- \* Le sexuel/ le social
- \* Le profane/ le religieux
- \* Le désir/ la contrainte
- \* La consommation/ la production
- \* La soumission/ le pouvoir
- \* L'espace féminin/ l'espace masculin

Cette opposition n'est certes pas délibérée, elle est inscrite dans un

espace social. Elle devient ainsi porteuse de significations, car elle véhicule des représentations qui renvoient à l'organisation sociale et culturelle en général. «L'acte culturel par excellence, dit P. Bourdieu, est celui qui consiste à tracer la ligne qui produit un espace séparé et délimité»<sup>(1)</sup>

L'espace intérieur a toujours été perçu et décrit comme l'espace de l'exclusion et de la claustration des femmes, par rapport à l'espace extérieur considéré sous le signe de l'ouverture et la réalisation des hommes. Le premier regroupe les personnes sans pouvoir, c'est à dire les femmes et les enfants, soumis au pouvoir du second espace constitué par les hommes qui établissent les lois, dirigent les affaires de la nation, gèrent l'économie nationale et commandent l'économie domestique.

Cette dualité est reprise par P.J. Thompson dans «Beyond gender»<sup>(2)</sup> par référence à la légende grecque. Aussi, l'espace dans lequel s'effectue les actions humaines se divise-t-il en deux:

1 - L'espace public, le monde visible et masculin. Il est appelé Hermean du nom du Dieu grec de la communication.

2 - L'espace privé, un monde invisible et féminin, appelé Hestion du nom de la déesse grecque du foyer et de la maison.

L'espace de Hermean est celui du philosophe qui réfléchit, du citoyen qui fait la politique, du chercheur qui s'engage dans les labyrinthes de l'intellect, c'est le monde du concret et du manifeste.

L'espace d'Hestian est celui du quotidien, des travaux domestiques et de la satisfaction des besoins pour survivre c'est le monde de l'immanence et de la latence<sup>(3)</sup>.

Cette approche dichotomique ne reflète pas des images miroirs de l'autre, images séparées, distinctes. Les hommes sont dominants, valorisés et les femmes marginalisées. Cette approche appliquée dans l'analyse de la société marocaine nous confronte à une société urbaine,

---

(1) P. Bourdieu. *Le sens pratique*. Ed de Minuit 1980. p 348.

(2) P.J. thompson. *Beyond gender*. In the education femininst reader. Ed by Linda Stone. Routledge. N Y / London 1994. p 184/194.

(3) P.J. Thompson. Op-cit. P186/187.

préindustrielle dans laquelle les femmes ne recevaient que des rudiments d'instruction religieuse et étaient quasiment exclues du travail salarié en dehors du foyer. Les hommes subvenaient aux besoins de leur famille.

Dans cette société, les femmes accédaient à la sphère publique (commerce<sup>(1)</sup>, religion,... etc) par le biais des hommes, et ces derniers étaient insérés dans la sphère privée gérée par les femmes pour répondre à leur besoins quotidiens (nourriture, repos, procréation... etc). «L'espace privé est le théâtre où se joue la vie quotidienne de l'homme, où sont marqués les principaux événements de sa vie, sa circoncision, son mariage et ceux des siens... etc<sup>(2)</sup>».

Aussi, l'homme qui s'est approprié la sphère publique a également des prérogatives sur la sphère privée qu'il dirige et commande. Le code du statut personnel marocain, (article 34 - 35) ne lui donne-t-il pas des droits sur la femme ou les femmes qu'il épouse? La femme doit lui obéir, s'occuper de ses enfants, accueillir sa famille avec respect et déférence, et ne quitter le foyer qu'avec son autorisation. La loi ne lui permet-elle pas d'être polygame et de divorcer aisément...etc. L'homme domine et gère ainsi l'espace privé comme il contrôle la circulation des femmes dans l'espace public.

Mais les femmes dans cette société ne constituent pas une population inerte et sans pouvoir. Leur pouvoir transparait à travers l'éducation des enfants, la transmission de la culture, les fonctions domestiques et notamment les fonctions nourricières qui renforcent leur puissance. La gestion de l'économie domestique leur revient de droit, ainsi que sa planification.

La cohabitation entre co-épouses, malgré les dissensions les rend solidaires vis à vis de l'autorité et de la domination masculine, sans oublier le pouvoir effectif et symbolique de la mère sur ses enfants et son mari. Certes, c'est un pouvoir diffus, latent que les femmes ne peuvent exercer ouvertement, ni revendiquer à une instance déterminée. C'est un pouvoir qui s'apprend à la petite fille au fur et à mesure qu'elle apprend à

(1) Selon la loi musulmane, le femme a le droit de gérer ses biens.

(2) Traki Zannad. **Symboliques corporelles et espaces musulmanes**. Cérés production. Tunis 1984. p49. les jouets pour



cuisiner, à broder à soigner son corps ou prendre soins d'une fratrie plus jeune.

Cette opposition dedans/ dehors part d'une conception de hiérarchisation sociale entre les hommes et les femmes. Les chercheurs usent souvent de stéréotypes et de préjugés dûs à une absence de vigilance scientifique, et une méconnaissance du milieu. En somme, ce cadre théorique reste très descriptif et d'une utilité limitée pour expliquer toutes les variations observables dans la condition féminine au Maroc et dans le monde arabe en général. En voulant classer les faits, catégoriser les groupes, les chercheurs tendent plutôt à une déformation de la réalité.

En fait la rupture entre les deux espaces - privé et public - est factice; ils sont à la fois distincts et interdépendants. La notion d'espace privé selon les urbanistes, les sociologues et les démographes spécialistes sur les questions de migration ne se limite pas seulement à la maison, au foyer, mais s'étend à la médina par rapport à la ville nouvelle ou la périphérie, ou aux grandes villes, voire le pays quand il s'agit de l'étranger pour les personnes migrantes.

Pour les sociologues urbanistes, l'espace public veut dire habitat; terme complexe qui désigne le lieu de travail, d'habitation mais aussi le réseau de circulation et d'échange, alors que l'espace privé est celui de l'habitation cellule unitaire qui permet de regrouper les membres d'une même famille<sup>(1)</sup>. L'habitation est un lieu et une unité de l'habitat. Aussi, ces deux notions de l'espace privé ou le dedans et celle de l'espace public ou le dehors entretiennent un rapport très étroit.

## **2 - L'espace privé ou les espaces privés comme espaces emboîtés, la maison, la médina, le pays d'origine.**

La comparaison morphologique faite par la sociologue Traki Zannad entre l'espace de la maison et celui de la médina est très judicieuse. Elle relève les caractéristiques communes entre les deux espaces.

La médina est structurée selon un noyau central, généralement constitué par une mosquée, entourée de souks et de magasins. De ce

---

(1) Traki Zannad. Op cit. p28.

noyau, partent deux axes perpendiculaires, axes de trafic avec juxtaposition de rues et ruelles pour habitations<sup>(1)</sup>.

Pour la maison, «dar», l'élément central est le «waste eddar», le patio, autour duquel se distribue les espaces des pièces.

La médina représentait l'espace clos, elle était ceinte de murailles et de bastions, les portes se fermaient à la tombée de la nuit. R. Le Tourneau décrit ainsi le voyageur qui arrivait à Fès «il n'avait aucunement idée de la configuration de la médina quand il y pénétrait. Il avait longé les murailles de Fès Jdid et suivi les ruelles zigzagantes et bordées de murs aveugles avant de parvenir à la demeure qui lui avait été assignée, sans rencontrer un espace découvert qui lui eût permis d'avoir une vue de la ville si partielle qu'elle fût»<sup>(2)</sup>.

En effet, toutes les villes Maghrébines au XIX ème siècle se trouvaient incluses dans des enceintes. «Cette enceinte sépare nettement le monde de la ville de celui des campagnes: on ne peut entrer en ville que par des portes qui, la nuit sont refermées ou gardées»<sup>(3)</sup>. Ainsi, ce n'est pas la maison qui est le lieu clos, mais toute la ville est un système d'enclos.

Ces notions d'espaces public et privé deviennent toutes relatives quand on les transpose dans des contextes plus larges, et plus particulièrement pour le migrant dont l'espace privé devient non seulement la famille, mais plutôt le pays d'origine. Ce dernier représente le lieu d'expression de soi, le berceau de sa culture, de ses traditions.

Dans son livre «Paroles de femmes à la conquête de l'espace»<sup>(4)</sup>, Camille Lacoste Dujardin cherche à dégager l'attitude des jeunes filles émigrées à l'égard de leur pays d'origine. Pour ces jeunes filles constate l'auteur, le «là-bas» maghrébin est avant tout, un milieu historique qui relève de l'histoire familiale ancienne, comme lieu de vie des parents. Ce

(1) La même description est donnée par:

\* R. le Tourneau. **Fès en 1900**. Ed Hachette 1965. p15.

\* J.H. Benslimane. **Le passé de la ville de Salé dans tous ses états**. Ed Maisonneuve et Larose. Paris 1992. p29/ 36.

(2) R. I.e. Tourneau. Op-cit. p10.

(3) A. Nouishi. **Les villes dans le Maghreb**. In système urbain et développement au Maghreb; collectif. Cérés production. p 37/53. p38.

(4) C. L. Dujardin. **Paroles de femmes à la conquête de l'espace**.

«là-bas» est le lieu de référence des parents, c'est un lieu de ressourcement pour ces jeunes filles aux valeurs culturelles maghrébines. D'ailleurs, leur filiation, leur définition comme des enfants d'émigrés demeurent une composante importante de leurs représentations d'elles-mêmes et de leur participation et intégration dans le pays d'accueil.

Toutefois, si les parents continuent à se reconnaître dans leur culture, à maintenir les habitudes culturelles du pays à travers les pratiques culinaires, le sens de l'honneur et l'éducation des filles, si leurs références essentielles tendent à reproduire leur espace privé familial, régional et national dans un espace étrange et étranger à leur culture, les jeunes filles se reconnaissent plutôt dans leur situation de migrante, c'est à dire n'appartenant à aucun des deux espaces, ni celui du pays d'origine, ni celui du pays d'accueil, un espace intermédiaire est reconstruit, un collectif d'appartenance et d'être entre immigrés.

Eu égard à ces différentes définitions et exemples précités, il nous paraît hasardeux d'adopter d'emblée un cadre théorique fondé sur la dichotomie privé/ public pour analyser et expliquer les relations hommes/ femmes dans le Maroc d'aujourd'hui. On relève plutôt une complémentarité et une interaction constante entre ces deux espaces. Les dehors sous tend le dedans et ce dernier maintient le dehors. Dans cette dialectique de communication, de soutien, se construisent les identités masculine et féminine et se forment les personnalités.

L'interférence entre ces deux sphères attestent l'existence d'espaces sociaux dans lesquels hommes et femmes ne cessent de négocier les règles qui délimitent leurs prérogatives et leur pouvoir. Le dedans et le dehors seraient donc des lieux de rencontre, d'affrontement et de communication entre hommes/femmes, générations, individus et groupes. Une réflexion sur le travail féminin salarié tend à détruire cette dichotomie tout en essayant d'élaborer une autre analyse et interprétation de ces deux espaces, qui seraient à la fois leur négation et leur reconstruction.

## **II - Accès des femmes au travail salarié. Une nouvelle reconstruction des espaces public et privé.**

L'accès des femmes à l'espace public n'est pas nouveau. Il se réduisait, cependant, au hammam, marabout lesquels espaces étaient spécifique-

ment réservés aux femmes à des heures déterminées de la journée.

Le travail salarié qui s'opère dans un espace extra foyer est une remise en question de cette dichotomie. Le verbe sortir travailler consacre la nouveauté et l'originalité de ce comportement. Les premières femmes qui ont accédé au monde du travail étaient des rurales émigrées en villes ou des femmes vivant dans la périphérie, et sortir travailler indiquait le besoin dans lequel elles se trouvaient et la nécessité pour elles d'investir un monde qui leur était étranger (la plupart des ouvrières étaient veuves ou divorcées).

Que la jeune fille ou la femme sortent travailler était considéré par certaines classes sociales comme un déshonneur de la famille. La fille étudiait non pour travailler mais pour être une bonne maîtresse de maison et une éducatrice avisée. La sortie était perçue comme un mouvement proprement masculin qui conduit vers les autres hommes, mais également vers les dangers, les épreuves, auxquels il importe de faire front.

Sortir travailler, implique le fait de quitter la maison, de traverser la rue, regarder les autres et se laisser regarder, communiquer avec les autres. La femme traverse ainsi des espaces variés, plus ou moins nouveaux dont certains peuvent être considérés nuisibles pour sa réputation.

Le travail est aussi une ouverture de la demeure sur l'extérieur. La femme quitte son refuge habituel, considéré comme «horma» pour investir des espaces plus complexes, qui nécessitent de nouveaux comportements, un autre type de relation et une individualisation plus grande. En effet, l'accès à l'extérieur peut être considéré comme le pivot de l'individualisation de la femme. Elle est appelée par son propre nom, et non par référence au mari ou au fils, elle vaque à d'autres occupations, non domestiques et qui exigent instruction et formation. Elle adhère à un nouveau temps, réglementé par des heures de présence fixes, et entre en interaction avec de nouvelles personnes, hommes et femmes dans un programme de travail bien déterminé. Cette insertion dans la vie productive intervient certes dans l'orientation des attitudes et l'adhésion des femmes à de nouvelles représentations sociales.

L'accès de la femme à l'espace public lui permet ainsi au même titre

que l'homme d'entrer dans un processus qui la mènerait à se réaliser en tant qu'individu, en tant que citoyenne qui a des droits et des devoirs. Toutefois, le travail de la femme ne s'est pas accompagné d'une division du travail au sein de la famille et d'un partage des tâches domestiques entre les époux. La femme investit autant l'espace public que l'espace privé. Aussi, le fait de travailler constitue-t-il un enjeu pour asseoir son pouvoir dans ce dehors tout en maintenant ses prérogatives dans le dedans?

Pour la plupart des femmes qui travaillent, un rapport dialectique s'instaure entre le dedans et le dehors. Le dehors est transposé dans le dedans. La femme parle de son travail, se fait des amis, cherche une promotion dans la profession, adopte de nouvelles attitudes surtout au niveau de l'organisation du travail, des relations familiales, l'éducation des enfants... etc. Mais le dedans est également transporté dans le dehors, les questions conjugales, les problèmes avec les enfants, le personnel ou la famille interfèrent dans le fonctionnement de la sphère publique. Cette imbrication des deux espaces ne permet pas souvent à la femme salariée de dissocier son identité de mère, d'épouse, et de femme professionnelle. Aussi, une interrogation s'impose: l'accès de la femme au travail lui permet-il de s'accomplir dans sa profession, de se réaliser en tant que personne autonome, de recourir au «je» sans référence à ses fonctions familiales?

Certes, l'accès au travail salarié ne suffit pas à lui seul pour enclencher le processus de libération de la femme s'il n'est pas accompagné d'une nouvelle distribution des rôles et des fonctions dans la famille, s'il n'est pas soutenu par une volonté politique en faveur des femmes, et d'un agencement des textes juridiques par rapport aux conventions internationales.

L'espace public est très large, il ne se réduit pas au lieu du travail, c'est un espace où l'économique, le juridique, le politique et le social s'affrontent et se confrontent. Dans ce sens, les femmes salariées n'investissent pas l'espace public dans son ensemble. Elles interviennent dans des zones limitées qui se transforment en dedans dès qu'elles s'y trouvent. De surcroît, une part non négligeable des femmes transportent dans ce dehors la logique du dedans. Aussi, ne font-elles parfois que traverser cet

espace intermédiaire qu'est la rue en passant d'un dedans à un autre.

Le port du voile pour certaines permet la liberté de circulation dans cet espace intermédiaire, de sortir dans un cadre hors travail sans surveillance, ni contrôle et sans être dérangées. Or le voile exprime une autre représentation de soi et un autre rapport au corps. Ce corps tabou, «haram», awra est au centre du rapport dedans/dehors. On accède au dehors en enfermant ce corps dans un guetto vestimentaire. Le voile est un moyen d'investir l'extérieur tout en restant à l'intérieur.

L'investissement de cet espace intermédiaire qu'est la rue par les femmes devient de plus en plus important au cours de ces dernières années. La privatisation, le développement excessif du secteur informel ont ouvert de nouveaux espaces aux femmes chefs d'entreprise, aux caissières des supermarchés et des bus... etc ainsi qu'aux vendeuses dans les magasins ou dans les rues. La rue n'est plus une chasse gardée masculine, l'augmentation du niveau de vie à incité nombre de femmes instruites ou analphabètes à investir ces espaces d'action qui leur étaient interdits.

L'accès à l'écriture, à l'édition, et aux publications a permis aux femmes chercheurs de remettre en question cette dichotomie privé/public, elle les a incitées à analyser cet espace privé, dit féminin à la lumière de la théorie interactive qui part de l'interinfluence entre les deux espaces et entre les genres masculin et féminin. L'accès quoique encore timide à la sphère politique dans ses différentes dimensions habilite les femmes à revendiquer une intégration de plus en plus forte dans l'espace public globale, remettant en question les tabous et les mythes qui ont légitimé leur exclusion.

Si la notion d'espace public vaste et différencié échappe encore à une large frange de la population féminine, en raison de l'analphabétisme, la pauvreté et l'absence de participation à la sphère politique, on peut relever que le processus d'intégration de cet espace est déjà entamé. Un processus irréversible dû au travail féminin salarié, au développement du mouvement féminin et féministe, aux revendications des ONG féminines pour l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes et à l'analyse du genre des phénomènes sociaux soutenue par la plupart des femmes écrivains et les intellectuelles féministes.

## Conclusion

L'espace privé, Hestian, symbole de la flamme éternelle, celle qui anime le foyer, fait vivre ses membres ne représente pas seulement l'union de la famille, mais aussi celle de la communauté dans sa différence et son interdépendance. L'espace d'Herman se trouve investi dans ses différentes dimensions et nourri et entretenu par Hestian. Aussi, cette flamme longtemps sous alimentée et réduite à la femme-demeure, devient visible pour illuminer les grands ilots d'obscurité qui existe de part le monde. Elle se manifeste de plus en plus comme éthique et comme force manifeste de plus en plus comme éthique et comme force sociale réactivant la pensée, l'affect, et socialisant l'économique et le politique.

Cette interaction entre les deux espaces privé/public nous amène à appréhender la réalité dans son entité, au delà de la question du genre, pour accéder à des niveaux plus complexes d'organisations sociales et intellectuelles. Seulement, la remise en question des discours figés sur ces espaces par différentes disciplines et divers partenaires devient urgente. La centration de la réflexion des femmes sur cette question leur permet de recouvrir leur statut de citoyenne à part entière et d'affirmer leur place dans une société démocratique, une société de droit dont elles auront effectivement participé à la construction.

## حقوق المرأة: إشكالات المفاهيم والممارسة

### أولاً: أي حقوق؟

حرصت هيئة الأمم المتحدة، منذ نشأتها، على التوجه الواحد في توكيد حقوق الإنسان. فأشارت، في مقدمة الميثاق، إلى التساوي في الحقوق بين الرجال والنساء، وأكدت، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - ١٩٤٨، أن «لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات... دونما تمييز من أي نوع ولا سيما بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين...» إلخ<sup>(١)</sup>.

١ - وبقيت الأمم المتحدة، في سياق نشاطاتها اللاحقة، تتشبهت بهذا المفهوم الموحد للحقوق وتؤكد عليه من دون أي تخصيص ولا تمييز. ولعل مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان، والذي عُقد في حزيران ١٩٩٣، أقر هذا المفهوم وركز على أولوياته. فقد أكد المؤتمر في بيانه الختامي «إن حقوق المرأة والطفلة هي جزء لا ينفصل وغير قابل للتصرف من حقوق الإنسان العالمية». وأكد أيضاً أن مشاركة المرأة الكاملة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية... وإزالة كل أشكال التمييز ضدها تمثل، جميعها، أهدافاً ذات أولوية للمجتمع الإنساني...»<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان ثمة تساؤل عن السبب الذي دفع الأمم

(١) حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، منشورات الامم المتحدة، ١٩٨٨، ص٣.

(٢) U.N. Fact sheet, N 22, U.N. Publications, 1994, The Preamble.

شفيق المصري



المتحدة للتحدّث عن «حقوق المرأة» بشكل خاص على رغم الإقرار بحقوق الإنسان من دون تمييز، فذلك لأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي معها يعرفان أن مجرد التسليم بإنسانية هذه الحقوق لا يشكّل إنجازاً دولياً على مستوى المرأة المحرومة. كما أنه لا يمكن أن يصبح ضماناً كافياً لحماية هذه الحقوق فعلاً. ولذلك تقتضي الضرورة أن يصار إلى اعتماد سلسلة متكاملة من الآليات التي تساعد في محاربة التمييز ضد المرأة على أكثر من صعيد وفي أكثر من بلد<sup>(١)</sup>.

وتعاقبت جهود الأمم المتحدة، من خلال المؤتمرات الدولية التي نظمتها أو من خلال الاتفاقيات الدولية الملزمة التي أطلقتها، من أجل تحسين أوضاع المرأة وتحريرها من القيود المفروضة عليها.

٢ - ولعل أهم المحطات التي شهدتها هذا التطور في حقوق المرأة تمثل في الإلزامية القانونية لهذه الاتفاقيات الدولية من جهة وفي كثافة الدول التي التزمت مضامين البيانات الختامية للمؤتمرات الدولية من جهة مكمّلة.

أ - أما بالنسبة «للاتفاقيات الدولية الملزمة فتجدر الإشارة إلى:

- إتفاقية حظر البغاء واستغلاله - ١٩٤٩.

- إتفاقية منظمة العمل الدولية حول التوظيف المتساوي وإقرار مبدأ الأجر المتماثل مقابل العمل ذي القيمة المتماثلة - ١٩٥١.

- إتفاقية الحقوق السياسية للمرأة - ١٩٥٢.

- إتفاقية جنسية المرأة المتزوجة وحققها بالاحتفاظ بجنسيتها الأصلية - ١٩٥٧.

- إتفاقية القبول الطوعي بالزواج والسن الدنيا للزواج وتسجيله - ١٩٦٢.

- إتفاقية اليونسكو ضد التمييز في التعليم - ١٩٦٠.

- إتفاقية أو شرعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - ١٩٦٦.

- إتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة - ١٩٧٩ والتي تعرف بـ «الشرعة الدولية لحقوق المرأة»<sup>(٢)</sup>.

ب - وإلى جانب هذه الاتفاقيات الدولية الملزمة والتي باتت تشكل تشريعاً دولياً في

(١) المصدر ذاته ص ١٢ - ١٣:

(٢) ورقة قدمت لمؤتمر بيجينغ: Focus on Women, U.N. Publ. 1995.

هذا الإطار بعد أن حظيت بإبرام العدد الأكبر من الدول<sup>(١)</sup>، كانت البيانات الختامية للمؤتمرات الدولية الأربعة، التي عقدت لغاية الساعة، ذات أثر بارز في تطور الحقوق الإنسانية للمرأة سواء في أهدافها أو مضامينها أو آلياتها:

- فقد هدف المؤتمر الأول الذي عقد في مكسيكو في العام ١٩٧٦ نحو توجيه الاهتمام الدولي إلى قضية المرأة. وأسفر عن إعلان الأمم المتحدة تخصيص عقد بكامله (١٩٧٦ - ١٩٨٥) من أجل المرأة وتحسين أوضاعها.

وحرص المؤتمر الدولي الثاني الذي عقد في كوبنهاغن في العام ١٩٨٠ على تبني خطة عمل للنصف الثاني من العقد بعد أن سلط الأضواء على أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها المرأة.

- أما مؤتمر نيروبي الذي عقد في العام ١٩٨٥ فقد تبني برنامجاً لتقدم المرأة حتى العام ٢٠٠٠ (وقد وافقت على هذا البرنامج دول كثيرة لم تقل عن الـ ١٢٠ دولة) بما في ذلك الاستراتيجيات المرسومة لغاية نهاية القرن.

والواقع أن المؤتمر الدولي الرابع للمرأة كان متميزاً في تمثيله (إذ حضره ممثلون عن كل دول العالم) وفي مضامينه (إذ أثار معظم القضايا التي تهم المرأة حتى القضايا الإشكالية منها ووافق المشاركون فيه على معظمها) وفي برامجه للمستقبل أيضاً (إذ تبني خطة عمل لخمس سنوات تهدف إلى المساواة والتنمية والسلام)<sup>(٢)</sup>.

٣ - وبذلك شهدت المسيرة الدولية من أجل المرأة متغيرات أساسية من خلال هذه المؤتمرات والاتفاقيات وما رافقها أو أعقبها من نقاشات والتزامات وتعهدات. ومن هذه المتغيرات:

أ - التغيير في وضع المرأة القانوني. ذلك لأن حقوقها لم تقتصر على الصفة الإعلانية فقط ولا على الالتزام الأدبي للأنظمة السياسية حيال هذه الحقوق. وإنما اكتسبت الآن، ولا سيما مع التصديق المتزايد لاتفاقية العام ١٩٧٩، إلزامية قانونية تامة، تثير أية مخالفة لها المسؤولية الدولية للدولة المخالفة.

ب - استطاعت المرأة، بشكل متزامن مع هذه الجهود، أن تحسن أوضاعها التعليمية

(١) المصدر ذاته، الذي يؤكد أن اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة - ١٩٧٩ (المعروفة عادة باسم: «شرعة حقوق المرأة» قد حظيت، لغاية ربيع ١٩٩٦، بإبرام أكثر من ١٥٠ دولة. وبراين المسؤولون في الأمم المتحدة على أنها ستحظى بإبرام كل الدول المستقلة في العالم مع العام ٢٠٠٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع: Focus on Women, ibid.

والتدريبية بشكل عام. فازدادت نسبة البنات المتعلّقات في كثير من الدول النامية. وازدادت بالتالي فرص العمل لهن، وإن كانت هذه الزيادات لا تزال نسبية ومجزأة<sup>(١)</sup>.

إلا أن مؤتمر بيجينغ طالب، في خطة العمل التي أطلقها جميع الدول، بالتركيز على تعليم المرأة وتدريبها من أجل إقرار التعليم الابتدائي الشامل في جميع الدول حتى العام ٢٠١٥، وتوفير الاعتمادات اللازمة له، وإزالة الأمية بين النساء وتطوير التعليم والتدريب على أسس متساوية ومن دون أي تمييز ولا تقصير<sup>(٢)</sup>.

ج - الربط الوثيق بين حقوق المرأة والحق في التنمية. وهذا الإنجاز الكبير الذي أكد عليه مؤتمر بيجينغ كان قد تحقق عبر مراحل متدرجة بدأت في الواقع مع مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان في العام ١٩٩٣.

فقد أطلق هذا المؤتمر الأخير فلسفة جديدة تناولت حقوق الإنسان بلغة جديدة أيضاً. ذلك أن مؤتمر فيينا أقرّ في بيانه الختامي (الذي وافقت عليه ١٧٢ دولة) أن الحق في التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف، وهو جزء غير منفصل من حقوق الإنسان الأساسية. وأشار إلى ثلاثة شروط مسبقة لتوفير هذا الحق في التنمية:

إزالة كل عوائق التنمية، وإدراج السياسات الوطنية بيئة اقتصادية ملائمة، وتعاون دولي وثيق. وأشار ذلك البيان أيضاً إلى أن الفقر هو السبب الأساسي الذي ينتهك الكرامة الإنسانية ويعيق تحقيق حقوق الإنسان<sup>(٣)</sup>.

ولدى معالجة هذا الموضوع في مؤتمر بيجينغ أكدت خطة العمل التي صدرت عنه أنه «يقتضي التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية. فالنمو الاقتصادي المتسارع، على ضرورته، لا يستطيع وحده تحسين صفة حياة السكان لذلك فإن من الضروري البحث عن بدائل تؤكد أن كل أعضاء المجتمع يستفيدون من النمو الاقتصادي المبني على التعاطي مع كل وجوه التنمية «ولا سيما التساوي بين الرجل والمرأة والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة... إلخ»<sup>(٤)</sup>.

د - التركيز على مشكلة الفقر: وارتباطها المصيري بمشكلة حقوق المرأة وذلك في

(١) Summary of the 1994 World survey pp/2.

وهي من جملة الأوراق التي وزعتها الأمم المتحدة على المؤتمرين في بيجينغ ١٩٩٥.

(٢) راجع البنود المتعلقة بالتعليم في خطة عمل المؤتمر:

Platform for Action & the Beijing Declaration U.N. Publ. 1996 pp46 - 55.

(٣) Unctad Bulletin, N 21, July/ Aug. 1993 pp 5 - 6.

(٤) Platform for Action, Op cit, 22 - 23.

استمرارية منطقية للحق في التنمية ومستلزماتها الضرورية العديدة.

وتنعكس مشكلة الفقر على جميع الأصعدة التي يمكن للمرأة أن تمارس حقها فيها. فالفقر مرتبط أصلاً بالمناطق الريفية ومحدودية وضعها الاقتصادي. ولذلك فإن ثمة ٥٥٠ مليون امرأة ريفية اليوم. كما أن ٦٠٪ من السكان الريفيين يعيشون تحت خط الفقر. وهذا ما دعا بعض المراقبين إلى إطلاق صفة «تأنيث الفقر» (Feminization of Poverty) على معظم سكان الدول النامية والأقل نمواً<sup>(١)</sup> حيث تكابد المرأة شتى أنواع الحرمان والكبت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في آن.

هـ - وكانت الأمم المتحدة اعتمدت ثلاثة مقتربات على الأقل لمعالجة فقر النساء وتخفيف نسبته وهي: التوكيد على دور السوق في خلق فرص للعمل وعلى توسيع حقوق الفقير من خلال التعليم والتدريب والاعتراف بطاقت المرأة الاقتصادية<sup>(٢)</sup>. إلا أنّ المنظمة الدولية تعترف، من ناحية أخرى، أن الدول الفقيرة (أي معظم دول الجنوب) غير قادر على إزالة مظاهر الفقر والتخفيف من آثاره ما لم يتحقق نوع من العدالة الاجتماعية الدولية. ولعل أول شروط هذه العدالة يتمثل بحوار مثمر بين دول الشمال والجنوب.

وهذا، بالفعل، ما لحظته خطة العمل التي أطلقها مؤتمر بيجينغ ١٩٩٥ فقد ركزت الخطة على تفعيل هذا الحوار وتقليص نفقات التسلح وضرورة مساعدة دول الجنوب والسماح للمرأة في المساهمة بتعزيز ثقافة السلام، والعمل على تخفيف عبء الديون عن الدول الفقيرة... إلخ.

واستجابت الجمعية العمومية لهذه النداءات ووافقت على اعتبار العام ١٩٩٦ سنة عالمية لإزالة الفقر من العالم<sup>(٣)</sup>.

و - وبذلك أقرّ مؤتمر بيجينغ الإطار العام الذي تندرج فيه كافة حقوق المرأة حيث يتداخل الاجتماعي منها مع السياسي والاقتصادي مع الثقافي والبيئي مع الصحي - الشخصي... إلخ. وبذلك أيضاً لا يجوز، وظليفاً على الأقل، الفصل بين هذه الحقوق وبين العوامل التي تؤثر فيها إيجاباً أو سلباً.

(١) Summary of the 1994 World survey, Op cit.

(٢) The Advancement of Women pp24 - 25.

(٣) وذلك بموجب قرارها الرقم ٤٨ / ١٨٣. كما أعلنت الجمعية العمومية ذاتها عن بداية عقد الأمم المتحدة

(١٩٩٧ - ٢٠٠٦) لإزالة الفقر. راجع: The 50th Anniversary Annual Report on the World of the

Organization, 1996, Boutros Ghali, U.N. Publ, 1996, pp67 - 68.

## ثانياً: إشكالات المفاهيم

الواقع أن مؤتمر بيجينغ شهد تكراراً<sup>(١)</sup> تعارضاً «مفاهيمياً» حول حقوق المرأة ومكانتها في الأسرة، واستطراراً حول الأسرة ذاتها، كما شهد تعارضاً آخر حول ارتباط حقوق المرأة بقضايا تتجاوز حدود الدول إلى المجتمع الدولي ومسؤولية الأنظمة إلى مسائل الحوار العالمي وبناء السلام والأمن الدوليين.

١ - فالتعارض الأول تمثل في اختلاف النظر إلى العائلة بين الموقف الديني الذي شهد رؤية إسلامية - كاثوليكية مشتركة من جهة، والموقف الآخر الأوروبي العام الذي شهد تركيزاً على الحريات الفردية للمرأة من جهة مقابلة، فالعائلة في المفهوم الديني العام مؤسسة مقدّسة لها روابطها الروحية وليس الاجتماعية فقط، ولها أركانها الأخلاقية العامة، وليس الفردية - النفسية فقط. لذلك فهي ذات مقام قيمى مكرّس لا يجوز الاستهتار به ولا التصرف حياله. وهي (أي العائلة) المؤسسة التي يشارك فيها الرجل والمرأة في بناء المجتمع من خلال إنجاب صحي ورعاية سليمة. ومن هذا المنطلق فإن المفهوم الديني - الخلقى للعائلة<sup>(٢)</sup>:

- يرفض العائلة من جنس واحد لأنها تنتفي، إذ ذلك، مع غرضها الأساسي وهو الإنجاب والتربية. وتنتفي كذلك مع غرضها الديني - الخلقى.

- يرفض، من خلال رابط العائلة المكرّس، أن يسمح بأنماط مستقلة و«متحررة» من السلوك الفردي. كما يرفض أي رابط عائلي غير منتظم بقواعده الدينية العامة وإن كان عقده مدنياً.

- يرفض، من خلال الرابط ذاته، حالات فردية في التبني والرعاية وما إلى ذلك.  
- يرفض كذلك مخالفة النصوص الدينية الصريحة التي تولّت مباشرة بعض القضايا المتعلقة بأحوال المرأة الشخصية من إرث ووصية وغيرهما.

ولأن مؤتمر بيجينغ شهد هذا التعارض بين الموقفين اضطر بيانه الختامي إلى التوفيق بينهما في صياغة غامضة حيناً، متناقضة حيناً، وخجولة حيناً آخر. وكان

(١) إشارة إلى أن هذا التعارض في المفاهيم ولا سيما لمؤسسة الأسرة ومكانة المرأة فيها برز في مؤتمر السكان والتنمية، والذي عقد في القاهرة في العام ١٩٩٤ وتكرر بروزه أيضاً في مؤتمر بيجينغ - ١٩٩٥.

(٢) أشارت الأخبار إلى وقائع هذه الاختلافات في المؤتمر ذاته. راجع مثلاً الصحف الصادرة في ١٤/٩/٩٥ نقلاً عن وكالات الأخبار الدولية. ولم تقتصر هذه الاعتراضات على موقف الدول الإسلامية وحدها وإنما كان لممثل القاتيكان اعتراضات صريحة وحاسمة. وهو أصراً، في المؤتمر، أنه يتحدث باسم ٩٠٠ مليون كاثوليكي.

القصد من كل ذلك معروفاً وواضحاً: أي محاولة الالتفاف حول الخلاف وإن كان ذلك على حساب أي موقف حاسم ونهائي.

وعلى هذا الأساس مثلاً دعا البيان الختامي، من جهة، إلى «صون حرية الفكر والمعتقد والدين». وهو من جهة أخرى دعا إلى السماح للنساء والفتيات بالممارسة الكاملة لحقوقهن. وهو أصراً، من جهة، على إصدار بعض التوصيات التي اعتبرها جريئة وفاعلة، ولكنه أقر، من جهة أخرى، أن هذه التوصيات غير ملزمة للحكومات المشاركة. وهو (أي البيان الختامي) طالب بتبني كامل لخطة العمل ولكنه سمح للحكومات ببعض التحفظات عن بعض البنود. وهو أصراً على تنظيم الأسرة ولكنه حذر الإجهاض كوسيلة لهذا التنظيم أو حتى كأداة عائدة في قرارها ومصيرها لإرادة المرأة.

وحيال هذه التسويات التي اضطر مؤتمر بيجينغ إلى اعتمادها من أجل استيعاب الخلافات أو الإشكالات في المفاهيم يمكن أن نتساءل على جدوى حظر الشيء وقبول ما يبيحه في الوقت نفسه؟.

٢ - وبالاستناد إلى هذا التعارض في المفاهيم سمحت الاتفاقية نفسها (وهي اتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة) في إحدى موادها - المادة ٢٨ - للدول بإبداء بعض التحفظات عن بعض البنود كما تقدم ولكنها اشترطت أن لا تتعارض هذه التحفظات مع أهداف الاتفاقية ذاتها. ومع ذلك فإن عدداً كبيراً من الدول أبدت، لدى إبرامها هذه الاتفاقية، تحفظاتها عن بعض مواد هذه الاتفاقية، ولم تتراجع أو تسحب هذه التحفظات لغاية الساعة<sup>(١)</sup> مع أن بعضها يتسم بأهمية بالغة.

وفي مراجعة عامة لموقف بعض الدول العربية مثلاً حيا لاتفاقية إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية ١٩٧٩) نلاحظ أن جميع الدول العربية التي أبرمت هذه الاتفاقية (وهي لغاية ربيع العام ١٩٩٦: مصر والعراق والأردن والمغرب وتونس واليمن وليبيا) قد أبدت، بشكل عام، تحفظاتها عن المواد ٢ و ٩ و ١٥ و ١٦ و ٢٩ من هذه الاتفاقية. وهي المواد المتعلقة تبعاً ب<sup>(٢)</sup>:

(١) يمكن أن توزع هذه التحفظات إلى: تحفظات جوهرية قد تمس هدف الاتفاقية وأخرى غامضة. ثم إن بعض الدول سحبت تحفظاتها، وبعضها الآخر لا يزال متشبهاً بها من دون أن يكون لدى الاتفاقية آلية ضاغطة لإلزام الدول سحب هذه التحفظات. راجع: Fact Sheet N22, OpCit, pp31 - 32.

(٢) ثم أضيفت إلى لائحة الدول العربية التي أبرمت الاتفاقية: الكويت التي أبرمتها وتحفظت عن حقوق المرأة في الانتخاب، وليبيا التي أبرمتها مع تحفظها عن كل ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وجزر القمر التي أبرمتها من دون تحفظ والجزائر التي أبرمتها مع تحفظ عام أيضاً. راجع: Fact Sheet N°2, ibid, pp63... 72.

- إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإصدار التشريعات الوطنية التي تكفل ذلك.
- المساواة في الجنسية بين الرجل والمرأة ومنح الولد جنسية والدته.
- إختيار الزوج وحق إنهاء الزواج وأمور الوصاية.
- المساواة في الحقوق الناتجة عن الإرث والأمور الأخرى العائدة للأحوال الشخصية.
- المساواة في حق الوصاية والتبني واختيار اسم العائلة واختيار سكنها.
- الإقرار بعرض الخلافات بين الدول حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية على محكمة العدل الدولية من أجل استخلاص رأي استشاري بصددها<sup>(١)</sup>.
- ومن الواضح أن السبب الأساسي الذي حدا بمعظم هذه الدول العربية إلى إبداء تحفظاتها مردّه إلى أحكام الشريعة الإسلامية<sup>(٢)</sup> التي حددت قواعد الميراث والوصية والحقوق الشخصية الأخرى للزوجة.
- أما التحفظ الكاثوليكي العام الذي تقدمه الفاتيكان فيركز على النظرة للعائلة، والاعتراض على الحرية الجنسية للمرأة، وعلى المساكنة من دون ضوابط، وعلى الإجهاض، وعلى أمور أخرى لا تقرها الكنيسة وتقاليدها.
- ٣ - واستطراداً لهذا التناقض في المفاهيم والنظرة المتباينة لحرية المرأة الجنسية وحقوقها الشخصية (بصرف النظر عن أو بالتشديد على المفاهيم القيمة للعائلة) كان الاعتراض المبدئي ولا يزال مركزاً على إقرار مفاهيم متعددة لحقوق المرأة وحريتها بدلاً من اعتماد مفهوم واحد وطاغٍ لهذه الحقوق ولا سيما بعد تمكّن الغرب، في هذا النظام العالمي الجديد، من فرض شعاراته «التغريبية»<sup>(٣)</sup> المختلفة في السياسة
- 
- = وحقوق المرأة الإنسان في لبنان، لور مغيزل، مؤسسة جوزف مغيزل، بيروت ص ٢٧ - ٢٢.
- (١) الواقع أن معظم التحفظات ولا سيما التحفظات العربية وردت على المادة (٢٩) التي تشير إلى عرض الخلافات على محكمة العدل الدولية - أما لبنان فقد أبرم هذه الاتفاقية بموجب القانون الرقم ٥٧٢ الصادر في ١٩٩٦/٧/٢٤ وتحفظ عن المواد ٢ (جنسية المرأة ومنحها لأولادها) و١٦ (حقوق المرأة في الأسرة أو الناتجة عن أحوالها الشخصية) و٢٩ (عرض الخلافات على محكمة العدل الدولية).
- (٢) وهذا ما أكدته، على سبيل المثال، المبعوثة الإيرانية للمؤتمر عندما قالت: «إن مفهوم العدل لا بأس به، أما مفهوم المساواة فهو غير مقبول. إننا نتمسك بتعاليم الإسلام ولا يمكن أن نغيّر حكم الله...» راجع خلاصة خطابها في الصحف الصادرة في ١٤/٩/١٩٩٥ نقلاً عن رويتر.
- (٣) راجع وقائع تلك الآراء المتباينة في الصحف الصادرة في ١٦/٩/٩٥ عن الوكالات الدولية وراجع أيضاً: المستقبل العربي العدد ٢٠٤، شباط ١٩٩٦.

والاجتماع والاقتصاد. ولعل هذا الاعتراض على أحادية المفاهيم الغربية لحقوق المرأة وحرّياتها حمل بعض المسؤولين في المؤتمر على الاعتراف بأن الوقت لا يزال مبكراً لفرض هذه المفاهيم على الدول التي ترفضها أصلاً بسبب أديانها أو تقاليدها أو خليقاتها العامة.

٤ - وحرصت شرعة حقوق المرأة للعام ١٩٧٩ على ضرورة القضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة، مع أنها لم تقدم تعريفاً واضحاً لهذا العنف. ولذلك كانت مهمة اللجنة الخاصة بتنفيذ هذه الاتفاقية ومتابعة بنودها أن تقدّم توصيات بهذا الصدد<sup>(١)</sup> معتبرة أن العنف ضد المرأة يشكل انتهاكاً لحقوقها الإنسانية المعترف بها، ومعتبرة أيضاً أن الدول تصبح مسؤولة إذا ما أقدم أحد موظفيها على ارتكاب أي عمل من أعمال العنف المستند إلى التمييز ضد المرأة. ومن هنا كانت دعوة هذه اللجنة، منذ العام ١٩٩٢، كافة الدول المشاركة في الاتفاقية إلى اتخاذ كافة الإجراءات الهادفة إلى إزالة كل أشكال العنف ضد المرأة.

وجاء مؤتمر بيجينغ في العام ١٩٩٥ وتعمّد التوسع في هذا الاتجاه؛ فعرّفت خطة العمل الصادرة عنه الإرهاب بأنه أي عمل مبني على العنف ضد المرأة كجنس بحدّ ذاته Gender - based violence والذي يمكن أن يسفر عن أذى جسدي أو جنسي أو نفسي للمرأة أو الفتاة. وقد أدخلت الخطة حيز حرية المرأة في حياتها الخاصة أو العامة، ضمن أعمال العنف هذه.

إلا أن الإشكال الأساسي هنا، ولعله المشكلة الأساسية، أن هذا النوع من «العنف» هو الأكثر شيوعاً في انتهاك حقوق المرأة واحتجاز حريتها، ولكنه الأقل اعترافاً به في العالم<sup>(٢)</sup>. وذلك لعدة أسباب منها:

- خصوصية هذا العنف بقدر ما هو مرتبط بحياة المرأة الخاصة والتزامها التقليدي، وأحياناً القسري، باعتبارات العائلة وتقاليدها.

- مشاركة بعض التشريعات الوطنية في هذا الخصوصية وتفسيراتها وظروفها إلى درجة أن هذه التشريعات قد تعطي أسباباً تخفيفية كثيرة للرجل الذي «يؤدّب» زوجته أو ابنته أو شقيقته وقد تطلّ درجة القتل أحياناً.

(١) راجع: Fact Sheet N°22, Op cit, pp30 - 31. والواقع أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة تبنت هذه التوصية للجنة، وذلك بموجب قرار الجمعية الرقم ١٠٤/٤٨ في العام ١٩٩٣ حيث أكدت وجوب القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة.

(٢) International Affairs, V71, N°2, April 95, pp342 - 345.



- طغيان التقاليد على القوانين الوضعية وعلى التزامات الحكومات نفسها إن أرادت احترام المواثيق الدولية لهذه الجهة.

٥ - ولم تغفل شرعة حقوق المرأة (أي اتفاقية ١٩٧٩) الحقوق السياسية للمرأة بالإضافة إلى وجود اتفاقيات إلزامية خاصة بهذه الحقوق منذ أوائل الخمسينات كما تقدم. والحقوق السياسية، هنا، تتمثل بمشاركة متساوية مع الرجل في الحياة السياسية العامة، وفي عمليات صنع القرار السياسي، وفي أي نشاط آخر سياسي أو ذي هدف سياسي.

ويلاحظ هنا أن ثمة تطوراً في الحقوق السياسية للمرأة أضافته شرعة حقوق المرأة على ما أوردهت الاتفاقية الأساسية للحقوق السياسية للمرأة والتي صدرت في العام ١٩٥٢. وتمثل هذا التطور في منحيين اثنين:

- إن شرعة حقوق المرأة ألحّت على ضرورة مشاركة المرأة في «صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة»، وفي المشاركة في الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تهتم بالحياة العامة.

- كذلك طالبت الشرعة ذاتها الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير التي تكفل للمرأة فرصة متساوية مع الرجل في تمثيل حكومتها على المستوى الدولي<sup>(١)</sup>.

ومن الطبيعي أن يكون مؤتمر بيجينغ، وفي توصيات بيانه الختامي وفي خطة عمله على السواء، قد تبني جميع هذه الحقوق السياسية وتطوراتها<sup>(٢)</sup>.

والواقع أن معظم الدول وافقت على هذه الحقوق السياسية أيضاً من دون أي تحفظ جوهرية. ولكن معظم هذه الدول أيضاً، ولا سيما دول الجنوب، حرصت على ضرورة الربط بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أن. فالمرأة، في الجنوب مثلاً، بحاجة إلى التعليم والوعي قبل ممارسة حقوقها السياسية. ومجتمعات الجنوب تعاني، بشكل عام، مختلف مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وهذا التخلف ينعكس بكافة آثاره السلبية على الرجل والمرأة في آن معاً. ويقتضي بالتالي تحررها معاً لكي تستقيم الأمور كلها.

٦ - بالاستناد إلى ما تقدم أدرك الحاضرون في مؤتمر بيجينغ أن الفقر هو العدو

(١) راجع المادتين ٧ و٨ من الاتفاقية في:

حقوق المرأة الإنسان في لبنان، لور مغيزل، ص ١٣ - ١٤.

(٢) راجع مجلة «السياسة الدولية»، العدد ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥، الأهرام، ص ٣١٥.

الأساسي الذي تعاني كافة دول الجنوب مآسيه المختلفة. وهي كلها دول مدينة بل مرهقة بالديون الخارجية. ولهذا حرص البيان الختامي للمؤتمر وخطة عمله على التوصية بإعفاء الدول الفقيرة من ديونها وبتقديم المساعدة الممكنة لها حتى تستطيع أن تخصص نفقات أكثر وأوفر للقطاع التربوي والإنتاج المدني العام.

وإذا كانت دول الشمال التي تمثلت في المؤتمر قبلت بتمرير هذه التوصية إلا أنها تدرك أن التوصية لا تشكل إلزاماً قانونياً عليها. وهي (دول الشمال) لم يسبق لها أن التزمت أي تعهد مالي لمصلحة دول الجنوب ولا سيما منذ أوائل التسعينات وحتى الساعة.

وعلى هذا الأساس فإن الدعوات التي ترعاها الأمم المتحدة باتجاه تثمين الحوار بين الشمال والجنوب وتقديم المساعدة المالية أو العينية الدنيا لدول الجنوب... كل هذه الدعوات تندرج في الواقع في إطار التمنيات البعيدة عن الإلزام القانوني الصريح من جهة وعن أرض الواقع الدولي من جهة ثانية. فالنظام العالمي الجديد، بعد أن بطلت التحديات المواجهة له أو كادت، لم يعد يتصرف، وفقاً للمعادلات التنافسية القديمة وإنما وفقاً لمصلحة الضيقة وحسب، وإن على حساب الجنوب الفقير المبعثر.

وعلى رغم جميع هذه الإشكالات في المفاهيم فإن المؤتمر الرابع لحقوق المرأة - وهو مؤتمر بيجينغ - أسفر عن عدد من الاهتمامات والجوانب المشتركة بين كافة الدول ومنها الإقرار المشترك والصريح بضرورة:

- الحاجة إلى مشاركة جديدة وعادلة بين جميع الدول والمجتمعات المدنية.
- الاعتراف المشترك بالحق في التنمية وتعزيز العلاقة الوظيفية بين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- الحاجة إلى ربط التغيرات الديمغرافية بسياسات التنمية.
- الحاجة إلى التوجه إلى تذليل العقبات المتمثلة بالفقر والبطالة وغيرهما.
- الاعتراف بضرورة تقدم المرأة كمفتاح للتقدم في عملية المساواة والتنمية والسلام<sup>(١)</sup>.

إلا أن جميع هذه الإنجازات، على أهميتها، لا تستطيع أن تزيل هذه الإشكالات في المفاهيم.

ومن المعروف أن هذه الإشكالات بدورها ليست مبنية على رأي شخصي عارض

The 50th Report, Opcit, p5. (١)

لحاكم أو مسؤول. إنها، على العكس من ذلك، أعمق أثراً وأشد نفوذاً، لأنها مرتبطة بتقاليد مؤسسة أو بنصوص دينية مكرّسة. وعلى هذا الأساس فإن تحفّظ بعض الدول حول بنود شرعة حقوق المرأة كما تقدم ليس تحفظاً عابراً أو مؤقتاً ولا هو تحفّظ وظيفي قد ينفرج بعد حين. فهو تحفّظ دائم طالما أن سببه ديني في دولة تعتمد هذا الدين أو تلتزم أطره العامة وإن كان تحفظها يتعارض مع الغرض الأساسي للاتفاقية الدولية.

وهذه الإشكالات ليست مبنية أيضاً على تفسيرات موضوعية ساهمت فيها مرجعيات قانونية أو قضائية دولية كما تفترض شرعة حقوق المرأة ذاتها. ويبدو أن عدداً كبيراً من الدول تحفّظ عن هذا البند بالذات لكي يبقي لنفسه حرية التفسير والتقدير. واعتبر أن في الرجوع إلى مصادر تحكيمية دولية أو محكمة عدل دولية انتقاصاً لسيادته وانتهاكاً لحريته في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

ولعل الأدهى من هذا وذاك أن التطرف الذي واجه به الفريق الأوروبي والغربي عموماً وفود العالم الأخرى في الإصرار على الحرية الجنسية للمرأة (والفتاة ضمناً) قوبل وسيقابل دائماً بتطرف محافظ مقابل من وفود الجنوب عموماً بحجة أن هذا المفهوم لحرية المرأة وحقوقها إنما هو مفهوم غربي أحادي الجانب يحاول أن يفرض ذاته على العالم أجمع<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: إشكالات الممارسة

لقد حاولت خطة العمل التي أصدرها مؤتمر بيجينغ الإحاطة بكافة العوامل والمعوقات التي تحول دون تحرير المرأة واعتمادها شريكة كاملة ومساوية للرجل في نشاطه اليومي واقتصاده العام ودوره السياسي وحتى حقوقه الشخصية. وكانت خطة العمل هذه واعية لجميع هذه الظروف والعوامل والمعوقات، ولم تقصّر في المطالبة بإزالتها إذا أمكن أو بمعالجتها على الأقل. ويأتي في مقدمة هذه العوامل الفقر والامية وتقصير الأنظمة والطبقة الدولية الجائرة بين الشمال الغني والجنوب الفقير.

إلا أن هذه المحاولات الدولية الواعية لأبعاد المشكلة والمطالبة بمعالجتها تصطدم بواقع الحال على الصعيدين الوطني والدولي في آن.

(١) يمكن، من أجل المزيد من التفاصيل، مراجعة:

المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٠٤ شباط ١٩٩٦ ص ٩٢ - ١٢١.

١ - فإذا تناولنا مسألة أمية المرأة مثلاً نواجه بالحقائق الرقمية التالية:

- إن معظم الدول النامية (دول الجنوب عموماً) تنفق بين ١٠ إلى ١٥ بليون دولار سنوياً على التسلح الذي يشكل ضعفي أو ثلاثة أضعاف ما تنفقه على التعليم والصحة معاً<sup>(١)</sup>.

- إن نسبة البنات اللواتي يتلقين تعليماً ابتدائياً تشكل ٦٥٪ من مجموعهن في العالم في حين أن نسبة الصبيان لن تقل في هذه المرحلة من التعليم عن ٧٨٪ إلا أن هذه النسبة من البنات تهبط في المرحلة التكميلية إلى ٣٧٪ من مجموعهن<sup>(٢)</sup>.

- إن نسبة الأمية في العالم لا تقل عن مليار نسمة. ويتجاوز عدد النساء الأميات، في هذه المجموعة، الثلثين (٦٥٪ على الأقل)، وعلى هذا يصح أن تُطلق عبارة «تأنيث الأمية» التي تنتج عن «تأنيث الفقر» كما تقدم، وذلك على رغم بعض المساعي الدولية لتشجيع التعليم وتوسيع انتشاره<sup>(٣)</sup>.

٢ - وإذا انتقلنا من القطاع التربوي إلى قطاعات أخرى نرى الأرقام المحبطة ذاتها ونحسّ بضرورة التغيير والتبديل مع التأكد من صعوبة التنفيذ والتعجيل.

فعلى الصعيد الإنتاجي - الاقتصادي نرى أن ثلثي ساعات العمل في العالم تقوم بها النساء، وأن قسماً كبيراً من هذه الأعمال (العائدة للشؤون المنزلية وللأعمال المتعلقة بها من زراعية وخلافها) تؤمنها المرأة ولكنها لا تدخل في أي حساب رقمي في الإنتاج<sup>(٤)</sup>.

ولا تحصل المرأة، بشكل عام، على أكثر من ٣٠ إلى ٤٠٪ من الأجر الذي يتقاضاه الرجل مقابل العمل ذاته. وهي لا تكسب أكثر من ١٠٪ من الدخل في العالم ولا تملك أكثر من ١٪ من ثروات هذا العالم<sup>(٥)</sup>.

ولعل المشكلة الإدارية - الاقتصادية هنا تتمثل في أمرين اثنين:

(١) للتفاصيل انظر: 5 - 3 p cit of 1994 World survey, Summary

(٢) Investing in Women, N. Sadile, UN publ. 19, p6.

(٣) ومن هذه المساعي مثلاً ما تعهد به البنك الدولي من تقديم ٩٠٠ مليون دولار سنوياً على مدى السنوات الخمس المقبلة على أن يخصص المبلغ لتعليم الفتيات الصغيرات - راجع الصحف الصادرة في ١٦/٩/٩٥ نقلاً عن وكالة أ.ف.ب.

(٤) Investing in Women, Opcit, pp26 - 27.

(٥) Ibid, pp30 - 32.

أ - أن عدد النساء العاملات في العالم قد يرتفع إلى ٨٧٧ مليون امرأة في العام ٢٠٠٠، إلا أن حصتها من القوة العاملة الإجمالية لن تتغير. أي أنها ستبقى بحدود ٣٥٪، وبالتالي فإن حصتها من الدخل العالمي لن تتغير أرضاً.

ب - أن المرأة تعاني حالياً من محدودية مشاركتها في صنع القرار الاقتصادي فهي لا تشغل أكثر من ١٠ - ٣٠٪ من وظائف الإدارة. وبالتالي فإن فلسفة أو ثقافة المؤسسات الاقتصادية موجهة للرجل. ويمكن على هذا الأساس الاستغناء عن المرأة في إدارة هذه المؤسسات أو حتى المشاركة في تطويرها<sup>(١)</sup>. وهذا المأزق قابل للاستمرار.

٣ - ولا تقتصر هذه الأمور على دول الجنوب وحسب وإنما تتجاوزها أحياناً إلى دول الشمال على رغم التباين الكبير في دخل الفرد وتجهيز المجتمع ونسبة تقدمه. فتشير بعض الإحصاءات مثلاً<sup>(٢)</sup> إلى أنه مع نهاية الثمانينات كان هناك ٧٥٪ من الفقراء في الولايات المتحدة من النساء ولا سيما الزوجات الوحيدات والعاجزات والإفريقيات - الأمريكيات.

ويزيد عدد العائلات الفقيرة (في الولايات المتحدة) حوالي ١٠٠,٠٠٠ كل سنة. وهذا يعني، في ما يعنيه، أن الوضع الظالم للمرأة موجود أيضاً في دول الشمال وإن بدرجات أو نسب مختلفة. ويعني أيضاً أن المطالبة بالمساواة يجب أن تكون شاملة وملزمة للشمال والجنوب معاً.

٤ - أما فيما يعود إلى الحقوق السياسية للمرأة فإن الأرقام لن تقل تأثيراً سلبياً على وضع المرأة بشكل عام.

- ففي الإحصاءات التي وزعتها الأمم المتحدة على المشاركين في مؤتمر بيجينغ يتبين أن المرأة تمارس حقوقها السياسية في العالم بنسبة متدنية لا تزيد، في أفضل الحالات، عن ١٢٪.

- وأنه لا يوجد اليوم من بين ١٨٤ سفيراً لدى الأمم المتحدة إلا ست سفيرات.

- وأنه، في العام ١٩٩٣، كان هناك ستة بلدان فقط ترأس حكوماتها امرأة.

- وأن القرار السياسي الوطني والإقليمي والدولي لا يزال في يد الرجل، سواء كان هذا الرجل سياسياً أم صناعياً أم عسكرياً أم خلاف ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) Summary of 1994 World survey, OpCit, p3 - 5.

(٢) The Advancement of Women, U.N. Notes for Speakers, 1995, P23.

(٣) ورقة وزعتها الأمم المتحدة عن المرأة بمناسبة مؤتمر بيجينغ، ١٩٩٥ بالعربية والإنكليزية.

والواقع أن هذا الغبن اللاحق بالمرأة لا يتصل، في معظمه، بغياب النصوص القانونية التي تلحظ حقوقها، وإنما بالظروف السياسية - الاقتصادية العامة التي لا يزال الرجل يصّر، تقليدياً، على تصدّرها.

٥ - ويبدو أن مثل هذه المشاركة المتساوية بين الرجل والمرأة في ممارسة الحقوق السياسية يجب أن تُعتمد، بشكل شمولي وعادل، من قبل الأنظمة السياسية ذاتها، لا أن تترك إلى طبيعة التصرف أو الثقافة السياسية السائدة. ويلاحظ أحد الباحثين<sup>(١)</sup> أن التمثيل النسائي في المجالس التشريعية في بعض دول أوروبا الشرقية قد تدنّى كثيراً بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية فيها. ففي انتخابات ١٩٩٠ في رومانيا مثلاً كان التمثيل النسائي في البرلمان ٣٣٪ فهبط إلى ٣,٥٪ وفي الفدرالية التشيكية - السلافية هبط من ٢٩,٥٪ إلى ٦٪ وفي بلغاريا من ٢١٪ إلى ٨,٥٪ وفي هنغاريا من ٢٠,٩٪ إلى ٧٪.

ويستنتج البحث أن هذا التدني في التمثيل النسائي ليس عائداً إلى وضع المرأة وتخلفها السياسي المفاجيء وإنما إلى تغيير النظام السياسي الذي كان يفرض نسبة معقولة في التمثيل. وعندما تغيّر إلى رأسمالية غير منضبطة سعى الرجل إلى شبه احتكارية سياسية ضاغطة في إطار اللعبة الرأسمالية الضاغطة هي الأخرى<sup>(٢)</sup>.

٦ - وتبقى إشكالية الحوار بين الشمال والجنوب الأعمق أثراً في تطوير (أو تجميد وربما تقهقر) وضع المرأة في دول الجنوب.

وإشكالية هذا الحوار يمكن أن تتلخص بالآتي:

- إن دول الجنوب لا تستطيع، بالاستناد إلى ناتجها القومي وحده وإلى موازاناتها الحكومية وحدها، أن تتعهد سياسة إنمائية متكاملة تحسّن أوضاع المرأة نظراً لمحدودية الناتج والموازنة معاً.

- إن النظام العالمي الاقتصادي الجديد، بقدر ما يدعو إلى الاقتصاد المفتوح ورفع السياسات الحمائية للدول والإفساح في المجال للشركات العابرة للجنسية،.. يدفع دول العالم الثالث إلى المزيد من الإنفاق ويقلل من حماية الإنتاج الوطني ويسيء بالتالي إلى فرص التنمية التي لا يمكن أن يتولاها سوى الأنظمة والمؤسسات الحكومية.

- إن القطاع الخاص لهذه الدول في الجنوب من الهشاشة والضعف بحيث لا يمتلك

(١) International Affairs, ٧٧١, N°2, April 95, p343.

(٢) المرجع ذاته، ص ٣٤٣ - ٣٤٤.

القدرة التنافسية المطلوبة ولا يعود على صلابة الاقتصاد الوطني بأي مردود. وعلى هذا فإن فرص التنمية التي تهدف إلى تحسين وضع المرأة في دول الجنوب تبدو ضئيلة أو بعيدة المنال.

- ولذلك لا ترى الأمم المتحدة بدءاً من الحل الذي ما فتئت تنادي به منذ زمن: تفعيل الحوار المثمر بين الشمال والجنوب من أجل مساعدة الجنوب على النهوض ومساعدة الشمال على الاستقرار الدولي<sup>(١)</sup> إلا أن هذا الحل متعذر بل مستبعد في الوقت الراهن لأن المنظمة الدولية تعاني أزمة مالية حادة لا تسمح لها بتعهّد تنموي ولو جزئي، ولأن دول الشمال التي كانت تظهر بعض المبادرات باتجاه الجنوب لكي تبعد النفوذ السوفيياتي السابق والكتلة الاشتراكية عن بعض دوله، أصبحت الآن أكثر طمأنينة بعد زوال الاثنين معاً. وهي بالتالي لا تملك أي حافز يحملها على هذه المساعدة.

- وعلى هذا الأساس فإن الخطة الاستراتيجية الدولية التي تبنتها الجمعية العمومية لعقد التسعينات لم تحظ بأي نصيب من الإنجاز<sup>(٢)</sup>.

ثم إن المؤتمرات الدولية التي عقدت خلال التسعينات من أجل التنمية وممارسة الحق فيها أسفرت لغاية الساعة عن تمنيات من جهة والتزامات أدبية (غير قانونية) من جهة أخرى.

- وإذا كانت قضية المرأة (والفتاة والطفلة ضمناً) مرتبطة في تطورها وحلولها وممارستها لحقوقها بالأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية لبلدها، من جهة، وبمستوى التعليم أو التدريب الذي تتلقاه من جهة أخرى، فإن أوضاع المرأة لا يمكن أن تتحسن إلا في سياق تنموي متكامل ينظر للمرأة كإنسان منتج وكطاقة خلاقة.

- وعلى هذا الأساس فإن حقوق المرأة لا يمكن أن تنفصل عن مسيرة البلد الإنمائية ومؤسساته الفاعلة وسياساته العامة. كما لا تنفصل قدرة هذا البلد على الإنفاق، في مشاريع المرأة، عن مدى مشاركتها الإيجابية اللاحقة في تثمير هذه المشاريع. ولا تنفصل مسألة تحرير الرجل عن تحرير المرأة وتطور أوضاعها<sup>(٣)</sup>.

٧ - وبإزاء كل هذه التحديات التي تواجه تحرير الرجل والمرأة معاً، فإن ما يتصل من

(١) وهذا ما يدفع القيمين على الأمم المتحدة إلى التركيز على «بناء السلام» وليس حفظه فقط.

(٢) انظر: U. N. Focus, U. N. Publication Feb 1991.

(٣) في التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن العام ١٩٩٦ يتحدث عن مدى تطبيق مفكرته للتنمية (ص ٦٥ وما بعدها).

هذه التحديات بمسائل التنمية المستمرة يبقى الهدف الحقيقي الأسمى الذي تستفيد منه المرأة والرجل معاً. ولتوفير ظروف هذه التنمية تبرز تكراراً مسألة حل النزاعات دولياً وعن طريق الوسائل السلمية الواقعية، وإقدام دول الشمال على التعاون والمساعدة. هذا إذا كانت الظروف الدولية مؤاتية والتعاون الدولي قائماً.

ولعل الاستراتيجية الدولية الأنسب في هذا المجال تلك التي تسعى إلى الربط الوثيق بين التنمية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان<sup>(١)</sup>. وإذا كان من المسلّم به أن حقوق المرأة تشكل جزءاً لا ينفصل عن حقوق الإنسان، فإن تحسين أوضاع المرأة وممارستها حرياتها جميعاً تصبح نتيجة ملازمة للتنمية كما تعتبر ركناً وثيقاً للديمقراطية.

---

(١) المصدر ذاته ص ٥.



## ثقافة النساء كأداة للتغيير

في هذا المقالة سوف أستعرض المشاركة القيمة للنساء العربيات خلال أزمنة الحرب والسلام، وكيف تعرضت هذه المشاركة إما للتجاهل أو للتهميش. وعلى الرغم من ذلك، كانت النساء العربيات قادرات على خلق ثقافة غنية تترجم ببطء ولكن بثبات إلى مكاسب سياسية هامة يمكن أن تُغير مصير النساء. وسوف أري أن النساء العربيات، مثل النساء على امتداد العالم، قد لعبن دائماً دوراً هاماً خلال أوقات الأزمات الوطنية لتتم إعادتهن في النهاية إلى مخدعهن النسائي حالما تنتهي الأزمة. ولهذا السبب، فقد ركز جهودهن على التفوق في الأدب والتعليم والثقافة بهدف ترجمة إنجازاتهن إلى قوة سياسية حقيقية متى سنحت الفرصة.

مع اقتراب الألف سنة هذه من نهايتها يقوم أغلب الناس في العالم بتوقف قصير لتقييم ما تم إنجازه خلال هذا القرن على الأقل. وتحاول كل ثقافة تسمية الأجدد بالذكر والتي يُتوقع أن تجتاز اختبار الزمن والانتقال معه إلى القرن التالي. وممارسة كهذه قد تكون مثبطة جداً لهمة العرب الذين حافظوا على بقائهم رغم العديد من الهيمنة الأجنبية على امتداد القرون الخمسة الأخيرة، والذين أعيدت صياغة هويتهم وحدودهم عدة مرات خلال هذا القرن. حيث يغمر الجماهير العربية اليوم إحساس بالإحباط أو حتى باليأس حين يتذكرون الآمال والطموحات التي حلموا وأسلافهم بها منذ

بثينة شعبان

قرن. ورغم حقيقة أن غالبية الدول العربية كانت ما تزال خلال النصف الأول من هذا القرن تصارع الهيمنة الأجنبية، فإن جيل اليوم يعتبر ذلك العصر عصر النهضة الثقافية والسياسية، وهذا بحد ذاته مؤشر خطير ومقلق على الوضع العربي الراهن.

### قضية المرأة خلال النصف الأول من القرن العشرين

لعبت النساء العربيات، في أغلب الدول العربية، دوراً هاماً في حركات التحرر الوطنية. وفي بعض الدول، وبخاصة سورية ولبنان والجزائر، كانت النساء لابعات بالغات الأهمية في مثل هذه الحركات. ومع ذلك، كانت النساء في سورية ولبنان مصمات على السعي لنيل حقوقهن في المساواة إلى جانب الإستقلال السياسي. وفي هذا المجال كان يؤيدهن وطنيون متنورون وصادقون، أمثال قاسم أمين، ورفاعة الطهطاوي، وعبد الرحمن الكواكبي، الذي كانوا بحق المدافعين العرب الأوائل عن حقوق مساواة المرأة. واعتبر أنه من الملائم ضرورة انطلاق القضيتين في وقت واحد ضمن البرنامج السياسي والإجتماعي والثقافي، فقد كانتا متلازمتين وقدمت كل منهما يد المساندة للأخرى. ولهذا، فقد ركز النقاش العام خلال النصف الأول من هذا القرن على أن مساواة النساء وحقوقهن الكاملة هي مقياس عافية الدولة. وهكذا، أصبحت قضية المرأة جزءاً أساسياً من البرنامج الوطني ومن صراع الرجال والنساء لترسيخ مستقبل أفضل للجميع.. وفي افتتاحية ترحب بظهور مجلة المرأة في مصر (١٩٢٠) كتب عبد البرقوقي «ظهرت حركة مساواة المرأة في العالم العربي في الوقت نفسه مع الحركة الوطنية. وكما كان مصطفى كامل يحاول تجميع القوة الدافعة للاستقلال والحرية كان قاسم أمين يطرح مسألة تحرير المرأة. ومنذ ذلك اليوم انطلقت الحركتان معاً وكل منهما تمنح الأخرى الحيوية والنشاط»<sup>(١)</sup>.

وقد عبّر عن هذا الجو بزيادة سريعة ملفتة للنظر في نشاطات ثقافية وتعليمية نسائية ما تزال فريدة من نوعها بعد قرن تقريباً. ففي عام ١٨٩٢ أنشأت المرأة السورية هند نوفل مجلتها «الفتاة» في مدينة الإسكندرية بمصر، فاتحة بهذا نصف قرن مزدهر من الصحافة النسائية العربية التي لعبت دوراً متميزاً في صراع الشعب العربي بوجهيه النسائي والوطني خلال النصف الأول من القرن العشرين. وقبل الحرب العالمية الأولى كان ثمة (٢٥) مجلة في العالم العربي، وكان يتم تحريرها ونشرها وتسويقها

(١) مجلة المرأة المصرية، العدد ١ (كانون الثاني ١٩٢٠)، صفحة (٣٠).

كلها من قبل النساء. وأذكر أسماء عدد قليل فحسب من هذه المجالات: مرآة الحسناء التي كانت تحررها وتملكها وتنشرها ميريام مزهر (مصر ١٨٩٦)، شجرة الدر لـ سعادى سعد الدين (الإسكندرية ١٩٠١)، المرأة لـ أنيسة عطا الله (مصر ١٩٠١) السيدات والبنات لـ روزا أنطون (الإسكندرية ١٩٠٣) العروس لـ ماري عجمي (دمشق ١٩٠٥)، الخدر لـ عفيفة صعب (لبنان ١٩٠٧)، الحسناء لـ جرجي نقولا باز (بيروت ١٩٠٩)، فتاة النيل لـ سارة المحيا (القاهرة ١٩١٣) وكثير غيرها. وبرغم أن غالبية هذه المجالات ظهرت في مصر فإن العديد من الصحفيات النساء كن سوريات ولبنانيات لأن مصر كانت آنذاك قبلة الكاتبات والمفكرات العربيات.

### دور المجالات النسائية

وعلى أي حال، لقد أثارت هذه المجالات قضايا لم تظهر في الصحافة النسائية الغربية حتى ستينيات هذا القرن، وهي قضايا قد لا تتمكن النساء العربيات كثيراً من إثارتها اليوم.

وإذا سمحنا بدرجة صغيرة من التفاوت بين مستوى هذه المجالات فإنه بإمكان الباحث المطلع أن يؤكد أن هذه المجالات النسائية كانت بشكل عام ذات مستوى أدبي ونسائي رفيعين، وقد طمحت في معظمها إلى تغطية جميع المواضيع التي تهتم المرأة بعمق وبحساسية، وتتراوح المواضيع التي ظهرت في هذه المجالات من تغطية واقع المرأة العربية الاجتماعي والسياسي والاقتصادي إلى محاولة استكشاف الوسائل لتغيير هذا الواقع نحو الأفضل ومنح المرأة حقها كمساوي لحق الرجل، كما ترددت مواضيع بانتظام تكشف عن واقع المرأة الأوروبية والأمريكية والصينية والأندونيسية، وتعرف بمشاهير النساء، وإلى أي مدى وصلت حركة المرأة في العالم ثقافياً وسياسياً. وتحاول هذه المجالات في معظمها أن تعطي المرأة العربية مثلاً يحتذى وتشجعها على خوض معركتها من أجل مستقبلها ومستقبل وطنها. كما ظهرت في هذه المجالات دراسات مقارنة عن وضع المرأة الشرقية والغربية.

والملفت للنظر أن هذه المقالات قد خلت من أي تعصب ضد المرأة الغربية أو لصالح المرأة الشرقية، وكانت في معظمها تؤكد على ضرورة الاستفادة من إيجابيات الحركة النسائية في الغرب دون التخلي عما ورثناه من قيم مشرقة في واقعنا العربي، كما أفردت معظم هذه المجالات باباً خاصاً للمرأة والإسلام، والمرأة والحجاب، والمرأة والطلاق، والمرأة وتعدد الزوجات، وجاء في معظم هذه الدراسات أن تعدد الزوجات

عملياً محرم إذا ما فهمنا النص القرآني فهماً صحيحاً، وأنه لا يوجد نص يملّي على النساء وضع الحجاب، أما الآية المتعلقة بنساء النبي ﷺ فقد وردت لنساء النبي حصراً ولتمييزهن عن غيرهن من النساء. أما بالنسبة للطلاق فقد طالبت معظم هذه المجالات بتطبيق الشريعة الإسلامية، وتنبيه المرأة أثناء كتابة عقد الزواج على أنه من حقها أن تحتفظ بالعصمة في يدها، وبذلك يكون من حقها طلب الطلاق متى رأت ذلك ضرورياً.

والجدير بالذكر أن هذه المجالات في مجملها لم تتجاهل أياً من المشاكل أو الأمراض الاجتماعية التي عانت منها المرأة في ذلك الوقت، بل على العكس من ذلك نشرت مقالات تقدم دراسات اجتماعية دقيقة عن وضع المرأة في الريف وفي المدينة، ووضع المرأة العاملة ووضع المرأة المتعلمة والمرأة الجاهلة، وقد أشارت هذه الدراسات في معظمها إلى مواقع الخطأ، ودعت إلى الإصلاح، ومحاولة تجنب إقصاء أو تعطيل جهود المرأة في بناء الأسرة والمجتمع والوطن. وفي هذا المجال كتب بعض المنتورين والمنتورات مقالات هامة عن الفروق بين المرأة والرجل دون تعصب أو خوف، ومما ورد في هذه المقالات أن الفروقات بين الجنسين إذا ما درست دراسة اجتماعية ونفسية صحيحة وسليمة كانت النتيجة لصالح المرأة.

فالمرأة تفوق الرجل حساسية وإدراكاً ورقة وتعاطفاً وهي في مجمل شخصيتها أسرع استيعاباً وأكثر التصاقاً بالأشياء من الرجل، وهي أساس الحياة ومصدر كل شيء قيم فيها. وإذا أخذنا مثلاً من الجنسين في أوقات الشدة أو المصاعب لرأينا المرأة أكثر جلدأ وتحملاً وتستطيع أن تحس بعفوية ما يعجز الرجل عن فهمه بضعف الوقت المتاح لها، ولكن هذه المقالات أكدت في معظمها أن الغاية منها ليست إثبات تفوق المرأة على الرجل وارتكاب نفس الخطيئة التي ارتكبتها الرجل وزرع الشقاق بين الجنسين ولكن هدفها البرهان على أن ما اعتاد البعض أن يسمّوه ضعفاً من المرأة هو قوة وهو ركيزة الحياة وأساس البنية الاجتماعية.

كما ظهرت مقالات ودراسات عن واقع المرأة العربية قديماً وحديثاً، وركزت على نبوغ الشاعرات والأديبات وعلى صلابة المجاهدات والثائرات، وعلى غيرة المرأة الوطنية واندفاعها للذود عن وطنها كلما تعرض الوطن لاعتداء أو مكروه، وتوصلت معظم هذه الدراسات إلى أن المرأة العربية ذات الماضي والحاضر والمستقبل المشرق، والتي تميزت بغيرتها وأداء واجبها كاملاً تجاه وطنها يحق لها أن تنادي بحقها المسلوب، وأن تناضل من أجل استعادته لها.

## دور المرأة شرقاً وغرباً

كما ربطت هذه الدراسات بين الحركة الوطنية التي انطلقت في معظم أرجاء الوطن العربي ضد الإستعمار والمستعمرين، وبين يقظة المرأة ونهوضها من أجل حقها ومستقبلها، وشاركها في هذه اليقظة جميع الوطنيين والمناضلين المخلصين. ولكن ما يلفت النظر أن النساء الوطنيات اللواتي انخرطن في الحركة المناهضة للإستعمار لم يغفلن التركيز على قضيتهن النسائية ضمن تلك الحركة العامة، ولم ينتظرن الخلاص السياسي لإثارة قضية اجتماعية سياسية كهذه كما فعلت كثير من النسوة بعدهن في الوطن العربي ودفعن الثمن غالياً، وتمّ التركيز على أن نيل المرأة لحقوقها لا ينفصل عن نيل الوطن لاستقلاله وكرامته، وعولجت قضية المرأة ضمن هذا المنظور كقضية وطنية ذات تأثير فعّال في النضال القائم ضد الإستعمار وذات أثر بعيد في بناء مستقبل أفضل ليس للمرأة فحسب، وإنما للمرأة والرجل والوطن.

ولم تغفل هذه المجالات تتبع أخبار النهضة النسائية في الوطن العربي والعالم فكتبت عن الجمعيات النسائية التي أخذت تظهر في جميع أنحاء الوطن العربي معلنة أن هدفها إعلاء صوت المرأة وإثبات قدراتها وإمكاناتها وإتاحة الفرصة لها لاستخدام موهبتها وطاقاتها في بناء الأسرة والمجتمع والوطن، كما تابعت هذه المجالات أخبار المؤتمرات النسائية في الوطن العربي وفي العالم، وتكلمت عن مشاركة النساء العربيات في مثل هذه المؤتمرات كما تحدثت عن مواضيع هذه المؤتمرات والآفاق المستقبلية التي تحاول نساء العالم رسمها. ففي مقال بعنوان «المرأة وحقوقها وواجباتها» استشهدت كاتبة المقال التي لم تذكر اسمها بما قالتها السيدة شبرسكي جنكسن للأستاذ كوب عن حق المرأة في السياسة والانتخابات حيث قالت «قد ظهر من الرجال عدم السير إلى جادة الحق والاستقامة في أمر الانتخابات فعلى النساء أن يبادرن إلى إصلاحهم بقولهن لهم بما أنكم لم تحسنوا في الانتخابات صنعاً فإليكم عنها ودعونا ننتخب لكم حكامكم فنرفع السياسة من حضيض الذل والفساد إلى أوج المجد والطهارة، لذلك يكون لمعشر النساء حق ثابت بالانتخاب يستنجد به للإفادة لا للافتخار»<sup>(١)</sup>.

أما عن المرأة في الشرق فقد ظهرت مقالات عدة في مجلات متنوعة من ضمنها مقالة تقارن بين وضع المرأة في الشرق والغرب وتعزي تقدم أوروبا إلى تقدم مكانة

(١) الفتاة، ١٨٩٣، ص ٢٨٢.

المرأة فيها وتخلف الشرق إلى تخلف وضع المرأة فيه ر  
الجملة فكل بلاد تهتم بالمدنية وتحاول الحضارة وحسن الام  
المرأة والرجل بما يمكن العقل والجسم المشاركة فيه فهي بلاد القول: «وعلى  
الغريب وجملتها الطبيعية»<sup>(١)</sup>. وفي مقال بعنوان «مصيبة المرأة» تعرضتُك فيها  
كريمة الشاعرة المشهورة السيدة وردة اليازجي إلى الوضع الصعب الذي كملها  
الشرقية نفسها به فهي إن تحدثت بمباحث السياسة والأحكام قالوا «إن ذلك  
شأنها» وإذا شغلت ذهنها بالآداب والمعارف قالوا إنها تزاحم الرجال، وإذا لبد  
تعرف إلا منزلها ولا تعاني إلا أسباب الحياة الواجبة قالوا: «إنها والحيوان سواء» على  
أن الرجل الذي ينكر على المرأة مشاركتها له ومحاولتها الاقتران به فيما يتناوله العقل  
ويستطيعه الفهم إنما ينكر الفائدة ويمانع الخير بل هو يمنع الخير عن نفسه ويرد  
الفائدة عن بيته»<sup>(٢)</sup>.

وتابعت الكاتبة نقاشها بأن كون المرأة كاتبة أو شاعرة لا يضير بزوجها وأولادها،  
بل على العكس سينعكس إدراكها هذا إيجابياً على عائلتها وأولادها وتستشهد على  
حكمها هذا بوضع الرجال الذين لم تعزفهم فنونهم عن بيوتهم وأولادهم ثم اختتمت  
بالقاء بعض مسؤولية جهل وتخلف المرأة على الرجل أيضاً وليس على المرأة فقط: «إن  
الرجل الذي يظن أن المرأة متى تعلمت زاحمته فهو عاجز، والذي يعتقد أن في علمه  
الكفاية فهو بخيل، والذي يتوهم أن في علم المرأة ضرراً لها فهو جاهل»<sup>(٣)</sup>. كما ظهرت  
مقالات عديدة تناقش قوانين الطلاق وتعدد الزوجات في المشرق العربي، وعلاقة هذه  
القوانين بالشرع الإسلامي، وتأثيرها على المرأة وعلى الحياة العائلية والاجتماعية، وقد  
أجمعت معظم المقالات على الآثار الاجتماعية السلبية لتعدد الزوجات ولإطلاق الحرية  
للزوج بطلب الطلاق متى شاء ولأسباب واهية أو أنانية. وفي إحدى المقالات التي ظهرت  
في أنيس الجليس ناقشت الكاتبة التي وقعت باسم «شجرة الدر» مسألتي الطلاق  
وتعدد الزوجات من زاوية حساسة وهامة جداً، ألا وهي ما تسببه هاتان المسألتان من  
افتقاد الأمن العاطفي لدى المرأة بسبب تهديد الرجل لها بالطلاق واحتفاظه بجميع  
الحقوق التي تمكنه من طرد زوجته دون أن يكون لها الحق في الدفاع عن نفسها، وتؤكد  
شجرة الدر أنه لا يمكن للمرأة أن تزود أبناءها بالأمن العاطفي طالما أنها هي تفتقده

(١) أنيس الجليس، الجزء الأول - السنة الأولى - ٣١ يناير ١٨٩٨ - ص ١٢.

(٢) المصدر السابق - ص ٨.

(٣) المصدر السابق - ص ٨٤.

نة مبدعة، أو حتى منتجة وهي تعيش تحت كابوس ويستحيل عليها أن ينتاج عن الطلاق فهو عدم وجود الأمن في فؤاد المرأة الخوف الدائم «أه» عليها كالقضاء المبرم الذي تكون منه على حذر إذ أنها لا تجد المسلمة لأن هذا الخوف على شخصية المرأة والذي قد يحولها إلى شخصية لها أملاً. أمر تتعامل مع الرجل تعاملها مع خصم أليم ولئيم بدلاً من رفيق رحيم: السلنا قد تضطر كثيراً لاستعمال الحيل والتدليس لترضي زوجها بأية صيغة تهابه وتخشى غدره كما تهاب الذي لا عهد ولا ميثاق له فهي معه كعدو وهو معها كالخصم المترصد يريد اغتيالها من كل سبيل»<sup>(٢)</sup>. وفي مقالات أخرى الكتاب ما نص عليه الشرع بما يتعلق بالطلاق وتعدد الزوجات، وقارنوا ذلك بتفسيرات المختلفة للنصوص الشرعية التي كانت في معظمها مخالفة للنص في جوهره وروحه ومجففة بحق المرأة وطالب جل كتاب وكاتبات هذه المقالات بقراءة النصوص الشرعية قراءة صحيحة واستصدار القوانين المنسجمة مع روح الشريعة الإسلامية والمنصفة بحق المرأة والتي تخدم بالنتيجة المرأة والرجل والمجتمع.

ولم يكن ثمة موضوع محرم على النقاش أو غير قابل للبحث على صفحات هذه المجالات. وظهرت مقالات جريئة تناقش وضعية المرأة في الإسلام، والمرأة والطلاق، والمرأة والحجاب، والانقسام بين الإسلام والقوانين التي سُنّت باسمه. ولم تكن أي من هذه المجالات تتجنب خوض المشاكل الاجتماعية أو وضعية المرأة في القرى السورية والمصرية. وقد نُشرت دراسات اجتماعية مفصلة عن وضع النساء في المناطق الريفية والمدنية، عن المرأة العاملة والمتعلمة والأمية. وفي حين كان رجال هذه المرحلة يركزون اهتمامهم على القضايا الأيديولوجية الكبيرة و«المذاهب» التي يهتم المرء بتذكرها مثل «الإشتركية» و«الشيوعية» و«الرأسمالية»، كانت النساء العربيات يُعنين إلى حد بعيد بواقعهن مع كل أشكاله الاجتماعية والسياسية المختلفة. وحتى عهد قريب كان النقاد العرب الرجال يرفضون كتابات النساء لكونها محلية عموماً، لكن «المحلية» بالنسبة للكاتبات العربيات النساء كانت تتضمن تقسيم فلسطين، ومقاومة وعد بلفور، وتشجيع الصناعات المحلية، وقضايا تتعلق بالذكورة والأنوثة.

(١) أنيس الجليس: الجزء السابع، السنة الأولى، الإسكندرية، ٣١ يوليو ١٨٩٨، ص ٢٠٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠٤.

وفيما يتعلق بالطموحات التاريخية والتعلل حول الوحدة بين الدول العربية فقد عبر الرجال والنساء عن منظورين مختلفين. فبينما عالج الرجال الاندماجات السياسية والاتحادات العربية الشاملة لم تُمنَّ النساء العربيات أنفسهن بمثل هذه الطموحات الكبيرة. وبدلاً من ذلك دعين إلى اتخاذ خطوات صغيرة لكنها هامة وعملية لوضع الأسس الصحيحة لتحقيق هذا الحلم. وأكدت النساء العربيات في منشوراتهن أهمية تبادل الكتب والصحف والمنتجات المحلية بين الدول العربية. ولفتن انتباه الأشخاص المسؤولين إلى أهمية بناء الطرق والخطوط الحديدية، وتشجيع النقل وزيادة الاستيراد والتصدير بين الدول العربية. ومجلات النساء العربيات مليئة بالشواهد الجمة لهذا التوجه. وأحمد الرجال هذا التوجه لعدم أهميته بالمقارنة مع الأهداف السياسية الجلية التي كانوا يدافعون عنها!

ومن سخرية الأقدار أنه ما إن أحرزت غالبية الدول العربية استقلالها في الخمسينيات والستينيات حتى أخذ هذا الفصل من الصحافة النسائية والوطنية المزهرة يغرب شيئاً فشيئاً. والتفسير الوحيد الذي قد يجده المرء هو أن غالبية الحكومات كانت حكومات عسكرية يرأسها الجنرالات حيث لا مكان تؤدي فيه النساء دوراً وما من طريقة لترجمة اهتمامتهن إلى السياق العام. وبعدما كانت النساء مشاركات نشطات طوال حروب الاستقلال أصبحن في فترة ما بعد الاستقلال مبعديات كلياً عن المسرح السياسي. وقد انعكست هذه الحقيقة الجديدة في الاختفاء التدريجي للمرأة عن النشاطات الشعبية مثل النشر والتسويق، ولجوئهن إلى كتابة الشعر والقصة في البيت.

### حضور المرأة الأدبي

على أي حال، كانت النساء العربيات طوال قرون مشاركات نشطات في إلقاء الشعر، وتقييمه ومن ثم في كتابة النثر والأدب القصصي. ويُعتبر حضورهن في جملة الأدب العربي بارزاً، مع أنه ما يزال على النقد الأدبي أن يعترف بهذه الحقيقة. ويعتقد الاختصاصيون في هذا المجال أن الكثير من الشعر الذي ألقته نساء عربيات إما لم يُسجّل، أو ضاع فيما بعد. وفي كتاب حول (الأدب النسائي في عصري ما قبل الإسلام والإسلام) يؤكد كاتبه، الدكتور محمد ب. معبدي، أن الكاتبات النساء الوارد ذكرهن في هذا الكتاب إنما يمثلن القليل جداً فحسب من النساء اللواتي ألقين الشعر وألفن النثر في عصري ما قبل الإسلام والإسلام. ويُعبّر عن الرأي القائل إن هذا قد حدث لسببين



رئيسين: عندما بدأ العرب أولاً في تدوين أدبهم ركزوا جهودهم على «شعر الرجال» وذلك بسبب قيمته الأدبية، ومنحوا قليلاً من الاهتمام للنثر النسائي لأنه «رقيق وضعيف»<sup>(١)</sup>. وعلاوة على ذلك، فقد ضاع حتى ذلك القليل الذي تمّ تدوينه من أدب المرأة خلال الغزوات الأجنبية التي شنّها التتار حيث «تُلف أغلب هذا الإرث الأدبي»<sup>(٢)</sup>.

ويصف د. سامي العاني وهلال ناجي، محررا كتاب آخر، شعر النساء<sup>(٣)</sup>، خسارة ضخمة في الشعر النسائي. ويشرحان أن هذا الكتاب الهام والذي يتضمن ٣٨ شاعرة، هو مجرد جزء من مخطوط يتألف من (٦٠٠) صفحة، حرره المرزباني، والذي أخفقا في إيجاده. وما عثرا عليه كان مجرد الصفحات التسع والخمسين الأخيرة من المجلد الثالث، المعنون باسم المجلد الثالث من الشعر النسائي. على أي حال، يمثل هذا الكتاب مجرد عشر المخطوط الأصلي الذي كُتب في القرن الحادي عشر، وأكد المحررون أنه «مفقود».

وخلال بحث المحررين المذكورين آنفاً عن شعر أبكر للنساء عثرا على مراجع موثوقة لأربعة أعمال شعرية للنساء؛ لكن واحداً منها فقط أمكن تتبع أثره اليوم. والعمل الأول هو العشيقات، الذي أعده الشاعر الشيعي المفجي في النصف الأول من القرن العاشر الهجري<sup>(٤)</sup>. والثاني هو شعر الجواري الذي أعده أبو الفرج الأصفهاني، في القرن العاشر الهجري أيضاً<sup>(٥)</sup>. أما العمل الثالث والأكثر أهمية فهو شعر النساء. ولا بد أن ذلك قد ظهر في وقت مبكر جداً من القرن الرابع عشر الهجري لأن مُعده توفي في عام ١٣٢٠<sup>(٦)</sup>، وتتفق جميع المصادر على أن هذا العمل يتضمن ٥ - ٧ مجلدات. ويؤكد باحث محترم في الأدب العربي، وهو القفطي، في مقدمته أنه رأى المجلد السادس من العمل وأن هذا لم يكن المجلد الأخير، ولكن العمل بكامله مفقود اليوم<sup>(٧)</sup>. وكتاب الشعر النسائي الوحيد الذي يبدو أنه باقٍ هو رحلة الرفقة في شعر النساء الذي أعده السيوفي. ويضيف المُعدون أن ثمة كتباً أخرى بقلم النساء وعنهن لم يذكرها لأنها

(١) أدب النساء في الجاهلية والإسلام، مكتبة الآداب، مصر، ١٩٨٢، ص ١٩٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩٣.

(٣) أشعار النساء، جمعها (أبي عبيد الله محمد بن عمر المرزباني ٩٩٤)، إعداد د. سامي العاني وهلال ناجي (دار الرسالة للنشر، بغداد، ١٩٧٦).

(٤) أشعار الجواري، إعداد الشاعر الشيعي المفجي المتوفى عام ٩٣٩.

(٥) الإمام الشعراء، إعداد أبي الفرج الأصفهاني المتوفى عام ٩٦٧.

(٦) الشعراء النساء، إعداد الحسن بن محمد بن جعفر بن طرة المتوفى عام ١٣٢٠.

(٧) السيوفي، نزهة الجلساء في أشعار النساء.

ليست ذات صلة مباشرة بموضوعهم. وتؤكد هذه النتائج حقيقة أن ما نعرفه اليوم عن أدب النساء العربيات يقتصر على جزء مما كان موجوداً فيما مضى، أو ربما ما يزال موجوداً في الأروقة المظلمة للمكتبات العربية. على أي حال، إن الجزء الذي وصلنا من شعر النساء، على صغره، يتحدى المنطق القائل بأن شعر النساء هو مجرد شعر رثاء وصرخات ألم من أمهات وشقيقات ثكالي. وبالإضافة إلى كون النساء كاتبات شعر ونثر، فقد شكلن سابقة بكونهن ناقدات أدبيات وصاحبات صالونات أدبية لتلك الغاية منذ أيام ما قبل الإسلام وبداية الإسلام؛ وهو عرف أصبح منذ ذلك الوقت جزءاً من ثقافة المرأة في مناطق عديدة من العالم.

### إهمال الإرث الأدبي النسائي

ومع ذلك ما يزال أغلب النقاد العرب يشعرون بأن دراسة أدب المرأة أمر اختياري ضمن محاولتهم تقييم الأدب العربي بشكل عام. فالرواية النسائية، على سبيل المثال، تعامل على أنها مجرد وصف لحياة المرأة. وفي جميع الحالات لا تُعتبر الروايات التي كتبتها نساء حتى الآن، جزءاً من روايات التيار الرئيسي في الأدب العربي. ويبدو هذا مذهلاً على ضوء اكتشافاتي الحديثة في كتاب سيصدر قريباً حول الروايات العربيات والتي تُظهر حقاً أن امرأة وليس رجلاً هي أول من كتب رواية بالعربية! وما يُدرس في المناهج المدرسية على امتداد العالم العربي هو أن أول رواية عربية كانت زينب، التي كتبها حسين هيكل عام ١٩١٤. لكن رواية زينب فواز *حُسن العواقب* قد نُشرت عام ١٨٩٩، سابقة رواية هيكل بخمس عشرة سنة. وروايتها الثانية، *الملك قوروش*، طُبعت أيضاً في مصر عام ١٩٠٥. وفي عام ١٩٠٦ نشرت عفيفة كرم أيضاً روايتها *بديعة وفؤاد*، ومع حلول عام ١٩١٤، تاريخ ظهور رواية هيكل، كان لدى عفيفة كرم على الأقل أربع روايات معروفة. وبالإضافة إلى كتابة أول رواية في الأدب العربي، نشرت زينب فواز (١٨٤٥ - ١٩١٤) عملاً هاماً جداً عنوانه: *الدر المنثور في طبقات ربات الخدور*<sup>(١)</sup>، تدعم فيه بالوثائق إنجازات ٤٥٩ امرأة من الشرق والغرب معاً. ويركز كتابها الثاني *الرسائل الزينية* (١٩٠٦) على حقوق النساء في التعليم والعمل. وكانت فواز أيضاً أول امرأة عربية تعتبر صراعها مرتبطاً ليس مع النساء العربيات فحسب وإنما مع نساء ما وراء حدود العالم العربي. وكانت حملتها تهدف إلى إخراج النساء من

(١) الطبعة الأولى طُبعت بشكل خاص في المطبعة الأميرية بمصر، ١٨٩٥.

بيوتهن للمشاركة في إدارة العالم وبنائه. ولهذا السبب تنبعت إلى الخطر عندما علمت بأن مؤتمر الإتحاد النسائي العالمي الذي عُقد في سانتياغو (تشيلي) عام ١٨٣٩ قد دعا العضوات لتحديد أنشطتهن ضمن الاهتمامات الأنثوية، أي البيت والأسرة. وأرسلت على الفور رسالة إلى المؤتمر اعترضت فيها بقوة على مثل هذه الدعوة، مؤكدة إيمانها بأن الحياة لكل من الرجال والنساء ستكون أفقر بكثير إذا ما تمّ تقييد النساء في منازلهن. وفي هذا السياق أرسلت نسخة من كتابها «الدر المنثور» إلى برتا أونوري بالمر، رئيسة قسم النساء في معرض شيكاغو ١٨٩٣، ودعت النساء في كل مكان إلى المقاومة الفعالة لكل أنواع الظلم الموجه لهن.

## النساء والمقاومة

وبصورة إجمالية، ما يزال الإرث الأدبي للنساء العربيات يعاني من الإهمال أو حتى سوء المعاملة. ومع ذلك، فقد لجأت النساء العربيات طوال قرون وحتى الآن إلى الكتابة كوسيلة للمشاركة في الحياة العامة باعتبار أن أي شكل من أشكال المشاركة خلال الزمن العادي يبدو بعيد الاحتمال. وخلال زمن الأزمات كانت النساء العربيات، مثل كل النساء على امتداد العالم، يُدعین للدفاع عن بلادهن ولعب دورهن كمواطنات حقيقيات. وقد لعبت النساء في الواقع دوراً أساسياً خلال الأزمة الوطنية. وأخبرتني نساء من قبيلة الطوارق في الصحراء الجزائرية الجنوبية بأن الفرنسيين حين وصلوا إلى الصحراء الجزائرية عام ١٩٠٥ وشنوا هجوماً ضد قبيلة الطوارق أخذت النساء في خيامهن بقرع الطبول رافضات السماح للرجال بدخول الخيمة والتهرب من أداء واجبهم المقدس في الدفاع عن ترابهم. وما من امرأة تقبل البقاء مع زوج جبان يرفض الدفاع عن بلاده. وفي الحقيقة، لدى سماعي لروايات النساء عن أزمته الحرب في الجزائر وسورية ولبنان وفلسطين توصلت إلى قناعة بأن النساء هن اللواتي خلقن صورة «الرجال الشجعان». وربما كان الرجال يشعرون بأنهم ملزمون أخلاقياً بمحاولة الحفاظ على هذه الصورة لأن النساء خلال أوقات الأزمات يُبدین جلدأً وشجاعة أكثر من الرجال.

وفي الجزائر أيضاً، وخلال حرب الاستقلال عن الفرنسيين كانت النساء الجزائريات يحملن السلاح عبر البلاد تحت غطاءهن الكامل للجسد والوجه طوال سنين قبل أن يشك الفرنسيون حتى بأن النساء قادرات على القيام بمثل هذه الأمور. وكانت النساء يعبرن نقاط التفتيش ومعهن دمية بيد طفلهن. وقد تحشى الدمية بوثائق وأخبار بالغة الأهمية لتنسيق عمل الثوار في الجبال مع عمل رفاقهم في المدن. وكان الرجل الذي يتظاهر

بالمرض يُنقل إلى مستشفى حيث تقوم النساء بصنع شعره، ويُعطى ثياباً نسائية ويخرج من الباب الآخر متنكراً بزّي امرأة مرتدية حجاباً كاملاً ويصعد إلى الجبال. وأخبرتني نساء جزائريات بأنهن ابتكرن كل أنواع التكتيكات والخطط التي لا يمكن مطلقاً أن تخطر ببال الرجال والتي كانت بالغة الحيوية من أجل نجاح الثورة. ومع ذلك، فما أن أُحرز الاستقلال حتى دُفعت النساء ليرجعن إلى دَوْرهن المنزلي، وظل وضعهن بمفهومه القانوني والاجتماعي والسياسي إلى حد كبير كما كان قبل الثورة.

ولعبت النساء السوريات دوراً على نفس الدرجة من الأهمية خلال العشرينيات والثلاثينيات عندما انفجرت ثورات شعبية ضد الانتداب الفرنسي. كما أُرخت لذلك المناضلة السورية ثريا الحافظ في كتابيها المعروفين «الحافظيات» و«حدث ذات يوم»<sup>(١)</sup>. وكانت النساء في زمن أكثر حداثة هن اللواتي جعلن الحياة ممكنة خلال الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وكن هن اللواتي ابتكرن طرقاً لا يمكن تخيلها لمعالجة نقص الماء والطعام والوقود. وكانت الإنتفاضة الفلسطينية تعبيراً عن النضال السياسي للنساء. فقد رمت النساء الحجارة وواجهن قوى الاحتلال، ورُجّ بهن في السجن. وتغلبن على مشكلة فقد الأطفال والأزواج إلى جانب تدبر أمر التوفير والبراعة في تكتيكات البقاء على قيد الحياة لهن ولأسرهن معاً. وتعرض سحر خليفة في روايتها (الصَبَّار) النساء على أنهن اللواتي يرمين الحجارة على الجنود الإسرائيليين. وقد نفذت النساء رؤياها في شوارع البلدات والقرى الفلسطينية. ومع ذلك، حين تحدثت مع ليانة بدر، الكاتبة الفلسطينية عام ١٩٨٨ عن دور النساء الفلسطينيات وعمّا إذا كان هذا الدور سوف يترجم إلى قوة سياسية حالما ينشأ الوجود الفلسطيني، بدت واثقة من أن ذلك هو ما سيحدث. وقالت، لا يمكننا التركيز على قضايا النساء الآن، لأنه لا وطن لدينا ولا يمكننا البناء على الرمل، وعلينا إحراز هويتنا أولاً. ولكن حين ذكرتها بالتجربة الجزائرية قالت: كلا، لقد تعلمنا من تلك ولن نكررها. ويُظهر واقع الأمر في المناطق التي تحكمها السلطة الفلسطينية أن تجربة النساء الجزائريات تتكرر وأن النساء الفلسطينيات قد أُعدن إلى بيوتهن بينما راح الرجال يحلون مسألة تقسيم السلطة فيما بينهم.

### العمل الثقافي سبيل المرأة إلى التغيير

على ضوء حرمان النساء العربيات من أي دور حقيقي يلعبه، فقد أصبحت الكتابة

(١) مطبعة الثبات، دمشق، الستينيات.

رسالة بالنسبة لغالبية النساء العربيات، رسالة أدبية واجتماعية وسياسية. وقد واجهن بشجاعة صعوبات مالية واجتماعية وسياسية كي يكتبن وينشرن. ولأن النساء لا رأين لهن على مستوى صنع القرار فقد لجأن إلى المحاضرة باعتبارها الوسيلة الوحيدة المتاحة لهن للتأثير في الأحداث الاجتماعية والسياسية. وأصبحت المحاضرة الأدبية وسيلتهن الوحيدة للحصول على سلطة في بنية تحتية لم تخولهن أي سلطة على الإطلاق. والمشكلة الباقية هي أن قيمة هذا الإرث الأدبي تعتمد على من يلحظه ويرغب في تسجيل الملاحظة. والمسألة الأخرى التي تبرز الآن هي ما مدى الدور الذي تلعبه الثقافة في إحداث تغيير سياسي حقيقي؟

إن إحدى نتائج أزمة الخليج ذات الصلة الوثيقة بموضوعنا هنا هي دور اللغة. فبينما كانت القنابل تسقط والمدن تحترق، ظلت اللغة تتكشف عن سلاح هام وفعال خلال الحرب. وهذه الحرب هي التي حثتني على التفكير بعمق أكبر في استخدام النساء للمحاضرة كأداة اجتماعية وسياسية وفي الدور المحتمل الذي يمكن أن يلعبه المفكرون العرب في صياغة مستقبل الأمة العربية. ودور اللغة هو، بطبيعة الحال، قديم قدم اللغة نفسها. وفي إلياذة هوميروس، يقول الرفيق الجليل لزيوس، وهو ممتلىء غضباً: «وبخت السيدة التي تُمطر سهاماً بكلمات من السباب»<sup>(١)</sup>. والدرس الوحيد الذي قدمته لنا شهرزاد في ألف ليلة وليلة هو كيف يمكن استخدام اللغة لحماية النفس البشرية وإنقاذ الجسد من العنف المادي. إلى استخدام اللغة وإساءة استخدامها معاً والطرق المختلفة التي يمكن معها التلاعب ب (الكلمة) كسلاح سياسي هام. وفي الحقيقة، لقد قدمت تغطية وسائل الإعلام الأمريكية لأزمة الخليج سابقة خطيرة بحيث لم يعد من الأهمية بمكان ماذا تفعل ما دمت تعبر بشكل مناسب. والأمر كذلك إلى حد أصبح معه التعبير اللغوي منفصلاً تماماً عن الواقع الذي يفترض أن يصفه. وفي الحقيقة، لا بد أن الأمر قد تطلب عبقرية لغوية لوصف (إراقة الدماء) على أنه (عمل تمهيدي)، وإحراق آلاف السكان المدنيين الفارين من منطقة الحرب بسياراتهم على أنه (ضرر عَرَضِي)، ومنظر مدينة تنفجر على أنه مشهد مثير أو عالم دزني مضاعفاً عشر مرات.

لقد قامت المشاركة الكثيفة للنساء في المجالات التعليمية والثقافية بدور أداة للتغيير السياسي وتمخضت عن نتائج ملموسة في الوضع السياسي للنساء العربيات. ولأنهن أصبحن روائيات وصحافيات ومحاميات وفنانات فقد فرضت النساء العربيات أنفسهن

(١) الإلياذة، ص ٤٣١.

على اهتمام الأنظمة السياسية. ولم يلجأ إلى الحركات السياسية أو الأحزاب السياسية كي ينشطن على المسرح السياسي. وبدلاً من ذلك استخدمن التعليم والأدب والثقافة كوسيلة للتأكيد بأنه لا يمكن بعد الآن تجاهلن من قبل الآلة السياسية. ويعتبر ظهور المفسرات المسلمات، مثل نظيرة زين الدين التي ألّفت كتابين<sup>(١)</sup> يفسران جميع الآيات القرآنية التي تعالج قضايا النساء، بحد ذاته دلالة على أن الثقافة تحدث تغييراً حقيقياً. وقد انتقلت آراء زين الدين من جيل إلى جيل آخر ودخلت ضمن قالب التفسير الديني، وكذلك ضمن وعي العديد من الأجيال. وحتى الحركات الإسلامية مثل الأخوان المسلمين العالميين لم تعد قادرة على تجاهل الدور المتميز الذي تلعبه النساء في مجالات ثقافية وتعليمية مختلفة وبات عليها الاعتراف بهذا الدور من خلال مرسوم إسلامي (القاهرة ١٩٩٤)، أعلنت فيه أن النساء ليس لهن الحق في أن يقترعن ويُنتخبن فحسب، بل إن عليهن بالأحرى واجب القيام بذلك. وحول الجدل بأن ليس كل النساء يمكن أن يصبحن سياسيات بارعات أجايت الحركة، وكذلك ليس كل الرجال سياسيين صالحين. وقد اعتُبر إصدار هذا المرسوم ثورياً بحق وهو لم يكن ليحدث لولا الحضور القوي الذي حققته النساء في ميادين ثقافية مختلفة.

وقد كتبت النساء روايات أثارت عواصف، ونشرن مجلات لعبت دوراً هاماً جداً في حياة الناس التعليمية، وأصبحن محاميات وقاضيات ومهندسات معماريات وأستاذات جامعيات ومنتجات.. إلخ، معبرات في كل هذا عن فهم اجتماعي عميق لحركة مجتمعهن. وفي الحقيقة، إن الأنظمة السياسية في العديد من الدول العربية شعرت، نتيجة للحضور الثقافي المؤثر للنساء، بأنها مجبرة على تعيين نساء وزيرات وسفيرات، وعلى الترحيب بترشيح النساء للمجلس النيابي. وليس من قبيل المصادفة، في الواقع، أن أول وزيرات نساء في العالم العربي كن وزيرات للثقافة وأغلبهن كن كاتبات أو أستاذات جامعيات. وحتى الحضور القليل للنساء الآن في النظام السياسي لم يكن ليصبح ممكناً لولا الأداء المتميز للنساء في المجالات الأدبية والثقافية. وهكذا أحرزت النساء العربيات مكانة سياسية، صغيرة وغير مرضية كما هي الآن، عبر مشاركتهن المكثفة في الإنتاج الثقافي وعبر الأثر الذي أحدثته في وعي الأجيال العربية المتتالية. ولو اعتُبر أدب النساء جزءاً من تيار الأدب الرئيسي لكان إنجازهن أكثر تأثيراً. ولهذا السبب فإن دمج أدب النساء في تيار الأدب الرئيسي وتقديم كتاباتهن ضمن المناهج الدراسية لا بد أن ينجم عنه

(١) السفور والحجاب (بيروت ١٩٢٨)، الفتاة والشيوخ (بيروت ١٩٢٩).

نتائج سياسية. وفي هذه المرحلة حين يبدو أن الأمة العربية تحقق نحو الهاوية فإن ثقافة النساء يمكن أن تمسك بالأعنة وتحدث التغييرات المطلوبة ليس من أجل النساء فحسب ولكن من أجل النساء والرجال معاً. وهكذا تُظهر تجربة النساء العربيات في هذا القرن أن الثقافة يمكن أن تقوم بدور أداة للتغيير. والأمر عائد لنا الآن كي نأخذ ثقافة النساء على محمل الجد، فقد يكنَّ هنَّ المخولات فعلاً لتجاوز الواقع السياسي العربي إلى واقع واعد أكثر.

خلال السنوات العشر الأخيرة كانت النساء يركزن على التفوق الأدبي والعلمي؛ وقد أصبحن طبيبات ومهندسات ومهندسات معماريات وأستاذات جامعات وسيدات أعمال ناجحات. ومن الناحية السياسية كُنَّ مدركات لقصور هذه المرحلة في السياسة العربية، ولكن حين تبدأ الظروف بالتحسن فإنهن سوف يكن على استعداد للوثوب والحصول على المراكز التي تليق بهن. وحتى في دول حيث النساء لا يملكن حقوقاً سياسية أياً كانت، مثل المملكة العربية السعودية، والكويت، تقوم النساء بتوطيد سمعتهن ككاتبات وناقداً أدبيات وفنانات وأستاذات جامعات، مناديات بهذا الدعم الاجتماعي والمكانة الشعبية مما سوف يترجم إلى قوة سياسية عندما تحين اللحظة المناسبة. وفي الكويت مثلاً، حيث النساء لا يملكن حقوقاً سياسية، ولا حتى حق التصويت، يصبحن رئيسات جامعة ومديرات مؤسسات، وحتى النظام السياسي الذي يقصيهن يفتخر بوجود نساء بارزات لديه يرأسن مؤسسات ثقافية هامة. وخلال الغزو العراقي للكويت، كانت النساء الكويتيات اللواتي واجهن بشجاعة رعب الحرب وقمن بمظاهرة ضد الإحتلال. وكانت وسائل الإعلام الكويتية فخورة بتركيز الانتباه على هذا العمل للقراء المهتمين كدليل على أن النساء يمكن أن يلعبن دوراً كاملاً دون أن يشغلن منصباً سياسياً. وفي الحقيقة، لقد دافع النظام الكويتي عن نفسه ضد الهجوم الموجه إليه لعدم منح النساء حق التصويت بقوله إن النساء يمكن أن يكنَّ مساويات ويمكن أن يتمتعن بحقوقهن الكاملة دون الخوض في السياسة، باعتبار أن السياسة هي مجرد وجه واحد من أوجه الحياة الإنسانية. وفي كل ميدان آخر تعتبر النساء الكويتيات لاعبات ناشطات ومؤثرات.

### بين الثقافة والسياسة

ويبدو أن على النساء في جميع الدول العربية أن يكنَّ مفكرات وشخصيات ثقافية واجتماعية إذا كان عليهن دخول الميدان السياسي، بينما هذا الشرط غير المدرج لا ينطبق على الرجال. وفي الواقع، إن كل النساء السياسيات في العالم العربي تقريباً من

زهور وانيسي في الجزائر إلى نجاح العطار في سورية، إلى وزيرات نساء أخريات في العراق ومصر هن كاتبات أو مفكرات يتمتعن بخلفية تربوية. وفي الجزائر، مثلاً، شغل الرجال الذي اشتركوا في الثورة مناصب سياسية عالية، بينما لم تصبح أي من النساء اللواتي اشتركن في الثورة جزءاً من النظام السياسي فيما بعد. وكان على الوزيرة الوحيدة في الجزائر ما بعد الاستقلال أن تكون كاتبة وعُينت وزيرة للثقافة بعد عقدين من الاستقلال. ويبدو، لذلك، أن الطريق إلى القوة السياسية أمام النساء العربيات هي الثقافة، وعبر التعليم والأدب والامتياز الفكري يمكن أن تشق النساء العربيات أخيراً طريقهن إلى مراكز صنع القرار. وهكذا، إن الثقافة تعتبر شرطاً أساسياً لدخول النساء عالم السياسة. وعلى المرأة أن تكون ذات طبيعة فكرية كي تفرض نفسها على الطبقات السياسية.

إن العلاقة المتبادلة بين الثقافة والسياسة ليست مقتصرة على النساء أو على العالم العربي. إن الأدب والسياسة في العالم العربي صنوان. وأشهر الشهداء السياسيين في هذا القرن، الذين أعدمهم جمال باشا السفاح عام ١٩٠٦ كانوا رجال أدب. ومنذ ذلك التاريخ كان الكُتّاب دائماً رواداً في تأييد الإصلاح السياسي ووضع الخطوط الهادية إليه. وفي بريطانيا مثلاً، كانت حركة الإصلاح العمالي (الحركة الاشتراكية)، التي اعتُبرت أول حركة للطبقة العاملة في العالم (١٨٤٨)، بقيادة شعراء. واستخدمت الصحيفة اليومية "the northern star"، وغالبية الصحف الأخرى الكتابة كوسيلة لجعل الناس أكثر وعياً ولتحريضهم على اتخاذ إجراء ما. ومن خلال مثابرة النساء ومشاركتهن واسعة المجال في أغلب الميادين الثقافية يُبدن العديد من الأساطير التي دارت حول ضعفهن وعدم كفاءتهن للعب دور قيادي في الأمور الاجتماعية والسياسية لعصرهن. وحالما تسنح الفرصة المناسبة سوف تترجم النساء قوتهن التعليمية والثقافية لشغل مناصب رئيسية في مواقع صنع القرار. وفي تلك المرحلة يمكن لثقافة النساء أن تساعد ليس كأداة للتغيير فحسب وإنما يمكن أن تضع الأسس لتنفيذه أيضاً.

والفارق الرئيسي الآن بين ثقافة الرجال والنساء بقدر ما يهتم الجماهير العربية هو أن ثقافة النساء أثبتت أنها موثوقة أكثر. ولا مجال للنقاش في حقيقة أن ثقافة الرجال كانت ريائية ومزدوجة المعيار، وثمة تشعب متزايد بين ما يقال رسمياً وفي المناهج المدرسية وبين الممارسة والفعل. ولنضرب مثلاً واحداً فقط يستشهد به الشباب العرب غالباً في هذه الأيام؛ وهو موضوع الوحدة العربية. لقد حافظت غالبية الدول العربية منذ إحراز استقلالها على لغة طنانة تدعو إلى اندماج كامل بين الدول العربية، بينما كانت



السياسات الفعلية تسير باتجاه معاكس تماماً. وخلال نصف قرن لم يُبذل جهد حقيقي، مثلاً، لإقامة بنية تحتية اقتصادية تشجع التجارة وتبادل البضائع بين الدول العربية. وحتى الآن لا يوجد طريق أو شبكة خطوط حديدية تربط الدول العربية ولا خطوط نقل جوية سهلة المنال. وظلت التبادلات الثقافية بين الدول العربية فى أدنى حد لها بينما الكتب المدرسية تجعل الأطفال يُسمعون الدروس التي تثبت أن العرب إخوة وأن الدول العربية تنتمي إلى أمة واحدة لا بد أن تنبعث في كيان واحد عاجلاً أو آجلاً.

هذا التناقض بين القول والفعل، والذي لا تُعاني منه ثقافة النساء مطلقاً، أثبت أنه مربك لأجيال الشباب العرب الذين لا يعرفون الآن ما عليهم أن يصدقوا أو إلى أين ينتمون فعلاً. وقد حطمت حرب الخليج الثانية أي بقايا من الأمل في توحيد العرب. ومنذ ذلك الوقت دخل العالم العربي ضمن صدمة الانقسام والصراعات غير المعلنة. وكل دولة عربية تنطلق باتجاه مختلف ويبدو أن حلم إنجاز وحدة عربية بعيد بقدر ما كان عليه في أي وقت. وهذه الصورة الكئيبة، غير المبالغ بها، تحث العديد من المفكرين العرب للتفكير بما يمكن عمله الآن. والسؤال المطروح في أغلب الحلقات هو: ما هو المخرج؟ وماذا يستطيع العرب عمله ليكونوا مهئين تماماً لاستقبال الألف الثالثة؟ والجواب التجريبي الذي أعرضه في هذه المقالة هو اللجوء إلى ثقافة النساء وتنشيط هذه الثقافة وهو ما أعتقد أنه قد يقدم إجابات ليس من أجل النساء فحسب بل وللأمة العربية بكاملها. لقد كان الرجال دائماً يهرعون طلباً لمساعدة النساء خلال أوقات الأزمات، ويبدو لي أن هذه هي الأزمة الأكثر أهمية بينها جميعاً لأنها أزمة هوية ومستقبل. وثقافة النساء العربيات التي ظلت حتى الآن غير مكتشفة كلياً تقريباً يمكن أن تقدم علاجاً لأمة يبدو أنها تمرّ في مرحلة بالغة الصعوبة من تاريخها.

## محاولة إنصاف.. خجولة ومتأخرة

إن تغييراً يجري فعلاً الآن. وثمة تناقض ينبعث الآن بين الثقافة الرسمية التي اعتُبرت فيها النساء أضعف وأدنى شأنًا وأقل مقدرة وبين الثقافة الشعبية التي تعتمد على التراث الشفوي. وعلى سبيل المثال، مع أن الثقافة الرسمية لا تزال تؤكد أهمية إنجاب صبي، فإن الثقافة الشعبية تعترف الآن بحقيقة أن البنات أفضل من أجل شيخوخة آبائهن. وعلى المستوى الأدبي قوبل العديد من الشاعرات والروائيات بالترحيب خلال السنوات العشر الأخيرة لأنهن كاتبات اتسمن بالشجاعة والإدراك وملامسة تفاصيل المعاناة الإنسانية والظلال القاتمة المختلفة للحروب الأهلية أكثر من

الرجال. والكاتبان اللبنانيان هدى بركات، وإميلي نصر الله، والكاتبة السورية غادة السمان، والكاتبة الجزائرية أحلام مستغانمي، والمتقفة المغربية فاطمة المرنيسي، مجرد أسماء قليلة من الكثيرات اللواتي يمكنني تعدادهن هنا. وعلى المستوى السياسي تدور الهمسات في الأروقة السياسية حول ضرورة تعيين نساء أكثر في مناصب سياسية عالية لأنهن ينزعن لأن يكنّ أكثر انتباهاً لتفاصيل مؤسساتهن وقد أثبتن حتى الآن أنهن أقل فساداً من الرجال. وقد بدأ الرجال بصورة شخصية وفي كل ميدان يعترفون بقوة النساء؛ فهل يمكن لهذا أن يكون الشرارة الأولى للتغيير الذي ستحدثه ثقافة النساء مستقبلاً؟

## الثورة الجينية والمرأة

### مقدمة:

خصص كتاب الأكاديمية الأميركية للعلوم «البيولوجيا ومستقبل الإنسان»<sup>(١)</sup>؛ الصادر عام ١٩٦٨، فصلاً الأخير لعرض الخلاصات الأساسية حول علاقة تطور الإنسان بالعلم البيولوجي.

ربما تجدر اليوم العودة لقراءة هذا الفصل، بعد ثلاثين عاماً تميّزت بأحداث جليّ أبرزها: التقدم الثابت في الحركة النسوية وبلوغها مرحلة الجندر، الثورة الجنسية في الستينيات وخلاصاتها، وتسارع وقع التطور في العلوم البيولوجية خلال الشطر الأخير من القرن الحالي.

لقد كان القرن التاسع عشر قرناً للفيزياء الميكانيكية النيوتينية؛ واستغرق معظم القرن العشرين في النسبية والكمومية؛ أما القرن المقبل فلعله قرنٌ للبيولوجيا بامتياز.

أول ما يلفت في ذلك الفصل المشار إليه آنفاً، هو تلك اللهجة الكليانية (Totalitarian) التي ترين على كلماته. إضافة إلى استصغاره شأو المرأة إلى حدّ تجاهلها التام، مما يعطيه رتة ذكورية يصعب أن تخطئها الأذن. فيما يلي بعض المقتطفات المعبّرة:

«... على الرغم من امتلاك الإنسان القدرة على الانتقاء (Selection) لتركيبه الوراثي، فإنه لم يبدأ

(١) Group of American Scientists «Biology and the future of human beings». - the American Academy for sciences - 1968.

حتى الآن في استعمال هذه القدرة.... يمكن العلم البيولوجي البشر من اصطفاء أية صفة يتباين فيها الناس، (واحتمالاً) حتى الأداء الذهني أو القدرة الكلامية... أو تسجيل نتائج أفضل في اختبارات الذكاء. (لكن) الإنتقاء عملية قاسية. لكي تتمكن من التطور السريع يلزم أن نحصر التكاثر أساساً في من يملكون التراكيب الوراثية للصفات المرغوبة. لكن من يقرر هذه الصفات؟ لمن يوكل المجتمع مثل هذه القرارات؟

لقد حدثت تغييرات كثيرة في رؤية الإنسان لنفسه. كان لديه يوماً موقع متفرد في الكون، لكن ثورة كوبر نيكوس أحالته إلى مجرد قاطن لواحد من عدة كواكب. كان متفرداً بين الكائنات الحية، فحددت ثورة داروين مكانه بين ملايين الأنواع الأخرى... لكن هذه السلالة البشرية تغلّبت على قيود أصلها.

الإنسان بات يتحكّم بالطاقة الكامنة في نواة الذرة؛ وأضحى في مقدوره أن ينتقل بسرعة هائلة، وأن يُفلت من إسار الجاذبية. الإنسان لديه الآن القدرة على الاتصال مع أقرانه البشر بسرعة الضوء، وإمكانياته الذهنية تتوسع مع استخدام الكمبيوتر... لقد أمسى مُتمكناً من الإمساك بزمام تطوره بنفسه، ومن توجيه هذا التطور. إن الكائن البشري، إبن الطبيعة، قد تجاوزها. أخيراً أصبح إنساناً. ليته يتصرف، إذن، وفق القوة التي تعطيه إياها كل هذه القدرات»<sup>(١)</sup>.

تلك النصوص لا تعدم «رؤيوية» ما، تخالطها وتجعلها نوعاً من «سفر رؤيا» في منطق الانتقاء البيولوجي الإرادي. لكنها تقوم على الإفراط في التبشير. حين كُتبت تلك المقاطع لم يكن علم الوراثة والجينات قد حقق سوى خطوة أولى خارج إطار قدرته المحدودة، آنذاك، على تعيين الكروموزومين المحددين لنوع الجنس.

رغم ذلك تبالغ النصوص في مطالبتها بأن يكون لعلم البيولوجيا سلطات مُقرّرة في انتقاء خصائص البشر وفي تحديد الخيارات الانجابية لمجمل النوع البشري.

إذا ما كان للإنسان وتطوره أن يكونا موضع انتقاء إرادي، فالأرجح أن المرأة ستكون على رأس القائمة. إنها وحدها التي تقرر إمكانية تنفيذ أمور من نوع «حصر التكاثر» الذي تعنى به العبارات السابقة. هل هو تخمين أم مجرد افتراض نقاشي؟ إنه تجربة تاريخية وحتى راهنة وحادة.

كان في وسع النص البيولوجي الأنف الذكر، أن يبدو بريئاً لو لم تسبقه تجربة دامية

Ibidem.

(١)

في الانتقاء الإرادي للصفات والسّمات البشرية عبر السيطرة الجائرة على التكاثر وخصوصاً ضد النساء وهو ما تمثل بتجربة اليوجينيا (Ugenia).

في العام ١٩٣٣ أقرت الحكومة النازية «قانون الوقاية من إنجاب أطفال يحملون أمراضاً وراثية»؛ والذي صيغ ليشمل أولئك الذين يعانون أمراضاً مثل الشيزوفرنيا والهوس الدوري والكآبة الشديدة والتأخر المدرسي<sup>(١)</sup>.

في ظل هذا القانون فرضت الدولة النازية التعقيم الإجباري على ٣٥٠ ألف امرأة في ألمانيا وحدها، بين الأعوام ٣٤ - ١٩٣٩<sup>(٢)</sup>.

لاقى الأمر هوى في الولايات المتحدة حيث قامت ٢٤ ولاية بفرض قوانين الانتقاء الوراثي عبر التعقيم الإجباري، خصوصاً على النساء، واستمر الأمر حتى أوائل الأربعينات<sup>(٣)</sup>.

لكن أمر اليوجينيا لم يقتصر على ألمانيا النازية وأميركا فقد كشف النقاب مؤخراً عن استمرار فرض التعقيم الإجباري، وخصوصاً على النساء، في البلدان الاسكندنافية: رمز الديمقراطية والرفاه الاجتماعي والجنة المفترضة لحقوق المرأة.

استمر هذا الأمر نحو أربعة عقود (حتى أواسط السبعينات) وعقدت خلالها كُرُهاً، حوالي ستين ألف امرأة. الأسباب كانت محض عرقية: مجرد فرض الصفات المرغوبة للعرق النورماندي<sup>(٤)</sup>، لكن اليوجينيا ليست محض ذكرى من الماضي، بل إنها وصف واقع الحال في السياسة الانجابية المعتمدة حالياً من قبل الدولة في الصين الشعبية؛ ذلك البلد الذي يقطنه ما يزيد عن خمس الجنس البشري برمّته، تُعلن الحكومة أنها تمارس سياسة الانتقاء الإرادي للصفات الوراثية (اليوجينيا) وتفرضه على خمس سكان الأرض؛ وبموجب تشريع اسمه «قانون اليوجينيا» (١٩٩٣)<sup>(٥)</sup>.

وقد لاحظت د. فيرونيكا بيرسون، الأخصائية الاجتماعية في جامعة هونغ كونغ، أن

J.E. MEYER: The fate of the mentally ill in Germany during third Reich. in the psychological Medicine - March - 1998 london. (١)

V.PEARSON: Population Policy and Eugenics in china in: the British Journal of Psychiatry - July - 1995 london. (٢)

G.E.ALLEN: The Eugenics Age Revisited. in: Technology Review - sep 1996 Massachusett. (٣)

J.WALSH: Eugenics: Unnatural Selection TIME - sep. 1997 - Amesterdam. (٤)

Y-PENG: China's experience in population matters - in: Population and development Review - July - 1994 London. (٥)

هذا التشريع يطالب الأطباء بنصح المقدمين على الزواج أن ينهوا الحمل إذا ما اتضح أن الجنين يحمل مرضاً وراثياً ربما نجم عنه إعاقة أو مرض خطير.

لا يفوت القانون، كما لاحظت بيرسون، مصادرة حق المرأة في اتخاذ قرار الإجهاض بنفسها، وذلك عبر إشراك آخرين يسميهم القانون بـ«الوصاة» في هذا القرار<sup>(١)</sup>.

ماذا تقول هذه التجربة في اليوجينيا؟ يظهر هذا التفاعل بين مسار العلم البيولوجي وقضية المرأة، إلا أنه لا يتم إلا عبر «وسط» اجتماعي.

في الحالات الأربع (ألمانيا، أميركا، البلدان الاسكندنافية، الصين) قام العلم بدفع دعاوى امتلاكه للمعرفة والقدرة المطلقة. لكن توجيهه، في مجتمعات بسودها تسلط ذكوري، بهدف النيل من المرأة لم يتحقق إلا بواسطة أداة هي الدولة القوية.

إن التفاوت في طبيعة النظم السياسية، في حد ذاته، لم يفد قضية المرأة. والأرجح أن العلم لم يكن سوى عتلة أو ذريعة استخدمتها الدولة، في النماذج الأربع، لدعم خطابها السياسي رغم التباين النوعي في مضمون ذلك الخطاب. لذا، فإن الأقرب هو القول بأن حقوق وحرية المرأة إنما يقع جذرها في مجال الحقوق والحريات الفردية.

النقاش السابق يعرض السياق العام الذي حاولت هذه الدراسة من خلاله أن تستكشف مواضع التفاعل بين تطورات العلم وقضايا الحركة النسوية.

## I - المسوح الجينية وقضية المرأة

### ١ - مشروع الجينوم البشري

نشأ مشروع الجينوم البشري أساساً نتيجة مبادرات جذرية قام بها علماء البيولوجيا في أميركا خلال الثمانينات. أبرز المبادرات مؤتمر جامعة ألبوس (١٩٨٦) حيث وصف المشروع باعتباره «الكأس المقدسة» لعلم الوراثة والجينات<sup>(٢)</sup>. كذلك برزت حينها مبادرات هامة، وأقل قوة، أتت من علماء في اليابان والسوق الأوروبية المشتركة<sup>(٣)</sup>.

يعبر الأمر عن ضخامة وخطورة المشروع الذي عُرضت صياغة لأهدافه المُحدّدة

J. BANISTER: *China's changing population* - stanford university press - 1987 stanford. (١)

Daniel Kelvis & leory hood - *The code of codes* - Harvard University press - 1992. (٢)

World Health Organization - Site on the Internet - updated material 1997. (٣)

على الكونغرس الأميركي (١٩٩٠) بهدف الموافقة عليها والحصول على التمويل الذي يلامس حدود خمسة بلايين دولار.

المشروع الشامل هو جمع ضخم من جهود مُنَسَّقة هدفها فك شيفرة التركيب الوراثي للجنس البشري. يعني ذلك التعرف على كل سلاسل الدنا (DNA) والتي تقدر بنحو ثلاث ملايين «حلقة» وتشتمل على نحو ١٥٠ - ٣٠٠ ألف جين، هي الخارطة الوراثية للإنسان.

هذا التركيب كفيل بأن يملأ، كِتَابَةً، نحو مليون صفحة فولسكاب عادية الحجم.

يتضمن مشروع الجينوم البشري مرحلتين أساسيتين؛ إذ يمثل رسم الخارطة الجينية الكاملة مرحلته الأولى؛ ويتوقع الانتهاء منها بين الأعوام ٢٠٠٥م و٢٠١٥م.

المرحلة الثانية تتضمن فهم آليات العلم المُعَقَّدة لهذه البنية الجينية، في علاقاتها بعضها مع بعض، وكذا في استجاباتها في حالات الصحة والمرض، وكيفية تفاعلها مع البيئة الواسعة للإنسان.

هذا شق أشد طموحاً وتطرفاً، ولا يعرف أحد ما إذا كان إنجازهُ ممكنًا، في الأصل<sup>(١)</sup>.

المرحلة الأولى هي العمل الجليل الذي يتنبك العلماء لإنجازه الجهود الكثيفة المدعومة بالأموال الطائلة وبالدعم التقني الضخم من قِبَلِ أخصائيي المعلوماتية.

حتى الآن أمكن التعرف إلى نحو واحد في المائة من الخارطة التفصيلية للجينوم البشري. هو قدر ليس بالهين، ففي الثمانينات كانت هذه المعرفة صفرًا. وحتى اللحظة فإن العدد الفعلي للجينات البشرية هو رقم غير معروف تمامًا.

الأهم من ذلك أن الأكلاف الباهظة تُؤشِّر على مسألة أضحى من الصعب تجاهلها: إن استمرار المشروع رهن باستمرار ضخ الأموال من «الجهات الممولة». وبين الممولين شركات التأمين والخدمات الصحية وشركات الأدوية: تلك مؤسسات وتوظيفات تتعاطى مع معطيات الربح الاقتصادي وقوى السوق. إضافة إلى التمويل الحكومي طبعاً.

إذن، فالمشروع العلمي المذهل يأخذ الاقتصاد في الاعتبار أيضاً، إذ ليس ممكناً إغفاله. إنه لأمر فائق الدقة والوزن في آن معاً. وإذا قُدِّر لمشروع الجينوم البشري أن يدخل عالم الطب والمجتمع، فسيدخله من باب تعميم إجراء الفحوص الجينية في مرحلة

Angust Clarke - «Screening for Genetic Susceptibility to disease» - British Medical Journal (١) September. 1995 London.

ما قبل الولادة (Genetic pre-Natal Testing) لكن الفحوص الجينية لمرحلة ما قبل الولادة لا تشتمل، حتى الآن، إلا على التعرف إلى الأمراض الوراثية والتعرّف إلى جنس الجنين. ولأن اعتبارات السوق هامة، فإن هذه الخدمة هي موضع إقبال واهتمام عاليين من قبل شركات التأمين والخدمات الطبية.

في لبنان، يمكن رؤية بداية الأمر في المشاريع والتوجهات الصحية التي تتناول أمراضاً مثل التلاسيميا.

إن الترجمة العملية لما تكوّنه الوقاية الجينية هو أن تؤدي اختبارات ما قبل الولادة إلى التّعرف على القابليات المرضية في الأجنة أو لدى الأمهات والآباء. يستتبع ذلك أن قرارات هامة تصبح قيد البحث، مثل الإجهاض أو منع أفراد بعينهم من الزواج أو من الإنجاب عقب الزواج. ماذا وكيف سيكون الأمر مع مَنْ لا يلتزمون النصح الجيني؟! كيف سيتم التعامل مع أطفالهم لاحقاً؟ كيف ستكون عليه النظرة الاجتماعية، أو ما قد يتأسس عليها من إملاءات أو تشريع تجاه مَنْ يحملون قابليات مرضية؟ مجرد عينات من الأسئلة التي لا تنتهي والتي تصل، ربما، إلى حدّ الدخول المباشر في معترك السياسة؛ خصوصاً إذا ما قيّض للفحوص الجينية أن تأخذ مداها وتصبح هي الأساس في نظام الرعاية الطبية في المجتمع.

هنا تصبح المرأة في قلب هذا النقاش، وكذلك علاقاتها مع جسدها وحملها واختياراتها. ولأن الحركة النسوية استطاعت أن تُحقق قدراً ظاهراً من القوة، يبيد الجميع (أطباء، صنّاع قرار، ساسة، شركات... الخ) إهتماماً فائقاً بمشروع الجينوم البشري.

لعل ذلك ما دفع البروفسور جيمس واطسون، الذي يقود المشروع، إلى اقتراح تخصيص ١٠٪ من مجمل الموازنة المرصودة للمشروع، وذلك للتعامل مع القضايا الاجتماعية والسياسية والأخلاقية التي يثيرها. البعض رأى في هذه الحصافة ضرباً من التخابث الذكي. ذلك أن معارضة نسوية قوية (إضافة إلى التشكيك العلمي والعملية) ربما أدت إلى إجهاد المشروع؛ أو إلى إعادة صياغة أهدافه وتوجهاته وبالتالي التأثير على مجمل المصالح المرتبطة به.

## ٢ - الخبرة النسوية إزاء الفحوصات الجينية

لا يُشكل التقدم الجاري في العلوم الجينية حالة لا سابق تاريخياً لها. الحركة النسوية لها ماضٍ يعتدّ به في التعامل مع معطيات العلوم، خصوصاً البيولوجية منها.



يُمكن القول إن تاريخ تلك الخبرة يكاد أن يتطابق مع مسار التحوّلات الأساسية في الحركة النسوية. التحوّلات المشار إليها تتمثل في انتقال قضية المرأة من حركة إزالة الفوارق (Addition Movement) إلى ولوجها المرحلة النسوية (Feminism). تلك المرحلة واكبت تاريخ بدء تطبيق الفحوص الجينية ونضال الحركة النسوية من أجل الحصول على الحق في الإجهاض<sup>(١)</sup>.

أما القفزة الحالية في الفحوص الجينية، لمرحلة ما قبل الولادة وغيرها؛ وإمكان تحولها إلى عصب في الخدمات الصحية، فإنها قفزة تترافق مع دخول الحركة النسوية إلى مرحلة الجندر.

لعل أوجز تعريف للجندر هو أنه توجّه فكري وثقافي موضوعه التدقيق الناقد للمعطيات الحضارية التي تعتمد التمييز بين الجنسين؛ إذ يسعى الجندر إلى التأثير على مواضع الفوارق بين الرجل والمرأة والتي لا تستند إلى الفارق «الطبيعي» بينهما. هذه الفوارق تأتي غالباً ممّا ترسخ في سياق العلاقة التاريخية بين الجنسين والتي سادها تسلّط ذكوري تجاه المرأة.

إذن، هو أمر يظهر في مناحي الحياة والحضارة؛ وقد يطال اللغة، أو السلوك، أو القيم، أو النظام الاقتصادي... الخ.

إنطلاقاً من التعريف أعلاه، يمكن الاستنتاج أن الجندر قوامه النقد القوي لفكرة إقامة خطوط من التمييز الاجتماعي اعتماداً على محض الفوارق الطبيعية، كتلك التي تملئها البيولوجيا مثلاً. فالجندر يُشابه حركة مناهضة التمييز العنصري ومناهضة دعاوى العداء للسامية... الخ أما المستجد الراهن في علاقة قضية المرأة بالعلوم الجينية، فيتجلى في ثلاثة عناصر متداخلة:

أ - دخول الحركة النسوية في مرحلة الجندر مع تسليحها بقدرات اجتماعية وسياسية تنبع من موقع المرأة في الاجتماع والحضارة عموماً.

ب - الاتساع الانفجاري في مدى شمولية الفحوص الجينية، والاختبارات الراهنة أو القريبة (مثل الجينوم) كفيلة بأن تكشف عن كافة أصناف وخطوط الوراثة.

ج - التقدم العلمي الراهن حقق نتائج مذهلة، لكنه جعل الجينات، في أذهان الناس،

Brenda Mc Givern - Site on the Internet - updated materiel, 1995.

(١)

وكأنها ضرب من السحر. تلك صورة خاطئة وخيالية تبدو فيها الجينات وكأنها قادرة على كل شيء.

الناشطة في الحركة النسوية، د.أبي ليبمان، تحذر من مغبة ما يترتب على الأمر الأخير، الذي تُسميه «وَرْتَنَّة» أو «جَيْنَنَّة». ليبمان تدعو إلى التعرف على الحقائق التقنية الفعلية لعلوم الجينات، بدل جعلها مشجياً سهلاً يُعَلَّق عليه تفسير شتى أصناف الاختلافات بين الأفراد والشعوب. ذلك أمر لا سند علمياً له إطلاقاً، وإنما يؤدي إلى الإقلال من شأن الأثر الراجح للعناصر الأساسية في الحضارة الإنسانية كمثّل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأثر العمران، والبنية السيكلوجية، ودور المؤسسات، وأثر التقانة<sup>(١)</sup>... الخ.

إذن، جلي أن الميل إلى «الوَرْتَنَّة» يُهدد بتشتيت جهد الحركة النسوية، إذ لا يعود لسعيها أي معنى طالما أن كل الأمور تحصر في الجينات. والإنسان لا يمكن اختزاله إلى مجرد جينات وبيولوجيا: هذا معطى أساسي في نظرة الجندر.

أما في السياق التاريخي، فلعله من المفيد الإشارة إلى أنه في العام ١٩٤٩ تم تعيين الكروموزوم الخاص في تحديد نوع الجنس (ذكراً أو أنثى) عن طريق تحليل صبغي. في عام ١٩٥٥، طُبقت هذه الطريقة على خلايا الجنين التي تؤخذ من السائل الرحمي الذي يحيط به (Amniotic Fluid)، عن طريق شفطها بواسطة إبرة خاصة. اشتهرت هذه الطريقة باسم «ثقب السلي» (Amnioicentesis)، وفي خلال سنوات قليلة شاع اختبار ثقب السلي وأضحى خدمة طبية أساسية ومستقلة قُدِّمَتْ روتينياً في المستشفيات البحثية الكبرى أولاً، ثم في معظم المستشفيات وقد أجرى عدد كبير من النساء؛ في كندا وأميركا وبريطانيا ودول غرب أوروبا اختبار ثقب السلي. يصعب الحصول على رقم دقيق لهذا العدد الوافر لا ريب؛ نظراً إلى أن اللجوء إلى الاختبار سار بمعدلات مطرّدة. يرجع ذلك إلى حصول تحوّل حاسم. فعند بداية تطبيق اختبار معرفة جنس الجنين لم تكن الحركة النسائية ناشطة ولم يكن الحصول على الإجهاض غير العلاجي (أي الانتقائي) أمراً سهلاً، حتى في القارة الأوروبية والولايات المتحدة. لكن الحركة النسوية ما عتمت أن نشطت واحتلت مركز الحدث، قوة تلك الحركة جاءت أساساً من المجتمع (بما فيه السياسة) وتمحورت حول أمور مثل: الحقوق الجنسية، الحق في الطلاق والانفصال، المساواة في الأجر والوظيفة والفرص الاجتماعية الخ. وقد جعلت الحركة

A. lipman etal - Site on the Internet - updated material, 1993.

(١)

النسوية، منذ أواسط الستينات، موضوع الإجهاض الانتقائي في صلب نقاشاتها. ثم تمكنت لاحقاً من إعطائه قوة التشريع، أي الحصول قانوناً على الحق في الإجهاض، بناءً لطلب المرأة، خلال المراحل المبكرة من الحمل.

بالطبع، تلك أمور جرت مع كثير من التفاوت. وخلال تلك الفترة عينها، كان اختبار ثقب السلي يُقدم معلومات أخرى أهمها الكشف عن بعض الأمراض المرتبطة بالتخلف العقلي مثل متلازمة داون (Trisomic 21)، وداء «هانكتكتون» (Hunting ton's Disease) وكانت النتيجة أن أعداداً متزايدة من النساء قمن بإجراء الفحص. تلك نتيجة يجدر إمعان النظر طويلاً فيها، فهي تحمل تناقضات قوية.

على أية حال، كانت الصورة أبعد ما تكون عن أي تبسيط. في مجتمعات مثل الهند والصين، لعبت القوى الاجتماعية والسياسات الحكومية دورها في جعل الحق في الإجهاض، يتحول إلى قمع ضد المرأة. غالباً ما دفعت الأسر النساء إلى «اختيار» الاجهاض عقب معرفة جنس الجنين، خصوصاً إذا ما كان الطفل المقبل أنثى. يظهر ذلك بجلاء في تجربة مقاطعة جنسو في الصين، على سبيل المثال؛ وفي بعض المقاطعات الهندية.

في الغرب، مالت الحركة النسائية إلى تأييد الحق في الإجهاض بناء على قيم ليبرالية ومفاهيم ديمقراطية. لقد صيغت، في مطالع السبعينات، شعارات مثل «الرعاية تهم» (Care Cares) كعنوان لتوجهات عامة سلمت بحقوق وحرية النساء في التصرف بأجسادهن وقراراتهن التكاثرية.

لعل الصورة الحالية لا يغيب عنها وجود ضروب من التحفظات والتفاوتات وبعض التعارضات داخل الحركة النسوية؛ وهو أمر مألوف في الحركات الاجتماعية ذات القاعدة الواسعة.

### ٣ - الجندر وآفاق الفحوص الجينية.

واكبت الثورة الجينية دخول الحركة النسوية مرحلة الجندر، لذا لا يبدو مستهجناً أن تستجلب الفحوص الجينية المتقدمة (مثل الجينوم) كواحد النقاشات الماضية وأن تضيف إليها أبعاداً شاسعة. هذا المزيج فائق الحساسية ومرشح لاحتمال الانفجار.

قبيل الولادة الاستنساخية للنجعة دوللي، صدر كتاب عن جامعة ماساشوستس عنوانه «النساء والفحوص في مرحلة ما قبل الولادة: مدخل إلى المواضيع». الكتاب يتضمن عرضاً لآراء مفكرات بارزات في الحركة النسوية في الغرب، حملت كلها نبرات

الاحتجاج والنقد القوي بل وحتى الإدانة<sup>(١)</sup>. هذا الكتاب، وهو الأول من نوعه في تاريخ الحركة النسوية، هو مجرد مؤشر ويعبر عن اتجاه متجانس على أية حال. لكن أول ما يبرز في الصورة العامة حيال تقدّم علوم الجينات، هو وجود درجة عالية من التشوش في المفاهيم واختلاط الأمور بين تطرف في التفاؤل حيال العلم وتشدد في التحفظ حيال وجود تنظيم قوي للتحكّم في أمور المرأة؛ خصوصاً وأن هذا التحكّم يستمد أساسه من العلم.

ثمة مثالان على هذا التشوش المعرفي. أولهما يبيّنه كتاب عنوانه «مفاهيم مغلوطة: التنظيم الاجتماعي للاختبار وللتقانة الانجابية الجديدة» (١٩٩٣). الكتاب صادر في كيبك - كندا، ويحمل توقعات لباحثات من الحركة النسوية في أميركا وكندا. عنوان الكتاب يعبر عن مقاصده، لكن يسوده أيضاً النقد والمحاجة ضد سلطة العلم في معظم نصوصه.

أما المؤشر الثاني فيبرز بوضوح لدى مطالعة النتائج التقييمية لورشة عمل نسائية دولية عقدتها جامعة ماسا شو ستس (١٩٩٦) لتقصّي آراء النساء حول مشروع الجينوم البشري. الخلاصة تركز على درجة التشوش في المفاهيم وفي أسس التقييم لدى المشاركات اللواتي تمّ اختيارهن من صفوف الناشطات في الحركة النسائية العالمية<sup>(٢)</sup>. إن جزءاً أساسياً من هذا التشوش مرده، إلى عدم وضوح صورة المعلومات التقنية حول المواضيع المتصلة بالجينات. لذا فإن التعرف إلى تفاصيل أمور ذلك العلم هو خطوة لا غنى عنها للتوصل إلى صياغة الاستنتاجات والمواقف حول علاقة تقدم علوم الجينات مع قضية المرأة. ذلك شرط بديهي.

يمكن الاستطراد للقول بأن هذا الأمر رافقه أيضاً تشوش مفهومي (أبستمولوجي)، ربما هو تعبير عن سمة عامة في العصر الحالي؛ أي عالم اختتام عصر الأيديولوجيات الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة.

لعله من المجدي القول إن الفلسفة مدعوة إلى تجديد أسس المفاهيم وإعادة صياغة الأسئلة الكبرى، في ضوء مستجدات العلم والحضارة. ربما تفيد المبادرة الفلسفية المرجوة في الفكر الإنساني العام، ومن ضمنه الحركة النسوية. وقد يجري بناء الفكر في سياقات معاكسة أو مغايرة، كأن يؤدي التفاعل اليومي مع القضايا التفصيلية إلى وضع «بنية نظرية» أو حتى بناء فلسفي. وهي أمور مرهونة بالمستقبل.

K. Rothenberg - Site on the Internet - updated material, 1997.

(١)

Massachusetts University - Site on the Internet - updated material, 1996.

(٢)

إضافة إلى التشوش، هنالك قلق يدفع إلى إعادة النظر في المفاهيم المتداولة داخل الحركة النسوية، والتساؤل عن مدى مواءمتها لمرحلة الجندر. ليس المقصود هو نقضها والذهاب إلى «الموقع الآخر»، إنما هو إعادة تحديد وتجديد تعريف هذه المفاهيم. المثال الأبرز هو النقاش حول الحق في الإجهاض، ذلك الذي اعتبر طويلاً قدس أقداس الحركة النسوية. تنهض المحاجة حول الحق في الإجهاض (الاختياري) على ملاحظة أن الميل إلى تعميم الفحوص الجينية المتقدمة سيؤدي إلى حدوث تمايزات بين الأفراد والفئات الاجتماعية بفعل قوى الدولة والشركات<sup>(١)</sup>. سيبدو الإجهاض عموماً، (وحتى الاختياري)، وكأنه إنفاذ لسلطة الأقوى.

تاريخياً، إمتلكت الحركة النسوية باعاً واسعاً في درء قوى الدولة، لكن ماذا عن الشركات التي تزداد عملاقة ونفوذاً في مرحلة العولمة؟ هذا ليس خيلاً ولا حتى تطلعاً صوب الاحتمالات المستقبلية. إنه الواقع اليوم، حيث تعمد الكثير من الشركات الكبرى إلى طلب الفحوص الجينية مع التأكيد الشكلي على عدم إلزاميتها بهدف معرفة «التكاليف» الاحتمالية للموظف والتي ستكون أعلى إذا وُجد الاستعداد (وليس حتى المرض الفعلي) للإصابة بأمراض مثل السكري أو الضغط؛ أو ربما مجرد «الميل» لتعاطي الكحول مثلاً (رغم ضعف السند العلمي في هذا الصدد).

إذن، هل ستستعمل حركة الجندر منطق الدفاع الثابت عن ممارسة الحق في الإجهاض حتى في أوضاع يصير فيها هذا الحق مفروضاً على النساء؟ بل إن ممارسة «الاختيار» تبدو وكأنها تؤيد هيمنة القوى الأكثر نفوذاً والخط من القيمة الإنسانية لفئات اجتماعية مثل المعوقين، الملونين، أصحاب الاستعدادات الوراثية للأمراض، وحتى النساء أنفسهن، كما في حال الاختيار المسبق لجنس المولود.

سياق إعادة صوغ المفاهيم يجعل من مسألة اشتراط الحصول على ما يسمى بـ«موافقة علمية» (Informed Consent)، مجرد ورقة توت لا تحجب ضخامة الضغوط الفعلية، وتؤدي إلى تسويغ احتواء الحركة الجندرية لتضحي جزءاً من تأييد الأمر الواقع. من يضمن عندها أن لا تنسحب الآليات عينها على موضوعة التجارب الجينية، والتي تهدد بتحويل أجساد النساء وأجنتهن إلى مسرح للتجارب.

إنه تحدّ، بل لعله التحدي الأكثر بروزاً في عصر الجندر.

S. Rose et al - Not in our genes - Pantheon Books - 1984 London.

(١)

## II - التقانة الانجابية الجديدة وقضية المرأة

### ١ - الخبرة النسوية مع التقانة الانجابية: نظرة عامة

لم تكن التقانة الانجابية على الأرجح، عادلة دوماً مع المرأة، أقله إلى الآن، ونادراً ما ساوت، في التعامل والحقوق، بين الجسد النسوي ونظيره الذكوري، كما سيتضح لاحقاً. منذ الخمسينات استطاع العلم التوصل إلى تجميد الحيوانات المنوية ثم إعادة استعمالها عند اللزوم؛ وبذا تم تمديد العمر التكاثري للرجل في شكل قوي<sup>(١)</sup>.

العام ١٩٥٣ شهد أول حالة حمل استعملت فيها حيوانات منوية مجمدة أعيد تسخينها واستخدامها للإلقاح. هذا الإنجاز العلمي حدث في الولايات المتحدة.

في العام ١٩٨٤ سارت الأمور في الاتجاه ذاته عندما تمكّن الأطباء في أستراليا من استيلاد أول طفل عبر تقانة إعادة تسخين جنين سبق تجميده (Frozen Embryo). هذه الطريقة تحفّها المخاطر إلى الآن وتصل نسبة نجاحها إلى ٢٥٪<sup>(٢)</sup>.

اللافت أن البويضات النسوية، تلك التي تعطي كل أنثى واحدة منها في كل حيض، لم تشكل مجالاً لأي إنجاز علمي؛ إلا عند العام ١٩٩٧. أما انعدام العدالة فيبدو واضحاً من حقيقة أن الذكر يعطي حيوانات منوية حتى بلوغه مرحلة متقدمة في العمر، عكس الأنثى التي تتوقف عن الحيض وإعطاء البويضات في خمسينياتها. إضافة إلى أن الرجل يضح الملايين من الحيوانات المنوية في كل قذف، في مقابل بويضة واحدة لكل امرأة في الشهر.

أما العمر الإنجابي (أو التكاثري) للمرأة فهو تلك السنوات التي تمتد بين سن البلوغ وظهور أول طمث، إلى انقطاع الدورة الشهرية في التحول الذي درجت اللغة، ذكورية الجذر، على الإشارة إليه باسم «سن اليأس». كأن المرأة هي مجرد واضعة بويضات، فإذا انتهت تلك الوظيفة البيولوجية لم يعد للمرأة من محل سوى... اليأس.

لكن بلوغ مرحلة توقف الحيض حتمّ دوماً على النساء أن يأخذن وجود نهاية لعمرهن الإنجابي في عين الاعتبار؛ وخصوصاً لدن اختيارهن للشريك وبناء العائلة.

لعل الأمور لم تكن دوماً شديدة السوء، ولو أنها دأبت على البقاء قيد التعقيد والتشابك اللذين يسمان حياة البشر.

J. Kluger - Stopping women's clock - TIME - September, 1997. Amsterdam. (١)

S. Begaly «Human cloning» «Newsweek» - March, 1997 london. (٢)

## ٢ - حبوب منع الحمل: تجربة ومنعطف

بين الخمسينات والثمانينات جرت تطورات هامة على صعيد الحركة النسوية، رافقتها نقلة نوعية في التقانة الإنجابية. والمهم أنه في مطلع الستينات سوّقت حبوب منع الحمل على نطاق واسع، وراجت عالمياً حتى أصبح اسم «الحبة» مرادفاً شائعاً لها.

حبوب منع الحمل وما شابهها (مثل الهرمونات المديدة المفعول واللولب) مكنت المرأة من فصل ممارستها لحقوقها الجنسية، عن الحمل. تلك مسألة جديرة بالنقاش.

مجمل النصوص والسلطات والأعراف قامت على ركيزتين: أولوية الرجل وإدماج الجنس بالزواج. لا عجب، إذن، أن تثير تلك الحبوب سجالات قوية، لكنها راجت دون أن تواجه معيقات تذكر، في الواقع.

ستينات القرن الحالي كانت فترة عاصفة في السياسة والاجتماع، وفي قضية المرأة بخاصة وهي التي استفادت إيجابياً من تلك المتغيّرات. تلك كانت حقبة الثورة الجنسية التي ما عاد أحد من علماء الاجتماع يشك في حدوثها، أقله في الغرب، والتي غيّرت في أسس العلاقة بين الجنسين. منذ ذلك الحين لم يعدّ الزواج محتماً ولا شكلاً وحيداً للعلاقة «التعاقدية» بين الرجل والمرأة.

في نفس الفترة انعطفت قضية المرأة صوب المرحلة النسوية (Feminism)؛ وهو ما ترك آثاراً في الاجتماع والفلسفة والفنون ومجمل الفكر، وقام نص النسوية على اعتبار المرأة نداءً مساوياً للرجل كينونةً ووجوداً.

هذه الانعطافة غيّرت العائلة من العائلة الممتدة، إلى العائلة - النواة (Nuclear Family). وترسخ اعتبار سن الزواج لدى المرأة كمؤشر على موقعها الاجتماعي، فهو يميل إلى الارتفاع مع تعزز مكانتها الفعلية في المجتمع.

لا بد من الإشارة إلى أن الستينات هي أيضاً مرحلة الدولة القوية ذات العطاءات والتقديمات الاجتماعية. في النموذج الاشتراكي كانت الدولة تركز على نظرية سياسية قوامها إعطاء الأولوية القصوى، نظرياً، للعدالة الاجتماعية والمساواة. أما في النموذج الرأسمالي، فإن دولة الستينات هي دولة الرفاه الاجتماعي وإزالة التمييز العنصري والحذب على الأقليات.

حتى في بلدان العالم الثالث، ظهرت الدولة القوية وإن خالطها تخلف واستبداد. ربما انطبق الوصف نفسه مع تفاوتات وازنة، على الدولة الناصرية، ونظام سي سي سيكو، وحكم سوكارنو ونهرو... الخ.

لعل الثورة الجنسية لم تضرب بقوة في بلدان العالم الثالث الذي شهد، حينها، تزايداً مُفرطاً في الإعمار الحضري ترافق مع موجات كثيفة من الهجرة من الأرياف إلى المدن. هي تغييرات أعطت قضية المرأة بعض الدفع وقد انتشر استعمال حبوب منع الحمل في العالم الثالث، لكن لدعم خيار تحديد النسل من قبل الدولة والعائلة.

في مراجعة لورشة عمل دولية أدارتها منظمة الصحة العالمية حول المرأة، لاحظ المنتدون أن الموجة الثانية من وسائل السيطرة على الإنجاب لم تلق رواجاً في البلدان المتخلفة. مثال ذلك عدم الإقبال على حبوب «صباح اليوم التالي»، أي حبوب الـ RU464. إذن، فضغوط الدولة والمجتمع هي التي كانت صاحبة الكلمة الفصل في العلاقة بين المرأة والتقانة الانجابية في بلدان العالم الثالث، ولم يكن الدافع الأساسي هو تملك النساء لقدرات أجسادهن أو لخياراتهن الإنسانية.

يجدر التنبه إلى أن التقانة الإنجابية التي لحظت دوماً ضرورة السيطرة على التكاثر لدى المرأة هي تقانة ذات وجهة ذكورية. فالنساء كُنَّ موضع تطبيق وسائل التقانة (حبوب، لوالب... الخ) وهنَّ اللواتي تحمّلن المخاطر الناجمة عنها كمثل سرطان الثدي، الإلتهابات الحوضية المزمنة، الجلطة الوريدية.. الخ. بينما ظل الرجال في مأمن مكين. تقارير منظمة الصحة العالمية تدعم القول بأن التقانة الإنجابية التي تستند إلى التحكم في قدرات الرجل لم تلق سوى رواج جزئي تماماً؛ كما في عدم شيوع قطع القناة الناقلة للمني (Vasectomy). واستنتاجاً، فإن العلم الإنجابي لم يطاول الجسد الذكوري إلا بمقدار زيادة قدراته؛ على شاكلة تجميد المني مثلاً. لكنه أمر قابل للتعديل.

### ٣ - التقانة الإنجابية الجديدة: تحرر أم تحدُّ؟

شهد العام ١٩٧٨ ولادة أول طفل أنبوب وحمل به عن طريق التلقيح الاصطناعي (In Vitro Fertilization). تلك تقانة إنجابية لم تن عن التقدم، فوصلت إلى إلقاح البويضة الواحدة عن طريق حيوان منوي واحد، والقدرة على تجميد الأجنة، وصولاً إلى تجميد بويضات الأنثى (Frozen Ova).

ومثل سابقة الوسائل، يقوم التلقيح الاصطناعي بالفصل بين الجنس والزواج والتكاثر؛ لكنه يمضي في ذلك الاتجاه خطوة أخرى وأبعد.

في التلقيح الاصطناعي لا تعود الممارسة الجنسية شرطاً لازماً للحمل الذي يتقلص أمره إلى لقاء خلايا جنسية (بويضة وحيوان منوي) في الأطباق المخبرية. هذا إشكال أولي قوامه التباس الحرية مع الإرباك الإنساني. الإشكال الثاني هو فصل إلقاح الأنثى



عن حملها. فالبويضة الملقحة إصطناعياً في الأنابيب يمكن أن يحملها أي رحم لأي أنثى قادرة على الحمل، وليس بالضرورة الأنثى التي أعطت البويضة.

نشأ وضع لم تعرفه الإنسانية قبلاً. في العام ١٩٨٦ دفعت إحدى الأسر مبلغاً من المال إلى ماري بيث وابتهد مقابل قيامها بـ«حمل» بويضة الزوجة التي لقحها الزوج. حملت ماري بيث الطفل M إلى أن وضعته. لكنها أرادت أن تكون «أمّاً» في التربية كما كانت «أمّاً» في الحمل، رغم أنها لم تكن «أمّاً» في التشكيل الجيني (الوراثي) للطفل. كانت ماري بيث بدون أطفال وأثارت قضيتها الرأي العام الذي جوبه بسؤال عن الأمومة. من هي الأم: التي تعطي بويضة إلى مختبر أم تلك التي تحمل الجنين في رحمها وتعطيه الحياة؟

في النهاية فشلت ماري بيث وابتهد في الاحتفاظ بالطفل؛ والعنصر المالي كان جزءاً من الجدل داخل المحاكم. أما في صفوف الحركة النسوية، فثمة مصطلحان نجما عن المسألة «الأمومة البديلة» (Serrogat Motherhood) و«النسوية الأمومية» (Maternal Feminison) وقد أثارت «الأمومة البديلة» قلقاً حول بروز سوق للأرحام النسوية، وبخاصة بين الأفقر من النساء. كأنه سوق نخاسة عصري من المُستنزّفات اجتماعياً، مما يجعل الأمر فائق الإستفزاز. ذاك صراع النسوة، هن أطرافه وموضعه في أن: لذا تصعب إقامة خطوط الفصل فيه.

هل ستُقدّم الشركات مستقبلاً على جعل استئجار الأرحام سوقاً خدماتية؟ ماذا لو قسنا الأمر على الأعضاء البديلة الآخذة في التحول تدريجياً إلى سوق فعلية، وأحياناً شديدة القسوة مع تزايد الميل إلى استعمال أعضاء الأطفال والأجنة؟

إن اتجاه «النسوية الأمومية» داخل الحركة النسوية يرى في الحمل والإنجاب جزءاً أصيلاً من مفهوم الأمومة. ولا يلقى اعتراضاً في حالات العقم أما ما عدا ذلك، فالأمر مَحَطّ خلاف مفهومي. فهل من موجبات الأمومة أن تحمل المرأة وتلد؟ هل الأمومة، في المقابل، هي مجرد إعطاء البويضات؟ هل هي الرعاية والتربية بعد الوضع؟ لعل المرأة التي تعطي بويضتها طوعاً لتلقح من ذكر تربطها معه علاقة إنسانية وطيدة، ثم إنها تقوم بتربية الطفل، تُعدُّ نموذجاً لمن لديها سند قوي لأمومتها - حتى لو لم تقم بالحمل والإنجاب - لكن للمخاوف مصادر شتى. فإمكانية الاستثمار الربحي، وكذلك الإكراه والضغوط، يُمكن أن تعكس مجرى الأمور. عندها ربما تستهدف المرأة التي قد تُكره على إعطاء بويضاتها لقاء مقابل ما؛ سواء أكان الأمر إذعاناً لضغوط وسلطات أو

انخرطاً في معطيات السوق. الأمر عيُّه تلوح أخيلته بقوة مع التقانة الأكثر حداثة وصولاً إلى تجميد البويضات.

وهكذا تترافق انعطافة الحركة النسوية نحو مرحلة الجندر، مع هذه الأجواء التي يبدو أنها تزداد تعقيداً مع التطور العلمي. في العام ١٩٨٤ ولد في أستراليا أول طفل جاء من جنين مجمد تمت إعادة «تسخينه» ثم زرعه في رحم أمه. إن تقانة الأجنة المجمدة تعطي المرأة نظرياً فرصة مساوية للرجل تجاه قرار الإنجاب، ويتيح لها مواصلة السعي نحو فصل الجنس عن الإنجاب والزواج، وإلغاء اللقاء الجسدي كشرط للحمل. لكن ذلك لن يمنع حصول إرباكات. أولها أن نجاح التقنية لم يتجاوز حتى الآن نسبة الـ ٢٥٪، مما يعطيها طابع التجريب على المرأة والجنين؛ وذلك موضع نقاش كما لا يخفى. وأهم من ذلك حصول نزاع بين الرجل والمرأة حول قرار إعادة تسخين الجنين وإطلاق عملية الحصول على طفل. والنزاع حدث فعلاً في قضية اشتهرت باسم «دايفس ضد دايفس»؛ وملخصها أن ماري سو دايفس تزوجت دايفس جونيور وقررا إلقاء بويضة وتجميد الجنين في انتظار تحسن الأحوال. لكنهما انفصلا.

لاحقاً أرادت ماري سو، وقد أضحى وحيدة، أن تُنجب عبر تسخين جنين «ها» المجمد وزرعه في رحمها. لكن زوجها السابق أبي، إذ رأى في الأمر تجاوزاً لحقوقه المساوية في نفس الجنين. الطريف أن دايفس جونيور ساق دعاوى «نسوية» في دفاعه عن حقوقه الذكورية، ومن ضمنها الحق في الإجهاض، وهو ما آل إليه الأمر على أية حال. القضية أشّرت على إمكانية تحوّل الأجنة المجمدة إلى سوق كبيرة والأهم أن تقانة الأجنة المجمدة والنزاع حول القرارات المتصلة بها، يثير بقوة مسألة هامة حول العلاقة بين الجنين وأمه في الهوية والوجود، وكذلك الحقوق المتبادلة لكل منهما وحدودها. لكنه نقاش متشعب لا يتسع المجال لسوقه في هذا المقام.

في العام ١٩٩٧ تمكّن العلماء في أحد مراكز التقانة الإنجابية في أتلانتا (أميركا) من تجميد بويضات نسوية ومن إعادة تسخينها، ثم تلقيحها وزرعها في الرحم. وجاءت الولادة الأولى بعد أشهر من استيلاء النعجة دوللي، وأدت إلى إنجاب توأمين. لكن نسبة نجاح هذه التقانة لا تزيد عن ٨,٦٪ فقط، أي أنها تكاد أن تكون تجريبياً كاملاً. وقد أقنع المركز المذكور، المرأة التي حملت من بويضة مجمدة، بأنها ستحصل على خدمات المركز الطبي مجاناً مقابل مشاركتها في التجربة. إنه مثل واضح على مدى وكيفية الضغوط التي ربما أضحى النساء أكثر تعرضاً لها، وتهدف إلى إجبارهن على إعطاء أجسادهن للتجربة، مما يوهن حجة «الموافقة العلمية» مُجدداً. إن السيناريو الأبوكالسي لتقانة البويضات

المجمدة يكاد يشف لكل مراقب عن سوق واسعة لبويضات النساء وإذا أضيف إليه عنصر استئجار الأرحام، قفز مشهد مروع للعبودية النسوية ترعاه الثقافة الحديثة.

هل ندفع في الكابوس قدما إلى القول بإمكانية استئصال وبيع مبيضات المراهقات مثلاً؟ أو حتى الجثث حديثة الوفاة؟ وماذا عن أثر الأموال في هذه الأسور؟ سيزداد الأمر سوءاً إذا انضافت إليها الأبعاد السلبية للانتقاء الجيني. ربما سنصل إلى أبعد من مجرد تسلط نازي: حمل مأجور وأبناء بحسب رغبة ومواصفات من لديه النفوذ والأموال؛ وتشكّل نخب مُصطفاة جينياً يحملنها من سيكّن قيد الإنحدار بفعل الأثر المتشابك للتطور السريع للعلم مقابل ضعف أو غياب الإرادة والمفاهيم الحضارية والإنسانية.

ذلك سيناريو احتمالي لتسلط يبتدىء بالهيمنة على مقدرات جسد المرأة ليسير قدماً صوب إحكام القبضة، وبواسطة العلم، على مسار الجنس البشري بأكمله.

#### ٤ - الاستنساخ كخيار إنجابي بشري

في شباط ١٩٩٧ تمكّن العالم البيولوجي الأسكتلندي د. أيان ويلموث، من استيلاء حيوان ثديي (نعجة) عن طريق غير مألوف بل لم يشهد له تاريخ التكاثر البيولوجي في الثدييات مثيلاً. كانت الوسيلة الموصوفة هي الاستنساخ (cloning) من خلايا جسمية (Somatic)، أي خلايا غير جنسية لا هي البويضة ولا المنى. الخلايا التي استُخدمت هي خلايا عادية لكائن قطع شوطاً من عمره، وبعد أن اختتمت كافة مراحل التطور الرحمي؛ لذا توصف هذه الخلايا بأنها «بالغة». دوللي جاءت نتيجة استنساخ خلايا جسمية بالغة، هي خلايا ضرع أمها<sup>(١)</sup>.

إن الصفات الأربع الرئيسية التي تُميّز الاستنساخ عن التلاقح الجنسي الكامل هي:

أ - استخدام خلايا الجسم لا خلايا الجنس.

ب - استعمال خلايا متطورة أُخذت من عضو كامل التشكل (الضرع في هذه الحالة)؛ ولم تُؤخذ خلايا في مرحلة جنينية.

ج - إن كائناً واحداً يكفي لإنجاب المخلوق القادم. حتى في التلقيح الاصطناعي الأنثوي، يلزم العملية خلايا تأتي من كائنين. أما في الاستنساخ فإن خلية واحدة، من كائن واحد، تكفي.

د - أحد الجنسين يفي لأداء غرض التكاثر ولا ضرورة مُحتمة لإسهام مشترك من

A collection of material about cloning from the Internet. March .1997.

(١)

الجنسين. صحيح أن ثمة بويضة استُخدمت لحضن الجنين المُستنسخ، لكن دورها اقتصر (تقريباً) على إعطاء الغذاء مما يفتح الباب واسعاً أمام إمكانية الاستغناء عن ذلك الحضن.

الاستنساخ فيه فصلٌ بين الجنس والتلاحق والحمل. بل وأكثر. إنه أقرب إلى الاستغناء عن الحاجة إلى الشريك الآخر كلياً، في عملية التلاحق. إنه التكاثر بغير الجنس ومفهومه وغاياته وأدواته وأطرافه بل وحتى خلاياه الأولى. وباختصار فالاستنساخ هو تكاثر لا جنسي. وربما كان فك الارتباط هذا مدخلاً إلى مزيد من الحرية الإنسانية. وهو يعدُّ بأن لا يكون للجنس وظيفة إنجاب الأطفال، وإنما تنكس وظيفته في ما يفكر فيه البشر ويحسون ويكتبون في متناقل آدابهم. يخلُصُ الجنس إلى كونه وصولاً إلى الآخر عبر صفات الإنسان المفكر، مثل المشاعر والرغبات والاستيهامات والأشواق ومساعي تحقيق الذات في العلاقة مع «الآخر»!

هل سيغدو الاستنساخ خلاصاً للجنس عبر خُلوصه من الغايات والمهمات الأخرى الناشئة عن قيود البيولوجيا؟ ذلك شأن لم يتضح كُنْهُه بعد، والأرجح أن اعتماد الاستنساخ كخيار إنجابي في السلالة، يحتاج إلى خيارات أعمق في أنماط عيش البشر وعلاقات الجنسين. كما أنه يطرح أسئلة عميقة حول مكونات الهوية الجنسية للإنسان، (Asexuel) في المعنى البيولوجي المحض؛ أي كما هو الحال في الجراثيم والفطريات وبعض أنواع الهلام والطحالب، في منطق القوانين المُستقرّة لبيولوجيا الأنواع الحية ومنذ مئات ملايين السنين. أما في ما هو أعلى من السلالات المذكورة آنفاً ولو بقليل، فلا يوجد تكاثر لا جنسي. ذلك يصح فقط في النبات كما في أنواع الحيوانات والإنسان. وقد يصح التساؤل، في الإطار البيولوجي، حول مدى الصلاحية البيولوجية، في المدى القريب والبعيد، لهذه الوسيلة التكاثرية التي لم يتم اختبارها تاريخياً. أما كتنقاة إنجابية، فيبدو الاستنساخ وكأنه «فصل الفراق والطلاق» في الرواية المزمّنة، ذات العنوان: «فك الارتباط بين الجنس والتكاثر».

ما لا يعدم الدلالة أن الفريق البيولوجي الذي استنسخ دوللي، إنما كان يعمل لدى شركة صغيرة نسبياً للأدوية (PPL). كانوا في صدد استيلاء نجاج يتيح لها تركيبها الجيني أن تدر حليباً فيه أدوية لبعض الأمراض كأنه عود على بدء هذه الدراسة، القول بأن ثمة فريقاً بيولوجياً خطط لمسعى التلاعب في التركيب الجيني لإحدى المخلوقات الثديية (التي ينتمي إليها البشر) توخياً لتوليد أنسال لها تركيب جيني تمّ انتقاؤه مسبقاً وإرادياً عبر مواصفات حددتها الشركات ومصالح المال.

ماذا عن الغد؟ إذا كانت شركة صغيرة للأدوية قد وصلت في أمر اليوجينيا والتقانة

الإيجابية إلى هذا الحد، فكيف إذا انفسح المجال أمام عمالقة الشركات، خصوصاً في زمن العولمة؟ وكيف إذا انفتح سوق مدهام كل الأرض؟

### خلاصات عامة: البيولوجيا والجندر

يمتثل جاري التطور في العلم البيولوجي، وخصوصاً مشروع الجينوم والمسوح الجينية والتقانات الإنجابية، قفزات في تكنولوجيا وثيقة الصلة بالمرأة، جسداً وكيوناً. غني عن التعريف أن التكنولوجيا هي إحلال لشأن ناجم عن عقل وإرادة الإنسان محل ما هو «طبيعي». لذا لا يصمد التذرع بهذا «الطبيعي» أثناء مناقشة شؤون تطور العلوم. إنها ليست المرة الأولى التي تتفاعل فيها قضية المرأة مع معطيات مستجدة في علم الوراثة والجينات. ربما الجديد هو ضخامة التطور بل القفزة النوعية الهائلة الحاصلة فيه، وحدوث متغيرات في السياسة والفلسفة، ودخول التطور العلمي (وربما الحضاري) مرحلة المعلوماتية، واتجاه القضية النسوية إلى مفهوم الجندر. تلك صورة متشابكة تثير الحذر والمخاوف، مثل الخوف من انبعاث البيوجينيا تحت مسميات جديدة، وتحويل أجساد النساء إلى سوق توظيف واستثمار.. إلخ. كما أنها تبعث على التفاؤل، إذ تعطي المرأة مزيداً من التحكم بجسدها وقدراتها وخياراتها الاجتماعية، كما في حفظ الأجنة وتجميد البويضات، على سبيل المثال. بعض التطورات ما زال جنينياً يصعب التنبؤ حول مساره، كما هو شأن الاستنساخ. لكن مسار العلم تحدده قوى متعددة في الدولة والاجتماع والاقتصاد والسياسية. ولقد حاولت هذه الدراسة أن تعطي بعض الشواهد على ما سبق من قول. في هذا الإطار تغدو الحركة النسوية بصدد إعادة تحديد وتعريف نفسها، من خلال سياق الجندر الذي هو محاولة لإعادة تعريف الأشياء حول المرأة.

ولعل الأثر المتزايد لوطأة العلم وتقدمه يفرض نفسه على الحركة النسوية بمعنى ضرورة الخوض في مستجدات العلم وتقنياته وآلياته حتى لو حفز العلم قضية المرأة صوب أفق جديد، فإن شيئاً أو أحداً لن يستطيع الحلول محل نهوض المرأة نفسها بقضيتها، وإلا فستساق إلى ما هو أسوأ. الأمر، إذن، موضع صراع.

### ملاحظة:

اعتمدت هذه الدراسة بكثافة على مواد من شبكة الأنترنت، حيث يتعذر إيراد الشكل العادي من الإشارة إلى المصدر، نظراً إلى أن المواد مكتوبة باللغة الرقمية، خصوصاً على شكل ملفات ASCII.